جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان محافظة الطفيلة

إعداد الطالب
محمد سلمان الرفوع

إشراف
الدكتور سعود موسى الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الإقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمـــال

جامعة مؤتة, 2009

الإهداء

إلى الغائب جسداً في جنات الخُلد إن شاء الله ـ تعالى ـ, والحاضر في قلبي ووجداني
أبي... رمزاً خالداً في ذاكرتي ما حييت

إلى رمز العطاء وينبوع الحياة
أُمي... حفِظَها الله ذُخراً وفخراً

إلى أساتذتي الأجلاء في قسم الاقتصاد
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى أصدقائي مع المحبة والتقدير

محمد سلمان الرفوع

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الدكتور سعود موسى الطيب, رئيس قسم اقتصاديات المال والأعمال/ كلية إدارة الأعمال بجامعة مؤتة, لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة, وما قدمه لي من جهدٍ ورعاية, وحرصٍ على أن تخرج هذه الدراسة جهداً علمياً خالصاً, اسأل الله له التوفيق وطول العمر.

كما وأتقدم بفائق الشكر والعرفان لجميع أساتذتي الأكارم في قسم الاقتصاد, على ما قدموه من جهدٍ علمي خالص طوال مدة الدراسة.

كما وأشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة, وإغنائها بملاحظاتهم وأرائهم العلمية السديدة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عطوفة الدكتور محمود كفاوين/مدير عام صندوق المعونة الوطنية, وسعادة النائب محمد السعودي, وسعادة السيد ممدوح الرفوع/ رئيس بلدية لواء بصيرا, والسيد زيد المعايرة/مدير التنمية الاجتماعية الطفيلة, والسيد عبدالله الحناقطة/مدير التنمية الاجتماعية الطفيلة الأسبق, والسيد راتب الخلفات/ مساعد المدير ورئيس قسم المعونة والتأهيل الطفيلة, وإلى جميع العاملين في صندوق المعونة الوطنية/الإدارة العامة, وكافة موظفي وموظفات مديرية التنمية الاجتماعية/الطفيلة, والى كل من فاتني شكرهم فشكري لهم جميعاً على التشجيع والمؤازرة أثناء فترة دراستي, وجزى الله الجميع خير الجزاء.

محمد سلمان الرفوع

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخـص

الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان محافظة الطفيلة

محمد سلمان يعقوب الرفوع

جامعة مؤتة، 2009

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات الاجتماعيـة والاقتـصادية لسكان محافظة الطفيلة، كالمؤشرات الديموغرافية والخدمات الإجتماعية مـن صـحة وتعليم وإسكان، إضافة إلى دراسة مؤشرات الفقر والبطالـة وحجـم القـوى العاملـة والقروض، ومعدلات الدخل والإنفاق، وأهم المشاكل التي تواجـه سـكان المحافظـة، والمشاريع المستقبلية المقترحة من قبلهم.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم إستبانة خاصة مـن أجـل جمـع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالجوانب التي هدفت الدراسة إلى إبرازها، وتم توزيع الإستبانة ميدانياً على عينة عشوائية شملت(1307) أُسرة في المحافظة، وبعـد جمـع المعلومات وإدخالها للحاسب الآلي وتنظيمها في جداول، وباستخدام الأسلوب الوصـفي من خلال برنامج (spss) في التحليل.

خَلُصت الدراسة إلى أن مجتمع الطفيلة هو مجتمع فتي، وأن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث، وأن المحافظة تعاني من ارتفاع معدل الإعالة، وتُعد الوظائف الحكوميـة هي المصدر الرئيس للدخل وبنـسبة(51.1%)، وأن نـسبة الإنفـاق علـى الغـذاء بلغت(44.8%)، وشكلت البطالة ما نسبته(21.73%)، جاءت وكحد أعلى بـين حملـة الشهادات العلمية (دبلوم متوسط)، وأن معظم الدخول لأُسر المحافظة تقع فوق مستوى خط الفقر.وهنالك تدنٍ في نسبة مشاركة المرأة في سـوق العمـل حيـث بلغـت مـا نسبته(11.9%)، وأن مشاركة القطاع الخاص لا زالت ضعيفة مقارنة بمشاركة القطاع العام. وأهم المشاكل التي يعاني منها السكان هي تدني مستوى الدخل وارتفاع الأسعار، وانحصرت معوقات القطاع الزراعي في صعوبة التسويق وانخفاض الأسعار، وأن ما نسبته(66.9%) من الأُسر اقترضت من أجل بناء بيت للسكن، وتبين بأن غالبية السكان لديهم الرغبة في إقامة مشاريع الخدمات وبنسبة(32.9%).

Abstract

The Social Economic Status of the Population in Tafila Governorate

Mohammad Salman Yacoub Al.Rfooh

Mu'tah University, 2009

The objective of this study is to highlight the most important social and economic indicators for the population in Tafila governorate. These indicators include demographic, social services (health, education and housing), poverty, unemployment, workforce, access to credit, income and expenditure. The most important problems facing the population of the governorate, and the proposed projects were also discussed.

To fulfill the above objectives, a questionnaire was designed and distributed to a random sample consisted of (1307) families in Tafila governorate. The data was collected and analyzed using the Statistical Package for Social Sciences software (SPSS) following a descriptive and analytical approach.

The study concluded that the society of Tafila governorate consists mainly of young people, male ratio is higher than female and a high dependence rate. Official jobs are the main source of income with a ratio of about(51.1%). The percentage of expenditure on food was (44.8%), unemployment averaged about (21.73%), with the highest rate of unemployment among diploma holders. Most families are above the official poverty line. The ratio of females in workforce was low, at about (11.9%) compared to males. In addition, the results of the study showed that the share of the private sector, in economic activity, is still low compared to the public sector. The main problems of the population are low average income and high prices .The results also showed that the main obstacles in the agricultural sector are: difficulty in marketing and the low prices of agricultural products. About (66.9%) of the families got bank loans to build their own houses. Finally, the results showed that the majority of the population wishes to see service projects carried out in the area, with an average that reached (32.9%) .

الفصل الأول

خلفية الدراسة والإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 خلفية الدراسة:

1.1.1 مقدمة:

إن الموارد البشرية والمادية والاقتصادية المتوافرة في الإقليم تتطلب معرفة كافية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد، والتي تُعد من الأولويات لإبراز الحقائق الأولية عن المجتمع المحلي، والتعرف إلى خصائصه الاقتصادية والاجتماعية لتحديد المشكلات التي يعاني منها السكان، وخاصة تلك التي تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي. إن كل إقليم يتمتع بحجم ونوع معين من المعطيات البشرية والطبيعية؛ وينعكس ذلك على النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان والتي غالباً ما تختلف وتتنوع، الأمر الذي ينجم عنه اختلاف في أعداد السكان ومستويات معيشتهم.

وتعاني معظم دول العالم النامي من مشاكل اقتصادية واجتماعية مردها انخفاض الناتج المحلي، والذي أدى إلى انخفاض مستوى الأجور وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والنقل وغيرها. والأردن كغيره من دول العالم النامي يعاني من معظم هذه المشاكل. و بالرغم من هذه المشكلات فقد حقق الأردن معدلات عالية نسبياً في ارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي وارتفاع مستوى المعيشة، ومستوى الخدمات الأساسية، والبنية التحتية نتيجة للجهود الإنمائية المستمرة، والتي انعكست من خلال خطط التنمية والتخطيط الإقليمي كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تبنت الحكومات الأردنية المتعاقبة التنمية الشاملة أداة ووسيلة للنهوض بمستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الأردني، والتي استهدفت تنمية الأرياف إلى جانب تنمية مناطق الحضر.

2.1.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في حاجة المحافظة إلى بيان الواقع الاجتماعي والاقتصادي من جميع جوانبه، وبيان المشاكل التي تعاني منها حتى يتسنى تحديد

الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها، وتحديد السياسات المقترحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة في هذه الفترة. وتكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

1. تحديد الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة، وتحديد المشاكل التي تواجه سكانها واقتراح الحلول لمثل هذه المشاكل، وخاصة المشاكل الرئيسة: (كالفقر وتدني مستوى الدخل، وأسباب تفشي البطالة).
2. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة من أجل خدمة التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. دراسة آراء سكان المنطقة عن إمكانياتهم الحالية والمستقبلية، في إنشاء وإدارة المشاريع الاستثمارية التي من الممكن إقامتها في حالة توفير العناصر الأساسية لقيام المشاريع الاستثمارية.

3.1.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز وتحديد الجوانب الآتية:

1. البحث في البنية التحتية للمحافظة كالخدمات العامة والصحية والتعليمية والمياه والكهرباء؛ لما لها أهمية في إقامة المشاريع الاستثمارية وجذب الاستثمار.
2. تحديد معدلات دخل الفرد والأسرة، وكذلك معدلات إنفاق الفرد والأسرة في المحافظة، ومقارنة هذا الجانب مع المعدل العام على المستوى الوطني.
3. تحديد خطي الفقر المطلق والمدقع ونسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، إضافة إلى تحديد فجوة الفقر، والاستثمارات اللازمة لمعالجة الفقر في المحافظة.
4. تحديد أعداد المتعطلين عن العمل، ومعدل البطالة وأسبابها وخصائص المتعطلين عن العمل.
5. تحديد مشاكل وعوائق التنمية في المنطقة لاقتراح الحلول المناسبة للحد منها.
6. التعرف على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وخاصة النشاط الزراعي، وتحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا النشاط.

7. وضع الاقتراحات والتوصيات اللازمة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، وخاصة التي تتعلق بالمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، والتي بإمكان القطاع الخاص والحكومي القيام بها في المجالات الزراعية والصناعية والحرفية والمشاريع الأخرى، والإجراءات الكفيلة بتحقيقها.

4.1.1 منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

أ. المنهج الوصفي التحليلي: لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، وكذلك الدراسات السابقة مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ب. منهج البحث الميداني: وتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، لاستخلاص النتائج من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة، وفقا للخطوات العلمية المتعارف عليها.

5.1.1 أدوات جمع البيانات:

تم اعتماد استبانة خاصة كأداة أساسية في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة لتغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، والتي ستساعد بتوفير أكبر قدر من المعلومات. تتضمن الاستبانة معلومات إحصائية تتعلق بالأسرة بشكل عام: كالدخل والإنفاق، والثروة الزراعية والحيوانية، والقروض والبنية التحتية، ومعلومات عن الفقر والبطالة وأسبابها، والمشاكل التي يعاني منها السكان، إضافة إلى المشاريع التي يرغب السكان بإقامتها وما يتوافر لديهم من إمكانات وقدرات لإقامة المشاريع، وما يحتاجون إليه لتحقيق التنمية المستقبلية، إضافة إلى جمع المعلومات الإحصائية الضرورية من المصادر الثانوية على مستوى المحافظة، والمصادر الرسمية التي تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة بأهداف الدراسة.

6.1.1 العينة:

تم اعتماد العينة الطبقية العشوائية في اختيار العينة وعلى أساس التوزيع الجغرافي لمجتمع الدراسة لتشمل كافة الألوية التابعة للمحافظة والمناطق التابعة لكل لواء، وعلى كافة مصادر الدخل المختلفة في المحافظة بما يتلاءم وأهداف الدراسة. حيث تم اعتبار أن معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة(6) أفراد، وتم اختيار عينة عشوائية بنـسبة(10%) من مجموع الأسر، وهذا النوع من العينات يتفق ومحتوى أداة جمع البيانات، وبقـسمة عدد السكان والبالغ(78400) على متوسط حجم الأسرة والمقدر بـ(6) أفـراد يكـون عدد الأسر في المحافظة(13068)، وبتطبيق العينة العشوائية وبنـسبة(10%) يكـون حجم العينة المستهدفة(1307) أسرة من مجموع أُسر المحافظة. وتـم توزيـع عينـة الدراسة على أساس التوزيع الجغرافي لمجتمع الدراسة علـى كافـة الألويـة التابعـة للمحافظة وهي: لواء القصبة, لواء بصيرا, ولواء الحسا, والمناطق التابعة لكل لـواء، كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب التقسيمات الإدارية لمحافظة الطفيلة

المنطقة	عدد السكان الكلي	عدد الأسر الكلي	حجم العينة المستهدفة	العينة* (%)
لواء القصبة	48840	8140	814	62
لواء بصيرا	20150	3359	336	26
لواء الحسا	9410	1569	157	12
المحافظة	78400	13068	1307	100

- نسبة العينة المستهدفة لكل لواء =(حاصل قسمة حجم العينة المستهدفة للواء على المجموع الكلي للعينة المستهدفة × 100%)

2.1 الإطار النظري:

1.2.1 المقدمة:

إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يعد مطلباً أساسياً لكـل المجتمعـات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فالدول المتقدمة تتطلع إلى المزيد من التقدم والازدهار

في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الدول النامية تنشد الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتعمل جاهدةً للحاق بركب التقدم الحضاري المعاصر.

2.2.1 التنمية:

كثيراً ما انشغل علماء الاقتصاد والاجتماع بعملية التنمية، فبينما ينظر الاقتصاديون لعملية التنمية كعملية مرتبطة بالتغيرات الهيكلية للبنية الاقتصادية، من حيث تَغير أساليب الإنتاج المستخدمة، وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية في المجتمع، ينظر الاجتماعيون إلى عملية التنمية على أنها عملية تتضمن تحول المجتمع من حالة التخلُف إلى التقدم، (كنعان,2001). ويرى جورج جانت بأنها: عملية القدرة على النمو والتغير والتطور غايتها المثلى التخلص من الفقر، وتحقيق احترام الفرد وحريته في مجتمع آمن وصحي ومرفه(Gant,1979). وقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التنمية على أنها: المقدرة على تنفيذ مجموعة من التغيرات الهيكلية للمجتمع، يتحقق في ظلها توزيع عادل للدخل القومي، يؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية، وتقديم خدمات جيدة للمواطنين تشمل الصحة والتعليم والإسكان والثقافة والمواصلات، (الدعمه, 2002).

وهناك معنى شمولي للتنمية، يتضمن عملية النهوض بالمجتمع ككل، والوصول به إلى حياة أفضل، وهذا ما يسعى إليه المجتمع، وهذا النهوض يتجسد في احترام النفس وضمان استمرارية الحياة والحرية الاقتصادية والاجتماعية، كالتخلص من الفقر والجهل والمرض، (خميس, 1995).

وهناك عدة مفاهيم للتنمية منها:

1.2.2.1 التنمية البشرية:

تعرف التنمية البشرية بأنها: تنمية البشر من أجلهم ومن خلالهم، وتعني تنمية البشر وتعزيز قدرات الإنسان من خلال التعليم والتدريب، وتوفير مستويات أفضل من الرعاية الصحية والمأوى والتغذية، (قبرصي, 2000). وتعني أيضاً تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء ما يتصل منها بموارد الكسب أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي، فهي تُعنى بتحسين حياة البشر وتعزيز حرياتهم من

خلال التوسع في إنتاج السلع(Sen,1998) . وقد حدد مايلز محورين للتنمية البـشرية هما: إشباع حاجات الإنسان المادية والاجتماعية، وتوفير شروط التحرر من الخـوف والتحرر من اجل التجديد والإبداع والتمتع بالحقوق الإنسانية(Miles,1985). ولقياس التنمية البشرية تم طـرح " تقرير التنمية البشرية" العالمي الأول دليل التنمية البـشرية (Human Development Index) أو (HDI) اختصاراً، وهو دليل للتنمية البشرية في بلدٍ ما وفقاً لمؤشرات أعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي ثـلاث: الـدخل والتعليم والصحة، فالعمر المتوقع يمثل (مؤشر الصحة)، ومـستوى الإلمـام بـالقراءة والكتابة يمثل (مؤشر التعليم)، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفـل التمتـع بحيـاة كريمة يمثل (مؤشر الدخل)، ويتم بناء دليل للتنمية البشرية من المؤشرات الثلاثة، قيمته بين الصفر والواحد صحيح، واستناداً إلى القيمة التي حققتها الدولة وفق هذا الدليل يتم ترتيب أقطار العالم تنازلياً ابتداء من أعلى قيمة قريبة للواحد صحيح، حيث يتم المقايسة بينها لمعرفة درجة تحقيقها للتنمية البشرية، (النجفي والدعمة,2001).

2.2.2.1 التنمية الاقتصادية:

وهي العملية التي يتحقق من خلالها تزايد في متوسط نصيب الفرد من الـدخل الحقيقي على مدار الزمن، والذي يحدث بعض التغيرات في كل مـن هيكـل الإنتـاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكـل توزيـع الـدخل لصالح الفقراء،(عجمية وأحمـد, 1999). وأوضـح (يوسـف,2001) بـأن التنميـة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عدة أمور أهمها: زيادة الدخل القـومي ورفـع مـستوى المعيشة للمواطنين، وتقليص التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين فئـات المجتمـع، وتعديل التركيبة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي.

3.2.2.1 التنمية الاجتماعية:

وهي العملية التي يتحقق من خلالها تغيير اجتماعي في البنية الهيكلية والوظيفية للمجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حدٍ ممكـن، وبتحصيل أكبر قدر من الحرية والرفاهية، وبمعنى آخر العملية التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم، (الـدقس, 1990). وتهـدف إلـى

تحسين نمط حياة السكان ومستواهم، والذي هو غاية التنمية ووسيلتها، وهذه التحسينات شاملة لمجالات متنوعة من صحة وتعليم، وتغذية وإسكان وغيرها، (يوسف, 2001).

3.2.1 العلاقة بين تركيب السكان وعملية التنمية:

التنمية تخدم السكان أولاً والسكان هم صناع التنمية، فالتـأثير متبـادل وقـوي بينهما، فمعرفة الخصائص الديموغرافية للسكان، وخاصة فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي، تُعد هامة جداً في التخطيط لأي مجتمـع سـواء فـي الخـدمات الـصحية والتعليمية، أو التخطيط للمشاريع الاقتصادية. وتبرز أهمية التركيب العمري ومعدلات الأعمار للسكان، من حيث انعكاسها على حجم القوى العاملة، ومعدلات الإعالة الكليـة في المجتمع، فارتفاع معدلات المواليد يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان صغار السن وهذا بدوره يؤثر على نسبة السكان البالغين أو القادرين على العمل والذين تتراوح أعمارهم بين(15 – 64 سنة)، مما ينعكس على حيوية المجتمع ككل لكونها مـستهلكة وغيـر منتجة. وتمتاز الفئة المنتجة في المجتمع، بأنها هي التي تعتمد عليها الفئات الأخـرى، وهي الفئة الأكثر قدرة على العمل والحركة، (العجلوني, 1991). وكلما زادت نـسبة السكان في هذه الفئة وخاصة نسبة الذكور، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة أعداد القوى العاملة. وإن انخفاض نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان يعني ارتفاع معدل أو نسبة الإعالة للفرد الواحد من القوى العاملة، (العكيلي, 2007). والذي يـؤدي فـي معظم الأحوال لانخفاض معدلات دخول الأفراد؛ كون نسبة كبيرة من الدخل سـتذهب لتوفير الحاجات الأساسية: كالطعام والملابس، والتعليم والصحة، والـذي ينـتج عنـه انخفاض القدرة على الادخار، وبالتالي تناقص فرص تكوين رأس المال الذاتي لزيـادة فرص الاستثمار، وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى التأثير في الاقتصاد من حيـث زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وزيادة النفقات التي تُصرف على قطاعات التعليم والصحة والأمومة والطفولة وغيرها (Stavig,1992).

4.2.1 الفقر:

1.4.2.1 تعريف الفقر:

إن الأدبيات التي تتعامل مع التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، تتضمن العديد من التعريفات لظاهرة الفقر، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف وجهات نظر علماء الاجتماع والاقتصاد، فمن وجهة نظر علماء الاجتماع تُعد الفقر ظاهرة نسبية توجد في المجتمعات الإنسانية كافة. وينظر إليها الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية، التي تمكنها من الحياة الكريمة، (الخصاونة وآخرون, 1998). ويتفق الفريقان على أن الفقر حالة من الحرمان المادي والتي تتمثل مظاهرها في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وعدم توافر الضمان اللازم لمواجهة الحالات الصعبة من مرض وإعاقة، وكوارث وأزمات، (باقر, 1996). ويعرف بأنه: نقص في القدرة الإنسانية الفردية، والفئوية والمجتمعية والمؤسسية، ينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو عنهما معاً في مجتمع ما وفي زمن معين، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي لإشباع الحاجات المادية، والاجتماعية والثقافية، والنفسية للأفراد والجماعات، (حمزة وآخرون, 2002). وبمفهوم التنمية البشرية الشاملة: فإن الفقر لا يعني قلة الدخل أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية، بل قصور القدرة الإنسانية عن تحقيق الرفاه الإنساني المستحق، ويشمل فضلاً عن الحرمان المادي، الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية، كالتمتع بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين، (شخاتره وآخرون, 2000). وكانت الجمعية العلمية الملكية من أوائل من اهتم بدراسة الفقر وتوزيع الدخل في الأردن دراسة (العساف, 1973)، بعنوان "توزيع حجم الدخل في الأردن " ودراسة (شحاتيت وآخرون, 1992).

2.4.2.1 قياس الفقر:

اعتمدت أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر على مؤشرات قياس مستوى المعيشة تماشياً مع المفهوم المبسط له وهو: انخفاض مستوى المعيشة، ويأتي الدخل في مقدمة تلك المؤشرات لأنه يعبر عن قدرة الأسرة في الحصول على السلع والخـدمات، (الصقور وآخرون, 1989). ولتلافي مشاكل قصور دخل الأسرة فـي التعبيـر عـن مستوى معيشتها، بسبب تعدد مصادره وعدم الحصول على معلومات دقيقة عن تقـدير مصادر الدخل، أُقترح مؤشر الإنفاق الاستهلاكي وذلك لإمكانية تقدير ذلـك الإنفـاق، وبجانب هذا المؤشر أُقترح مؤشر حصة الفرد من السعرات الحراريـة أو البـروتين مقارنةً بحاجته منها، (باقر, 1996).

3.4.2.1 خطوط الفقر:

تمثل خطوط الفقر المستويات المعيشية التي تميز الفقراء عـن غيـرهم، أمـا خطوط الفقر الأكثر شيوعاً واستخداماً فهي:

1.خط الفقر المدقع (Abject poverty line)

ويعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لـسد الاحتياجـات الاسـتهلاكية الغذائية للفرد/الأسرة، ويمثل الحد الأدنى من الضروريات اللازمـة لبقـاء الفـرد أو الأسرة، والتي توفر ما بين(2150 – 2200) سعره حرارية للفرد يومياً، (باقر,1996).

2.خط الفقر المطلق (Absolute poverty line)

ويعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لـسد الاحتياجـات الاسـتهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفرد/الأسرة، ويمثل الحد المعيـشي المتعلـق بكفايـة الأفراد من السلع والخدمات الضرورية والمتمثلة بالغذاء والملبس والمـسكن، والتعلـيم والصحة والنقل، (محمد, 1999).

3.خط الفقر النسبي (Relative poverty line)

يحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى للدخل بنسبة (10%) من السكان الأدنى دخلاً، وعلى هذا فإنـه يتغيـر بتغيـر الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه، ويستخدم هذا الخط في الـدول

المتقدمة التي تجاوزت مسألة توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وتتوافر لديها التأمينات الاجتماعية المختلفة، (الفارس, 2001).

4.4.2.1 مؤشرات الفقر:

هنالك بعض المؤشرات المهمة التي تتعلق بالفقراء، والتي تساعد صانعي القرار في معرفة حجم الظاهرة، لوضع الخطط اللازمة للحد منها، وتتلخص أهم هذه المؤشرات فيما يأتي:

1. مؤشر نسبة الفقر: وهو عبارة عن ناتج قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعاً في الاستخدام، ويعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع والذين يقعون تحت خط الفقر، (الفارس,2001).
2. مؤشر فجوة الفقر: ويقيس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع دخل أو إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر، ويمكن قياسه بالوحدات النقدية، أو كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان، (يحيى وآخرون,2001).
3. مؤشر شدة الفقر: ويقيس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، (دائرة الإحصاءات,2004).

5.4.2.1 أسباب الفقر:

يوجد عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، وثقافية وبيئية وسياسية، أدت إلى ظهور الفقر واستمراره ومنها:

1. السياسات الاقتصادية، والمتعلقة بالإصلاح الاقتصادي لم ترتب عليها من تقليص للإنفاق الحكومي، وفقدان الدعم المادي للأسر متدنية أو محدودة الدخل.
2. الضغط السكاني العالي، وخاصة في المجتمعات محدودة الموارد، وسوء توزيع الدخول والثروات وإدارة الموارد في المجتمعات.
3. الكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، وسياسات التمييز العنصري، والتمييز ضد المرأة.

4. النزاعات الدولية والداخلية، نتيجة للاضطرابات السياسية وما ينْجم عنها من تشريد للسكان، وما يمكن أن يلحق بهم من أمراض وإعاقات، أو فقدان من يتولون إعالة الأسر، (لاستج و ستيرن,2000).

5. الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية، بسبب الحروب والمشاكل السياسية وعدم الاستقرار السياسي, فقد أثبتت التجارب التاريخية، بان هذه لها آثار حتميةٌ في زيادة حدة الفقر إذا ما اقترنت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

6. السياسات غير المناسبة والمتمثلة في: التحيز على مستوى السياسات ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء تجاوزاً على الفقراء، فضلاً عن الانحياز ضد المناطق الريفية وحرمان الفقراء الريفيين من فوائد التنمية .

7. البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي سريع ومنصف، بسبب ضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور دون خط الفقر، وضعف الموارد وتدهور البيئة، فليس باستطاعة الدولة الفقيرة لعدم توفر المواد اللازمة، الاستثمار في مشاريع تحافظ على البيئة .

8. محدودية الوصول للبنى الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومحدودية الحصول على الأصول الإنتاجية، حيث تستأثر الشركات التجارية والمزارع الكبيرة على الأصول الإنتاجية، ولا سيما الأرض والمعدات ورأس المال، في مقابل إفقار الأكثرية العظمى من المزارعين التقليديين الصغار في المناطق الريفية، (حمزة وآخرون,2002).

9. ازدياد عدد أفراد الأسرة بمعدل يزيد من عدد الأفراد المطلوب إعالتهم، وهذا بدوره يزيد من النفقات، ويشكل ضعفاً في موازنة الأسرة، مما يؤدي إلى العجز المادي والوقوع تحت خط الفقر، (حداد,1996).

6.4.2.1 الوضع الحالي للفقر في الأردن:

لم تكن مشكلة الفقر في الأردن ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بدأ الاهتمام الحكومي بمشكلة الفقر منذ عام (1987)، من خلال

تأسيس صندوق للمعونة الوطنية وآخر للتنمية والتشغيل وصندوق للزكاة، حيث بدأ الاهتمام يزداد من المؤسسات الرسمية والأهلية بموضوع الفقر من حيث وضع البرامج الملائمة من قبل تلك المؤسسات للحد من هذه الظاهرة، فأصبح ينظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية تستدعي الدراسة للوقوف على مؤشراتها وإيجاد الحلول الناجعة للحد منها، (الصقور,1998).

يعود الانخفاض في عدد الفقراء خلال الفترة (1980 – 1987) إلى النمو الاقتصادي الذي شهده الأردن، والتحول المهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء، فمن خلال نتائج دراسة (شعبان,1987)، والتي أعتمد فيها على نتائج دراسة نفقات الأسرة عام (1980)والتي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة، فإن خط الفقر المطلق والذي تم حسابه قدر بإنفاق(88) ديناراً سنوياً للفرد، وقد أشار الباحث في الدراسة إلى أن(17%) و(22%) من أسر وأفراد عينة دراسة نفقات الأسرة عام(1980) وعلى التوالي، يعيشون تحت خط الفقر المطلق. في حين وفي دراسة (الصقور وآخرون,1989) بلغت نسبة الفقر المطلق من الأسر المعيشية الأردنية ما نسبته (18.7%).

وفي عام (1988) وأثر انخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني وارتفاع الأسعار، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة، وانخفاض المساعدات العربية، وتفاقم مشكلة المديونية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة الأردنية في الخارج، تفاقمت مشكلة الفقر في الأردن وارتفعت إلى ما نسبته(21.2%) عام(1990)، وفي عام(1992) بقي ما يزيد عن خمس الأسر الأردنية(21.3%) يعانون من الفقر المطلق، (الصقور وآخرون,1993). حيث قُدر نسبة السكان الفقراء بنحو(24%)، (باقر ,1996). وفي عام(1996) قدرت نسبة الفقر المطلق(21%)، (مريان والتكريتي ,1997). وفي عام(1997) بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر المعيشية في الأردن (20%)، (يحيى وآخرون,2001). وأشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة(2006) إلى أن نسبة الفقر وعلى المستوى الوطني بلغت في عام(2003) ما نسبته(14.2%). وما نسبته(14.7%) في عام(2005)، ويرجع تفاوت النسب في

خطوط الفقر إلى اختلاف المنهجيات العلمية التي تتبعها هذه الدراسات في قياسها للفقر في الأردن.

7.4.2.1 أسباب ارتفاع معدلات الفقر في الأردن:

1. ارتفاع نسبة النمو السكاني والذي قدر بحوالي (2.2%) للعـام(2007) و(2.5%) للعام (1994) و(4.8%) للعام (1961)، (دائرة الإحصاءات,2007).
2. سوء توزيع الدخل، وانخفاض معدل الدخل الحقيقي للفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمالي، والارتفاع الحاد في الأسعار دون أن يقابلها زيادة في دخـول الأفـراد، حيث يلاحظ بأن هنالك تفاوتاً في توزيع الدخول فـي الأردن، نظـراً لأن أعلـى (10%) من السكان من ذوي الدخل المرتفع تستحوذ على (32.6%) من مجموع الدخول في الأردن، (يحيى وآخرون,2001).
3. ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة لتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي، والاستغناء عـن خدمات مجموعة من العاملين، وتقليص فرص العمل في المؤسـسات الحكوميـة وانخفاض الأجور، (شرايحه,1994).
4. ضعف مساهمة دور القطاع الخاص في محاربة الفقر.

5.2.1 البطالة:

1.5.2.1 تعريف البطالة:

تُعد ظاهرة البطالة من الظواهر التي لا تكاد تخلو منها أسـواق العمـل كافـة، ورغم قدم تفشي هذه الظاهرة، إلا أنها لا تزال بعيدةٌ عن الحـل النـاجع، لارتباطهـا بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنشأ البطالة في الاقتصاديات التي يحدث فيها اختلال في جانبي العرض والطلب على القوى العاملة، والمتمثل فـي زيادة عرض القوى العاملة على الطلب عليها والتي يترتب عليها مـشاكل اقتـصادية واجتماعية وسلوكية، وهدر للاستثمارات الموجة لتنمية الموارد البشرية والتي تواجـه دولٌ كثيرةٌ ولا سيما الدول النامية منها، (الحوراني,1987). فانتـشار البطالـة بـين السكان القادرين على الإنتاج، يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئاً إلـى النـاتج الكلـي بـل

يقتسمون دخول الأفراد المنتجين، مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليـل معدل تكوين رأس المال وبالتالي الادخار، (شفيق,1999).

وفي مؤتمر العمل الدولي، وما اتفق عليه خبراء إحصاءات العمل في تعريفهم للبطالة، أقرت منظمة العمل الدولية في الدورة (71) "بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين في سن العمل والراغبين في العمل والباحثين عنه ولا يجدونه خلال فترة الإسناد الزمني". ويقصد بفترة الإسناد الزمني المدة التي تقاس بها البطالة ,(إبراهيم,1989).

2.5.2.1 أشكال البطالة:

تتألف البطالة في العادة من البطالة الاختيارية والهيكلية والاحتكاكية والبطالة الإجبارية والبطالة الدورية, فالبطالة الاختيارية توجد في الاقتصاد الذي تسوده العمالة الكاملة, وهناك البطالة الاحتكاكية والتي تتمثل في وجود عدد من المتعطلين عن العمل الذين لا يلتحقون بفرص العمل الموجودة لأسباب عديدة منها: الرغبة في الحصول على اجر أعلى مما هو مدفوع, والبحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم, الانتقال إلى العمل في مكان أخر مناسب، النظرة الاجتماعية غير المناسبة لبعض الأعمال والمهن المتوفرة, (الجمل,1987). أما البطالة الهيكلية فهي تتمثل في وجود عدد من المتعطلين عن العمل ولا تمكنهم مؤهلاتهم من الالتحاق بفرص العمل الموجودة, بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الأسواق (أي وجود حاله من عدم التوازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات الاقتصادية). والبطالة الإجبارية تنشا في فترات الركود والكساد الاقتصادي, التي يكون فيها الاقتصاد القومي عاجز عن توفير فرص عمل لكافة من يرغب في العمل ويبحث عنه, وهنالك البطالة الدورية(البطالة الناجمة عن نقص الطلب الكلي), وتحدث بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات, والذي يترجم في شكل انخفاض في الطلب على العمل, ويزداد حجمها كلما طالت حالة الركود أو الكساد الذي يمر بها الاقتصاد, (الخصاونة وآخرون,1998).

3.5.2.1 البطالة في الاردن:

تُشير الدراسات المسحية إلى أن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة مـن البطالة، فقد تأثر بها منذ مطلع الخمسينات نتيجة لعدد من العوامل الدوليـة، والعربيـة والمحلية، والتي انعكست على النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للـسكان، (الخصاونة وآخرون,1998). وخلال عقد الخمسينات قُدر معدل البطالة بما لا يقل عن (20%)، وفي نهاية عقد الستينات بنحو(10%)، وارتفع إلى(14%) عام(1972) نتيجة للحوادث الداخلية، وفي مطلع عقد الثمانينات والذي سجّل فيه أقل نسبة لمعدل البطالـة إذ بلغت(3.9%) عام(1981)، (شخاتره وآخرون,2000). إلا أنـه ومنـذ منتـصف الثمانينات أخذت تزداد مما جعلها من أهم المشاكل التي أصبح يعاني منهـا الاقتـصاد الأردني، حيث بلغ معدل البطالة عام(1986) ما نسبته (8%)، وارتفع المعدل إلـى أن وصل ما نسبته(10.3%) خلال عام(1989)، وما نسبته(16.8%) عام(1990)، نظراً لتدني مستوى أداء الاقتصاد الوطني، لانخفاض أسعار البترول في دول الخليج والـذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة محلياً وخارجياً، بالإضـافة إلـى الحرب الإيرانية العراقية والحرب اللبنانية، (وزارة التخطيط,1986).

وخلال عقـد التسعينات وصلت معـدلاتها أعلى مـستوى لهـا عـام(1991) وبنـسبة(18.8%)، (وزارة العمـل,1991). وعـام(1993) وبنـسبة (18.8%)، (دائرة الإحصاءات,2000). ويعود السبب للارتفاع الحاد في معدل البطالـة للأزمـة الاقتصادية الحادة التي واجهت الاقتصاد الأردني، في انخفاض الطلب علـى الأيـدي العاملة في دول الخليج بعد العدوان على العراق، والتي كان من أبرز أثارها عودة مـا يزيد عن(300) ألف مواطن، (شخاتره وبله,1990). مما أدى إلى زيادة مفاجئـة فـي عدد السكان الكلي، وكان من بين العائدين حوالي(70) ألف من القوى العاملة، قُدر عدد المتعطلين منهم حوالي(35) ألف عامل في عام(1991)، (وزارة العمل,1991). إلا أن هذا الارتفاع في معدل البطالة قابله انخفاض خـلال الفتـرة(1994و1996)، حيـث انخفض معدل البطالة من(18.8%) إلى (15.3%) خلال عام(1994) حتى سجلت ما نسبته(12%) عام(1996)، ويعزى ذلك إلى المحاولات الجادة التي قامت بها الحكومة في إعادة فاعلية الاقتصاد الوطني، من خلال حزمة من التشريعات الاقتصادية، اتخذتها

الحكومة في إطار برامج وإجراءات التصحيح الهيكلي لإعادة التوازن الداخلي والخارجي، (طلافحه والفهداوي,1998). وخلال الأعوام(1996–1999) شهد الأردن تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالتباطؤ عام(1996)، (دائرة الإحصاءات,1996). والذي كان نتيجة إلى التراجع الكبير في الاستثمارات، وانخفاض نسبة الصادرات الأردنية إلى العراق نحو(50%) بسبب الحصار، الأمر الذي أدى بمعدل البطالة بالارتفاع حتى وصلت(15.6%) عام(1999)، (عبد الله وآخرون,2000). ونتيجة لتبني الأردن سياسات تحرير الاقتصاد والأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية، ودعم برامج مكافحة الفقر والبطالة، إنخفض معدل البطالة في الأردن خلال عام(2007) ليبلغ نحو(13.1%)، قُدر معدلها عند الإناث بنحو(25.6%)، في حين بلغ المعدل للذكور(10.3%)، فيما تواجد أعلى معدل لها في معان وقدر بحوالي(18.2%) يليها مأدبا وبنسبة(18.0%). في حين قُدرت في محافظة الطفيلة بنحو(15.5%)، كانت بين الإناث(31.0%) وبين الذكور(11.4%)، (دائرة الإحصاءات,2007).

4.5.2.1 أسباب البطالة:

يمكن إرجاع حالة البطالة تلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، والتي هي على النحو الآتي:

1. توجهات الباحثين عن العمل في عدم تقبلهم في كثير من الأحيان لفرص العمل المتاحة، إضافة إلى عدم انسجام التركيب المهني، ومخرجات التعليم للمتعطلين مع الاحتياجات في سوق العمل، (دائرة الإحصاءات,2004).
2. ارتفاع نسبة النمو السكاني والذي قدر بحوالي(2.2%) للعام (2007) و(2.5%) للعام (1994) و(4.8%) للعام (1961)، (دائرة الإحصاءات,2007).
3. ضعف حجم رأس المال المتاح للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وكذلك ضعف السوق المحلي والقدرة التنافسية على دخول الأسواق الخارجية وبالتالي ضعف الطاقة الإنتاجية.

4. تقليص القدرة الاستيعابية في أسواق العمل العربية النفطية، والتي كانت تستوعب ما يقارب (60%) من قوة العمل الأردنية، وعودة أعداد من القوى العاملة الأردنية من الخارج .

5 . وجود العمالة الوافدة – خاصة العربية – أسهم في ارتفاع حجم البطالة بين العمال الأردنيين العاملين بأجور يومية مقطوعة، (العجلوني,1991). حيث ارتفـع عـدد العمال الوافدين مـن(2228) عـام (1975) إلـى(254) ألـف عـام (1996)، (الطراونة,1998).

6 . الإقبال المتزايد من قبل الإناث للمشاركة في قوة العمـل بمعـدلات تزيـد عـن المعدلات السابقة، مما أسهم في جعل معدل الزيادة في قوة العمل يزيد عن معـدل نمو السكان، (وزارة العمل,1997). وارتفاعها بين الإناث لإحجـام المـرأة عـن الولوج في بعض الأعمال أو الانتقال إلى بعض الأماكن البعيدة عن مناطق سكنها، (العجلوني,1991).

6.2.1 توزيع الدخل:

يعد الدخل المحدد الرئيس لمستوى المعيشة للسكان، وهو أحد العوامل المهمـة للاستهلاك، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في الإنفاق، فالأسر ذات الدخول المرتفعـة يختلف إنفاقها على السلع والخدمات عن الأسـر ذات الـدخول المنخفـضة، فالـدخل والاستهلاك أصبح يلقى اهتماماً متزايداً ضمن مجالات عديدة وواسعة، خاصة مجالات التخطيط للاستهلاك وعدالة توزيع الدخل. كما أن التفاوت في توزيع الدخل يعـد مـن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي تحظى باهتمام كافة الدراسات في هـذا المجال، (الفارس,2001). إن زيادة الدخل دليل على زيادة الإمكانات المتاحـة أمـام الأشخاص لتلبية احتياجاتهم، ويمكن الحد من فقر الدخل وزيادة معـدل دخـل الفـرد الحقيقي للسكان، من خلال تحديد أكثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في حجم الدخل والإنفاق خاصة عند الأسر الفقيرة، حيث يعزي تفاوت الدخل إلى أسـباب كثيرة أهمها: 1.تركز الثروة بين قلة من الأفـراد 2.اخـتلاف المـستوى التعليمـي

3.اختلاف الدخول بين الريف والحضر 4.اختلاف النشاط الاقتصادي، (يحيى وآخرون,2001).

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل هو منحنى لورنز ومعامل جيني، ويقيس الأول التوزيع النسبي التراكمي لدخول الأفراد، أما الثاني فيمثل نسبة المساحة المحصورة بين خط توزيع الدخل المساوي(45) درجة ومنحنى لورنز لتوزيع الدخل إلى المساحة الكلية للمثلث الذي يقع داخله منحنى لورنز. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد صحيح، وكلما اقترب هذا المعامل من الصفر دل على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، وكلما اقترب هذا المعامل من الواحد صحيح كلما عكس ذلك ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل، (الصقور وآخرون,1989).

3.1 الدراسات السابقة:

دراسة (**الحنيطي والعبد الرزاق,2007**) بعنوان" تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن" هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الفقر في مجتمعات ريف جنوب الأردن، حيث قامت الدراسة على عينة عشوائية قوامها(107) أُسرة، وللتعرف إلى أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تنمية المجتمع تم استخدم أسلوب الانحدار المتدرج في تحليل البيانات، وأسفرت النتائج عن خمسة عشر متغيراً لها الأثر الأكبر في تحديد مؤشرات الفقر في المنطقة وهي: مستوى رضا الأسر عن وضع مساكنهم، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على إيجار المسكن، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على أقساط مدفوعة، ومتوسط عدد العاملين في الأسرة، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الوقود والطاقة، ونوع التدفئة المستخدمة في المنزل، ومكان إنجاب الأطفال للمتزوجات، وتوافر مطبخ في المسكن، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الهدايا والحوالات، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الرعاية الصحية، ومعدل الأمية عند البالغين، ومساحة المسكن .

دراسة (**الحنيطي والطيب, 2005**) بعنوان " تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط

الفقر الوطني الرسمي " وبالاعتماد على عينة حجمها(203) أُسرة. توصلت الدراسة إلى أن خط الفقر المدقع بلغ(120.3) ديناراً شهرياً للأسرة التي بلغ متوسط حجمها(8.19) فرداً, وذلك بالاعتماد على منهجية السلة الغذائية المقترحة التي أعدت لهذه الدراسة. بينما بلغ خط الفقر المدقع وفق منهجية النمط الغذائي الفعلي(122.2) ديناراً للأسرة شهرياً، وعليه فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً(9.3%) ولكلا المنهجيتين، أما خط الفقر المطلق فقد بلغ وفق منهجية الأهمية النسبية للإنفاق على الحاجات الأساسية(204.3) ديناراً للأسرة شهرياً، وعليه بلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً(37.3%)، بينما بلغ خط الفقر المطلق وفق النمط الغذائي الفعلي(225.03) ديناراً شهرياً للأسرة، وبناء عليه فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة(45.6%).

دراسة (**الحنيطي وآخرون, 2003**) بعنوان " تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر" (دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن). هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تُعنى برفع مستوى نوعية الحياة لأفراد مجتمع المناطق النائية في إقليم جنوب الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها(203) أُسرة من بين(660) أُسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في(11) قرية تابعه لإقليم الجنوب (الكرك والطفيلة ومعان والعقبة)، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من العوامل ألتي لها الأثر الأكبر في تميز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة وهي: عدد ممتلكات الحداثة المنزلية، ونسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل، ومدى توافر حظيرة ماشية مع مرافق المنزل، وملكية الأسرة لجهاز مسجل كاسيت، ثم نسبة المعاقين في الأسر ونسبة الجنس، وتم تقدير خط الفقر المدقع والمطلق بمتوسط حجم (8.19) فرداً ضمن الأسرة، وقدر خط الفقر المدقع بحوالي(122.19) ديناراً للأسرة شهرياً، وخط الفقر المطلق بحوالي(206.22) ديناراً للأسرة شهرياً.

دراسة (**جامعة الحسين, 2003**) بعنوان " الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان (تحليل الفجوة) "وشملت العينة (3619) أُسرة، وأظهرت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة بلغ(6.9) فرداً، وان متوسط دخل الأسرة في المحافظة بلغ (274.4) ديناراً شهرياً، ومتوسط الإنفاق بلغ(258.4) ديناراً شهرياً، وان ما نسبته

(49.8%) من أُسر المحافظة دخلها اقل من إنفاقها، في حين جاء ما نـسبته(48.5%) دخلها أعلى من إنفاقها، وما نسبته(1.7%) فقط دخلها يساوي إنفاقها،وان نسبة الإنفاق على الغذاء والماء بلغت(25.5%)، وباستخدام مؤشرات الفقر التـي اعتمـدها البنـك الدولي للعام 1997، قدر خط الفقر في المحافظة بنحو(180) ديناراً شـهرياً للأسـرة، وان ما نسبته(38.5%) من أُسر المحافظة تقع تحت خـط الفقـر أي تقـل دخـولهم عن(180) ديناراً شهرياً، وبلغ معدل البطالة وعلى مستوى المحافظة(31.2%).

دراسة (**الطيب, 2002**) بعنوان " توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك خلال عام1997" هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى 1. تقدير متوسط دخل الفرد في محافظـة الكرك ومقارنته بمتوسط دخل الفـرد الأردنـي 2. تحليـل توزيـع الـدخل لـسكان المحافظة 3. تقدير نسبة سكان المحافظة الذين يعيشون تحـت خـط الفقـر المـدقع والمطلق. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة تم توزيعها على(3000) أُسرة في المحافظة، وبلغ متوسط حجم الأسرة(7.6) فرداً. وأوضحت أن هناك فروقا واضـحة بين دخول أبناء المحافظة، حيث تبين أن (20%) من أفقر فقراء الكرك يحصلون على ما نسبته(5.5%) من الدخل الإجمالي للمحافظة، في حين أن نحو(20%) مـن أغنـى أغنياء الكرك يحصلون على ما نسبته(42.7%) من دخل المحافظة، وأظهـر معامـل جيني أن المحافظة تُعاني من مشكلة عدم المساواة في الدخل والذي بلغ نحو(0.44%)، وإن نسبة الأسر الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع قدرت بنحو(12.8%)، ونـسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بنحو(43.1%).

دراسة (**البكر, 2002**) بعنوان "أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية" والتي هدفت إلى دراسة علاقـة البطالـة بالجريمة ودراسة البطالة كمتغير اقتصادي واجتماعي وأثره في البنـاء الاجتمـاعي. وبالاعتماد على منهج التحليل الإحصائي الوصفي، خلصت الدراسـة إلـى أن هنالـك ارتفاع في معدلات الجرائم والمخدرات والسجناء في المناطق التي ترتفع فيهـا حالـة التعطل، وإن(39%) من مرتكبي الجرائم السعوديين هم من العـاطلين عـن العمـل. وارتباط ارتفاع معدلات البطالة بارتفاع قضايا المخدرات في المنطقة. وإن(32%) من مجموع المضبوطين بقضايا المخدرات لعام(2000) في المملكة العربية السعودية هـم

من المتعطلين عن العمل.

دراسة (**مثنى, 2002**) بعنوان" البطالة في الاقتـصاد اليمنـي " هـدفت إلـى التعرف على أسباب مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني، وأوضح الباحث بـأن هنـاك أسباب تتعلق بجانب العرض وأخرى بجانب الطلب، وتُعد الأسباب السكانية والتعليمية من أهم الأسباب المتعلقة بجانـب العـرض حيـث يقـدر معـدل النمـو الـسكاني بحوالي(1.9%) عام(2002)، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو الـسنوي مـن خريجـي التعليم الجامعي وبنسب متفاوتة حتى سجل ما نسبته(31%) خلال عـام(2002)، أمـا الأسباب المتعلقة بجانب الطلب فتتلخص في حركة الهجرة الخارجية وخصوصاً إلـى الدول العربية المجاورة.

دراسة (**عجوة, 2001**) بعنوان" البطالة في العالم العربي وعلاقتُها بالجريمـة" حيث هدفت الدراسة إلى قياس درجة الارتباط السببي ما بين متغير البطالة والجريمـة في ثلاثة بلدان عربية هي: تونس، السودان ومصر. وخلصت إلى أن انخفاض دخـل المجرم العاطل من عمله كان أهم دافع له لترك العمل باختياره. وأن فترة البطالة تمتد لفترات طويلة لدى المجرم العاطل، مما يجعله مواجهاً لحالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة، ولا سيما إذا كان عائلاً لأسرة كبيرة، وأنه عادة لا يتوافر للمجرم العاطل أي دخل إضافي أثناء فترة البطالة، يستعين به على مواجهة مطالب الحيـاة الماديـة لـه ولأسرته، وفي حالات كثيرة لا يتلقى أي مساعدات مالية من أُسرته عند تعطله. وقليلاً ما يلجأ المجرم العاطل إلى مؤسسات الدولة المتخصصة مثل: مكاتب العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية، طلباً لمساعدته في إيجاد عمل بديل، أو لمساعدته وأسرته ماليـاً. ومن ذلك كله يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مواجهة أزمته الماديـة التي سببتها البطالة.

دراسة (**يحيى وآخرون, 2001**) بعنوان " قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن " دراسة مقطعية، هدفت إلى دراسة ظاهرة الفقر في الأردن لمستويات مختلفـة مـن خلال معرفة نسب الأسر الفقيرة في الأردن بشكل عام، واحتساب فجوة الفقر وتحديـد الوقت اللازم لرفع مستوى الأسر الفقيرة إلى خط الفقر في الأردن، واحتساب معامـل جيني. واعتمدت الدراسة على واقع المسح الميداني لنفقات ودخل الأسرة للعام(1997)،

الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة والذي شمل(6000) ُأسرة أردنيه. وبينت الدراسة بأن نسبة الأُسر تحت خط الفقر المطلق ارتفعت إلى(20%) والواقعة تحت خط الفقـر المدقع إلى(11%)، وأن هناك اختلاف في نسبة الأُسر الفقيرة بين الحضر والريـف إذ بلغت(20%) و(23%) وعلى التوالي لخط الفقر المطلق وما نـسبته(10%) و(12%) وعلى التوالي لخط الفقر المدقع. أما نسبة الأُسر الفقيرة على مستوى المحافظات فقـد اختلفت من محافظة إلى أخرى، حيث أعلى نسبه للفقر المطلق سجل في محافظة معان وبنسبة (28%)، يليها محافظة البلقاء وجرش وبنسبة(25% و24.8%) على التـوالي، وان أدنى نسبة سجلت في محافظتي الطفيلة والمفرق وبنسبة(15% و15.4%) وعلـى التوالي، أما على صعيد النسبة المئوية للأسر الفقيرة فقراً مدقعاً فقد سـجلت محافظـة البلقاء أعلى نسبة حيث بلغت(14%)، وأدنـى نـسبة كانـت فـي محافظـة جـرش وبنسبة(7%) وفي الطفيلة سجل ما نسبته(10%)، وأظهرت الدراسة أن هنالك تفـاوت في توزيع الدخل إذ بلغت قيمة معامـل جينـي للـدخل وعلـى المـستوى الـوطني حوالي(0.36%) وفي الطفيلة ما نسبته (0.31%). وأوضحت إلى أن الأردن بحاجـة إلى(17) مليون ديناراً سنوياً لإخراج السكان من خط الفقر المطلق، وحوالي(2) مليون ديناراً سنوياً للقضاء على ظاهرة الفقر المدقع.

دراسة (**الخصاونة وآخرون, 1998**) بعنوان " الفقر والبطالـة فـي الأردن " والتي اعتمدت على نتائج مسح العمالة والبطالة والدخل الذي نفذته دائرة الإحـصاءات العامة عام (1996). وفي تقديرها لخطوط الفقر اتبعت الدراسة أسلوب دراسة(الصقور وآخرون,1993). وأوضحت الدراسة أن أكثر الفئات تأثراً بالبطالة هـم الـشباب دون سن(29) سنة، ومن ذوي المستويات التعليمية دون الثانوية العامة. وقدرت خطي الفقر المدقع والمطلق لأُسرة معدل حجمها(6.1) فرداً، حيث بلـغ للمـدقع (79.8) دينـاراً للأُسرة شهرياً وبنسبة بلغت(4.5%). وقدر خط الفقر المطلق بحوالي(190.8) ديناراً شهرياً للأُسرة، وبنسبة بلغت(26%). وسجلت محافظة الطفيلة معدل بطالة بلغ(7.3%) كانت موزعة وبنسبة(20%) للإناث و(5.5%) للذكور.

دراسة (**باقر, 1996**) بعنوان " قيـاس الفقـر فـي دول اللجنـة الاقتـصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)" واعتمدت على بيانات دراسة نفقات ودخل الأُسرة

عام (1992) باستخدام البيانات التفصيلية لكميات وقـيم الاسـتهلاك الفـرد الـسنوي من(177) مادة غذائية رئيسية، إضافة لاحتساب قيمة الإنفاق على الحاجات الأساسـية التي اعتبرت غير أساسية في الدراسات السابقة (التسلية واللهـو والعنايـة الشخـصية وبنود أخرى) وفي مناطق الريف والحضر معاً، واعتمدت في تحديدها لخط الفقر على بيانات الإنفاق الفعلي على المواد الغذائية بدلاً من تقدير قيمـة مقترحـة مـن المـواد الغذائية، وأظهرت الدراسة بأن خط الفقر المطلق للفرد قـدر بحـوالي(398) دينـاراً سنوياً، كان في الحضر(415) وفي الريف(340). وباعتماد معدل حجم الأسـرة(6.2) فرداً قدر خط الفقر بحوالي(205.6) ديناراً شهرياً للأسرة، وقُدرت نسبة السكان الفقراء بحوالي(24%) من إجمالي الـسكان وكانـت النـسبة فـي الحـضر(22%) وفـي الريف(29%).

دراسة (**شحاتيت وآخرون, 1992**) بعنوان" نحو موازنة غذائية للحد من الفقر" هدفت إلى بيان الإمدادات الغذائية في الأردن ومدى تطور هـذه الإمـدادات الغذائيـة وقياسها، وحساب بعض المؤشرات الأخرى المتعلقـة بالتغذيـة ومعـدلات الـدخول والاستهلاك على مستوى المحافظات، وتم تحديد نسبة الفقر اعتماداً على نتائج المـسح الميداني لعينة من(2304) أُسرة كانـت مـشمولة بدراسـة نفقـات ودخـل الأسـرة للفترة(1986- 1987). وأظهرت الدراسة ولأسرة حجمها(6.9) فرداً، أن خط الفقـر المطلق على مستوى المملكة قدر بنحو(130.9) ديناراً شهرياً، وخـط الفقـر المـدقع نحو(68.1) ديناراً للأسرة شهرياً، وقدر نسبة الفقر المدقع بنحو(5.7%) ونسبة الفقـر المطلق بنحو(33.1%)، وأشارت الدراسة إلى أن محافظات الطفيلة و المفرق والكرك هي المحافظات الأكثر تأثراً من غيرها، حيث قدر خط الفقر نحو(121) ديناراً للأسرة شهرياً.

دراسة (**الأحمد وآخرون, 1989**) بعنوان " الواقع الاقتـصادي والاجتمـاعي لمحافظة الطفيلة" ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مسح ميداني اقتصادي واجتمـاعي لعينة بلغت(1147) أُسرة، وأظهرت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة في المحافظة بلغ (6.97) فرداً، وأن إنفاق الأسرة بلغ(1148) ديناراً سنوياً، في حين بلغ معـدل دخـل الأسرة حوالي(1598) ديناراً سنوياً أي أن معدل الادخار بلغ(451) دينـاراً سـنوياً،

وشكل العاملين في الوظائف الحكومية والدفاع أعلى نسبة، يليها قطاع الخدمات ثم العاملين في الإنتاج والعاملون المتخصصون، بينما أقل نسبة شكلها الإداريون. وبلغت نسبة المتعطلون عن العمل من حجم العينة(8.3%) وأن أعلى نسبة كانت بين الذكور. وعن المستوى التعليمي للمتعطلين في المحافظة كانت أعلى نسبة بين الأميين يليها من يحمل شهادة الثانوية وما دون، وأقلها بين حملة شهادة دبلوم كلية المجتمع والشهادات الجامعية. وعن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فقد أظهرت الدراسة أن المساحة المستغلة بلغت(2%) من مجموع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة كان أغلبها لزراعة الحبوب وبنسبة(78%).

دراسة (**الصقور وآخرون, 1989**) بعنوان "دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية" والتي هدفت إلى تحديد خطي الفقر المدقع والمطلق في المملكة، بالاعتماد على دراسة نفقات ودخل الأسرة التي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة عام(1987). وأظهرت الدراسة وعلى المستوى الوطني أن متوسط حجم أُسرة بلغ(7.2) فرداً، وأن خط الفقر المدقع قدر بنحو(40.5) ديناراً شهرياً للأسرة، وخط الفقر المطلق بحوالي(89) ديناراً شهرياً للأسرة، وبلغت نسبة السكان تحت الفقر المدقع(1.5%)، ونسبة السكان تحت خط الفقر المطلق(18.7%)، وأن أدنى خط فقر مدقع كان في محافظة العاصمة والتي كان معدل حجم الأسرة فيها(6.9) فرداً وبلغ(39.1) ديناراً للأسرة شهرياً، وفي محافظة الطفيلة بمعدل حجم أُسرة(7.2) فرداً بلغ(40.5) ديناراً للأسرة شهرياً، أما خط الفقر المطلق فقد تفاوت مابين(96.6) للأسرة شهرياً في محافظة العاصمة، و(78.4) ديناراً للأسرة شهرياً في محافظتي الكرك والطفيلة. كما تفاوت خط الفقر المطلق بين الحضر والريف إذ بلغ في الحضر (94.6)ديناراً للأسرة شهرياً وفي الريف(75.8) ديناراً للأسرة شهرياً، وكشفت الدراسة أن الأسر الفقيرة تتميز بانخفاض نسبة التعليم وكبر حجم الأسرة وارتفاع نسبة البطالة والإعالة. وفي دراسة " الفقر: الواقع والخصائص" (الصقور وآخرون،1998) أُتبع في تحديد خطي الفقر المدقع والمطلق منهجية الدراسة السابقة مع إجراء تعديل على خط الفقر المطلق لتميز بين الأسر التي تدفع إيجاراً لمسكنها والأسر التي لا تدفع إيجاراً لمسكنها، وتم تحديد نسبة الفقر اعتماداً على بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين

والفقر لعام(1991) ومسح نفقات دخل الأسرة لعام(1992)، وقُدر خط الفقر المدقع بحوالي(61) ديناراً شهرياً للأسرة التي متوسط حجمها(6.8) فرداً. أما خط الفقر المطلق للأسرة التي تدفع إيجاراً لمسكنها قدر بحوالي(119) ديناراً شهرياً. وللأسرة التي لا تدفع إيجاراً بحوالي(102) ديناراً شهرياً، وجاءت نسبة الفقر المدقع بحدود(6.6%) والمطلق بحدود(21.3%).

كما أن هنالك العديد من الدراسات التي نفذتها مؤسسات بحثية أو مؤسسات دولية وباحثون متخصصون، منها دراسة "العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم الجنوب" (الحنيطي والكرابله,2007)، ودراسة "أثر مستوى التعليم على مستوى الفقر بين الأسر في المناطق النائية" (الحنيطي,2006)، ودراسة "محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك" (العثمان,2005)، ودراسة "التنبؤ بالدخل والإنفاق الشهري للأسر الفقيرة وغير الفقيرة في المناطق النائية" (الحنيطي,2004)، ودراسة بعنوان "الزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الأردن (1970-2000)" (عثامنه,2002)، ودراسة "مواقف السكان المحليين تجاه إستراتيجية التنمية الريفية في أربعة ألوية بمحافظة الكرك " (كساسبه,1998)، ودراسة "التخفيف من وطأة الفقر في الأردن :سياسات إجرائية " (مريان والتكريتي,1997)، ودراسة " البطالة في محافظة المفرق" (عبد الحليم,1997)، ودراسة " العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور في الأردن خلال الفترة (1981-1989) (الجالودي,1991)، ودراسة "البطالة في الأردن" (الجالودي,1992), ودراسة بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وتنميتها – دراسة في تنمية المجتمعات المحلية" (العثمان,1992)، ودراسة بعنوان " البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات " (عميره وآخرون,1992)، ودراسة "الواقع الاجتماعي والاقتصادي للواء مأدبا" (الأحمد وآخرون,1991)، ودراسة "الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة الكرك" (الطيب وآخرون,1990)، ودراسة "الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة المفرق" (العدوان وآخرون,1990)، ودراسة "الواقع الاجتماعي والاقتصادي للواء المزار الجنوبي" (اللوزي وآخرون,1989)، ودراسة "مشكلة البطالة في الأردن: خصائص وتوقعات" (الصمادي,1987).

الفصل الثاني
الوضع الاجتماعي لسكان محافظة الطفيلة

يتناول هذا الفصل دراسة الخصائص الديموغرافية والسكانية للمحافظة، من حيث عدد السكان والكثافة السكانية، وتوزيع السكان حسب فئات العمر، وكذلك متوسط حجم الأسرة، وتوزيعاتهم حسب التقسيمات الإدارية، إضافة إلى الخدمات المختلفة ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية والإسكان، ووسائل النقل والمواصلات، ومصادر المياه والطاقة، وكذلك السلع المعمرة التي تمتلكها الأسرة.

1.2 الخصائص الديموغرافية لسكان المحافظة:

1.1.2 السكان والكثافة السكانية:

تُشير تقديرات دائرة الإحصاءات العامة 2006، إلى أن عدد سكان محافظة الطفيلة قد بلغ في نهاية عام 2006 حوالي(78400) نسمة، شكلت ما نسبته(1.4) من سكان المملكة، وبلغت نسبة الحضر فيها(71.4%) ونسبة الريف(28.6%)، وبلغ عدد الأسر (13754) ، موزعين على مساحة تقدر بنحو(2209) كم^2، أي ما نسبته(2.49%) من مساحة المملكة، وبذلك تبلغ الكثافة السكانية في المحافظة حوالي(35.5) نسمة/ كم^2، إذ ما قورنت بالكثافة السكانية للمملكة والبالغة(63.1) نسمة/كم^2، وهذا يدل على الإمكانيات الاستيعابية للمحافظة لتصل إلى المعدل السائد في المملكة، مما يدعم اتجاهات الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، ويعزى السبب في قلة النمو السكاني والكثافة السكانية في المحافظة، إلى قلة موارد المنطقة وفرص العمل فيها، مما يؤدي إلى هجرة السكان خارجها.

يشير الجدول رقم(2)، إلى أن مجموع عدد أفراد العينة التي شملها المسح بلغ (8892) نسمة، موزعين على ثلاثة ألوية: القصبة، بصيرا، والحسا. بلغ عدد ذكور العينة(4747)، في حين بلغ عدد الإناث (4145)، وبذلك فإن معدل النوع الاجتماعي بلغ نحو(1145.2) ذكر لكل ألف أنثى، وهي أعلى مما أشار إليه تقرير دائرة

الإحصاءات العامة 2006 , سواء على المستوى الوطني والذي بلغ(1064) ذكر لك ـل ألف أنثى، او على مستوى المحافظة والذي بلغ(1040) ذكر لكل أل ـف أنث ـى. وق ـد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل النوع الاجتماعي في المحافظة يختل ـف م ـن منطق ـة لأخرى، حيث بلغ وكحد أعلى في لواء بصيرا وبمعدل(1162.7) ذكر لكل ألف أنثى، وكحد أدنى في لواء الحسا وبمعدل(1096.3) ذكر لكل ألف أنثى. وأظهرت النتائج بأن نسبة الذكور في العينة أعل ـى م ـن ن ـسبة الإن ـاث، حي ـث بلغ ـت ن ـسبة ال ـذكور حوالي(53.4%)، بينما بلغت نسبة الإناث حوالي(46.6%). كما وأظهرت النتائج ب ـأن نسبة الذكور في الألوية التابعة للمحافظة هي أعلى من نسبة الإناث، وأن هناك تفاوت ـاً في هذه النسب فيما بين الألوية، حيث تراوحت نسبة الذكور من حوالي(53.8%) وكحد أعلى في لواء بصيرا، إلى حوالي(52.3%) وكحد أدنى في لواء الح ـسا، أم ـا ن ـسبة الإناث فقد تراوحت من حوالي(47.7%) وكح ـد أعل ـى ف ـي ل ـواء الح ـسا، إل ـى حوالي(46.2%) وكحد أدنى في لواء بصيرا. وتختلف نتائج الدراسة مع ما أشار إلي ـه تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006، حيث بلغت ن ـسبة ال ـذكور وعل ـى م ـستوى المحافظة(51%)، ونسبة الإناث(49%). كما لا تتفق أيضاً مع ما أشارت إليه دراس ـة الصقور حيث بلغت نسبة الذكور وعلى مستوى المحافظة(51.3%) والإناث(48.7%).

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لأسر وأفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

توزيع الأسر والأفراد اللواء	عدد الأسر	عدد الأفراد	ذكور	إناث	الذكور (%)	الإناث (%)	معدل النوع الاجتماعي
لواء القصبة	814	5396	2885	2511	53.5	46.5	1148.9
لواء بصيرا	336	2299	1236	1063	53.8	46.2	1162.7
لواء الحسا	157	1197	626	571	52.3	47.7	1096.3
المحافظة(%)	1307	8892	4747	4145	53.4	46.6	1145.2

2.1.2 توزيع السكان حسب فئات العمر:

يبين الجدول رقم(3) التركيب العمري للسكان، والذي تم فيه تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية تشمل: من هم دون س ـن العم ـل(دون 15 س ـنة)، وش ـكلت م ـا

نسبته(40.1%)، وهذه النسبة تدل على أن نسبة الإعالة في المحافظة مرتفـع نـسبياً، فارتفاع نسبة هذه الفئة يعطي مؤشرا على زيادة نسبة الإعالة الفتية، مما يـؤدي إلـى زيادة الأعباء المعيشية للأسرة، الأمر الذي قد يسهم في وقوعها تحت خط الفقر. أمـا الفئة الثانية التي شملت من هم في سن العمل أي أعمارهم بين(15-64 سنة) وجـاءت بنسبة(57.2%) وتمثل نسبة من يشكلون القوى العاملة وهي عالية نسبياً قياسـاً بعـدد السكان، وصنف من هم فوق سن العمل(65 سنة فأكثر) في الفئة الثالثة وبنسبة ضئيلة بلغت(2.7%) من السكان، وهي الفئة المستفيدة من الضمان الاجتماعي، وعليه فإن ما مجموعه(42.8%) من سكان المحافظة يعدون خارج سن العمل.

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الفئات العمرية

العمر / اللواء	(دون15 سنة) عدد الأفراد	(%)	(15-64 سنة) عدد الأفراد	(%)	(65 سنة فأكثر) عدد الأفراد	(%)	عدد الأفراد الكلي
لواء القصبة	2136	39.6	3118	57.8	142	02.6	5396
لواء بصيرا	924	40.2	1301	56.6	74	03.2	2299
لواء الحسا	505	42.2	664	55.5	28	02.3	1197
المحافظة(%)	3565	40.1	5083	57.2	244	02.7	8892

وباستقراء الأرقام الواردة في تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006، فإن نسبة من هم(دون 15 سنة) في المحافظة بلغت(41.1%)، وهي أعلى مـن مثيلتهـا علـى المستوى الوطني والتي قدرت بنحو(37.3%)، أما نسبة السكان في الأعمـار(15-64 سنة) وعلى مستوى المحافظة بلغت(56%)، وهي أقل من مثيلتهـا علـى المـستوى الوطني التي قدرت بنحو(59.5%). وبلغت نسبة السكان في الأعمار(65 سنة فـأكثر) في المحافظة (2.9%)، وهي أدنى من مثيلتها على المستوى الوطني والبالغة(3.2%). وبمقارنة النتائج أعلاه مع نتائج العينة وعلى مستوى المحافظة، نجد بـأن المؤشـرات المئوية ولكافة الفئات العمرية متقاربة والفوارق ضئيلة.

وحول التركيب العمري بين الألوية التابعة للمحافظة، نجد بأنه يتفـاوت مـن منطقة إلى أخرى، حيث يلاحظ أن نسبة الأفراد ذوي الأعمار(دون 15 سنة) في منطقة لواء الحسا بلغت (42.2%)، وفي لواء القصبة ما نسبته (39.6%)، وفي لواء بصيرا ما نسبته(40.2%)، في حين جاءت نسبة الأفراد ذوي الأعمار(15-64 سنة) وكحـد أعلى في لواء القصبة وبنسبة(57.8%)، وكحد أدنى في لواء الحسا وبنسبة(55.5%). أما الأفراد ذوي الأعمار(65 سنة فأكثر)، فقد شكلت نسبتهم(3.2%) وكحد أعلى فـي لواء بصيرا، وما نسبته(2.3%) وكحد أدنى في لواء الحسا. وقد يعود سبب الاختلاف في متوسط عدد السكان للفئات العمرية المختلفة، إلى اخـتلاف حجـم الـسكان بـين المناطق، واختلاف متوسط حجم الأسرة، إضافة إلى اختلاف الأوضـاع الاقتـصادية والاجتماعية المؤثرة على عدد السكان.

3.1.2 متوسط حجم الأسرة:

بلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة الطفيلة بناء على نتائج العينة وكما هـو مبين في الجدول رقم(4) نحو(6.8) فرداً، وقد تفاوت هذا المتوسط فيمـا بـين ألويـة المحافظة، حيث تراوح ما بين(7.62) فرداً وكحد أعلى في لواء الحـسا، إلـى(6.62) فرداً وكحد أدنى في لواء القصبة. ويعود سبب الاختلاف في معدل حجم الأسرة إلـى اختلاف حجم السكان، نظراً للظروف الاجتماعية كالهجرة الداخلية، والتمسك بالعادات والتقاليد والتي تشجع الأسرة الكبيرة، بالإضافة إلى عملية تكوين الأسرة الجديدة الشابة (الزواج)، الذي أدى إلى زيادة عدد الأسر بالمقارنة مع عدد الأفراد. وإذ مـا قورنـت نتائج الدراسة في هذا الجانب مع المعدل العام على المستوى الوطني والمعـدل العـام على مستوى المحافظة، نجد بأن متوسط حجم الأسر في محافظة الطفيلة وحسب نتائج الدراسة أعلى مما هو على المستوى الوطني ومستوى المحافظة. حيث أشـار تقريـر دائرة الإحصاءات العامة 2006 بأن متوسط حجم الأسرة على المستوى الوطني بلـغ نحو(5.4) فرداً، وفي محافظة الطفيلة نحو(5.7) فرداً للأسرة الواحدة، ومـن خـلال مقارنة نتائج الدراسة مع دراسة الصقور والتي سجل متوسط حجم الأسرة فيها وعلـى مستوى المحافظة(7.27)فرداً، نجد بأن معدل متوسط حجم الأسرة في المحافظـة قـد

أنخفض، وأن نسبة الانخفاض هذه ناتجة عن انخفاض في معدلات الخصوبة، مما يعطي مؤشر على أن الأسر في المحافظة لديها توجه نحو تنظيم الأسرة، وقد يعزى ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية لبعض الأسر والتي تتطلب تخفيض نسبة الأفراد للأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على هذه الأسر، كالصعوبات الصحية والتعليمة التي تواجه الأسرة خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر، وكذلك نسبة الإعالة.

جدول رقم (4)

متوسط حجم أسرة العينة

اللواء	عدد الأسر	عدد الأفراد	متوسط حجم الأسرة
لواء القصبة	814	5396	6.62
لواء بصيرا	336	2299	6.84
لواء الحسا	157	1197	7.62
المحافظة	1307	8892	6.80

2.2 الخدمات الاجتماعية في المحافظة:

1.2.2 الخدمات التعليمية:

دلت الأرقام الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة 2007، بأن نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان على المستوى الوطني قد وصلت إلى(90.7%)، في حين كانت في محافظة الطفيلة(87.2%)، مما يدل على أن معدل الالتحاق بالدراسة في المحافظة يعد من المعدلات الجيدة على المستوى الوطني، وفيما يتعلق بمعدل الأمية في المحافظة، أظهرت نتائج الدراسة وكما هو مبين في الجدول رقم(5)، أن نسبة الأمية بين أفراد العينة بلغت نحو(9%)، وأنها جاءت متفاوتة بين ألوية المحافظة حيث تراوحت ما بين(10.6%) وكحد أعلى في لواء الحسا، إلى(8.5%) وكحد أدنى في لواء القصبة، وأن أعلى نسبة سجلت بين الإناث وبنسبة(66.7%)، وأدنى نسبة بين الذكور وبنسبة(33.3%). وهذا مؤشر على أن معدل الأمية لا يزال يسجل نسباً عاليةً بين الإناث في المحافظة، أما من هم دون سن الدراسة(0-6 سنة) فقد شكلوا ما مجموعه(1927) فرداً وبنسبة(21.7%) من حجم العينة المستهدفة. وبمقارنة معدل الأمية مع المعدل العام على المستوى الوطني والمعدل العام على مستوى المحافظة،

وحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006، نجد بأن ما أظهرته نتائج الدراسة أدنى مما هو على مستوى المحافظة والمقدر بنحو(12.8%) وكـذلك المـستوى الـوطني والمقدر بنحو(9.3%)، في حين كان معدل الأمية على مستوى المحافظـة وللأعـوام 2003 و2004 و2005 هو (14.6%)و(15.6%)و(12.9%) وعلى التـوالي. ومـن خلال المقارنة نجد بأن معدل الأمية حقق معدلات منخفضة، قد تكون نتيجـة التآكـل الطبيعي للأمية بفعل تقادم الأجيال، ورفع أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي، والحد من التسرب من التعليم، ونتيجة برامج محو الأمية، إضافة إلى ما تحظى به المحافظة مـن خدمات تعليمية جيدة.

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للأميين في العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي اللواء	ذكور		إناث		المجموع	(%)
	عدد الأفراد	(%)	عدد الأفراد	(%)		
لواء القصبة	114	32.7	235	67.3	349	08.5
لواء بصيرا	63	38.0	103	62.0	166	09.0
لواء الحسا	31	28.4	78	71.6	109	10.6
المحافظة(%)	208	33.3	416	66.7	624	9.0

أما عن التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي، فقد أظهرت نتائج الدراسة وكما هو واضح في الجدول رقم(6)، بأن أعلى نسبة للسكان فـي المراحـل التعليمية كانت لمن هم في المرحلة الابتدائية، حيث شكلت مـا نـسبته(42.2%) مـن مجمل المراحل التعليمية الأخرى، يأتي بعدها في المرتبة الثانية لمن هم فـي التعلـيم الإعدادي وبنسبة(19.4%)، وفي المرتبة الثالثة كانت لمن هم فـي التعلـيم الثـانوي وبنسبة(14.7%)، وفي المرتبة الرابعة كانت نسبة الأفراد في مرحلة التعليم مـا بعـد الثانوي (دبلوم متوسط فما فوق) حيث بلغ مجموع نسبة الأفراد فـي هـذه المرحلـة التعليمية حوالي(14.7%). ويعود ارتفاع نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية إلى تزايـد أعداد الملتحقين الجدد وطول فترة هذه المرحلة.

وبمقارنة النتائج في هذا الجانب مع تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006، نجد بأن نتائج الدراسة لا تتفق مع ما أشار إليه التقرير سواء على مستوى المحافظة أو المستوى الوطني. فقد جاءت نسبة الابتدائي وعلى مستوى المحافظة(35.5%)، في حين وعلى المستوى الوطني بلغت(31.1%)، وأن نسبة الإعدادي بلغت(18.1%) وعلى المستوى الوطني ما نسبته(17.5%)، ونسبة الثانوي نحو(15.2%) وعلى المستوى الوطني(18.2%). ومن خلال مقارنة النتائج والواردة أعلاه، نلاحظ بأن نسبة التعليم ولكافة المراحل التعليمية مرتفعة، وذلك نتيجة لتوافر المدارس، وانتشارها في كافة مناطق المحافظة ولكافة المراحل التعليمية، وزيادة الوعي لدى أرباب الأسر في الرغبة بتعليم الأبناء، والحد من الاعتماد عليهم في القيام ببعض الأعمال، وكذلك القناعة للكثير بأن الوظائف والتي تتوافر بحاجة إلى مؤهلات علمية لإشغالها. فانخفاض مستوى التعليم لدى الأسر يكون مؤشراً دالاً على انخفاض مستوى الدخل أحياناً، نتيجة لانخفاض الأجور والرواتب، في حين أن ارتفاع نسبة التعليم العالي وحسب ما أظهرته نتائج الدراسة يعزى إلى ظهور مؤسسة جامعية في المحافظة، وما اتبعته هذه المؤسسة من سياسات في توفير فرص التعليم لأبناء المحافظة، مما ضاعف أعداد الطلبة بشكلٍ كبير وخاصة أبناء المحافظة.

وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية في المحافظة من أعداد طلبة ومدارس ومعلمين وشعباً صفيةً، فقد أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2007, إلى أن عدد الطلبة في المراحل التعليمية كافة قد بلغ حوالي(25746) طالباً وطالبةً خلال العام الدراسي 2007/2006، وأن عدد الطلبة الذكور في كافة المراحل التعليمية بلغ (13438) أي ما نسبته(52.2%) من مجموع الطلبة، بينما بلغ عدد الطلبة من الإناث نحو(12308) أي ما نسبته(47.8%) من مجموع الطلبة. ومن هنا يتضح أن إقبال الذكور والإناث على التعليم متساوٍ إلى حدٍ ما، وأن أعداد المعلمين بلغ للذكور(729) معلماً، وللإناث بلغ(1259) معلمةً، أي ما مجموعه(1988) معلماً ومعلمةً. وبلغ عدد المدارس(138) وعدد الشعب(1133)، وبذلك فإن المحافظة تتمتع بمستوى جيد من ناحية الخدمات التعليمية يفوق المستوى العام للمملكة من حيث معدلات الطلبة للمعلمين والمدارس والشعب، إذ بلغت في المحافظة(12.9) طالباً/معلم، و(186.6) طالباً/مدرسة، و(22.8)

طالباً/شعبة، وبلغت نسبتها على المستوى الـ وطني(17.8) طالبـ اً/ معلـ م، و(282.8) طالباً/مدرسة، و(27) طالباً/شعبة.

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
	عدد الأفراد	(%)	عدد الأفراد	(%)	عدد الأفراد	(%)	عدد الأفراد	(%)
أمي*	349	08.6	166	09.0	109	10.6	624	09.0
ابتدائي	1790	43.7	742	40.4	412	40.1	2944	42.2
إعدادي	736	17.9	391	21.3	225	21.9	1352	19.4
ثانوي	530	12.9	308	16.8	185	18.0	1023	14.7
دبلوم متوسط	358	08.7	101	05.5	50	04.9	509	07.3
بكالوريوس	279	06.8	109	05.9	40	03.9	428	06.2
دبلوم عالي	25	00.6	8	00.4	3	00.3	36	00.5
ماجستير	29	00.7	10	00.6	2	00.2	41	00.6
دكتوراه	5	00.1	2	00.1	1	00.1	8	00.1
المجموع	4101	100	1837	100	1027	100	6965	100

* لا يشمل عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالدراسة وعددهم 1927.

وحول التوجه نحو التعليم المهني، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن التوجه نحـ و التعليم المهني لا زال ضعيفاً في محافظة الطفيلة، وينطبق ذلـ ك علـ ى كـ لا النـ وع الاجتماعيين (ذكور وإناث)، حيث شكلت نسبة التوجه نحو التعليم المهني نحو(1.7%)، بينما التوجه نحو التعليم الأكاديمي بلغ نحو(98.3%) وكما هو مبـ ين فـ ي الجـ دول رقم(7)، وبمقارنتها مع تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2007, نجد بأن نسبة التلمـ ذة المهنية للمحافظة مع نسبتها على المستوى الوطني متساوية وبنسبة(0.6%) وهي نسبة أقل مما أظهرته نتائج الدراسة.

جدول رقم(7)

التوزيع النسبي للطلبة في التعليم الأكاديمي والتعليم المهني

المستوى التعليمي	اللواء			المحافظة
	لواء القصبة	لواء بصيرا	لواء الحسا	(%)
	(%)	(%)	(%)	

طلبة التعليم الأكاديمي	98.1	98.5	98.9	98.3
طلبة التعليم المـهني	01.9	01.5	01.1	01.7
المجموع (%)	100	100	100	100

2.2.2 الخدمات الصحية:

تقدم الخدمات الصحية في محافظة الطفيلة من خلال وزارة الصحة، والخدمات الطبية إضافة إلى القطاع الخاص، والذي يقدم خدمات صحية للعاملين بكل من شركتي الإسمنت الأردنية(الجنوب) وشركة الفوسفات، وبناء على تقديرات دائرة الإحـصاءات العامة 2007، فإن عدد المراكز الصحية في المحافظة بلغ(14) مركزاً، تتـضمن(1) طبيباً أخصائي و(28) طبيبا عاماً، و(17) طبيبَ أسـنان و(2) طبيـب مقـيم، و(7) صيدلي و(28) ممرضاً و(36) قابلة قانونية، وأن عـدد العيـادات القرويـة بلـغ(8) عيادات، علماً بأنه يوجد في منطقة الطفيلة مستشفى عـسكري يبلـغ عـدد الأسـرة فيه(103) سريراً، وأن عدد السكان لكل سرير بلغ(761.2) شخصاً. وهـي تتجـاوز النسبة وعلى المستوى الوطني والبالغة(508.7) شخصاً لكل سرير، ومن هنا يتـضح مدى تدني مستوى الخدمات الصحية في المحافظة، الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمـام في تحسين الخدمات الصحية، من خلال توسيع المراكز والعيادات الـصحية، وتـوفير كافة الأجهزة الطبية اللازمة، وزيادة عدد العاملين فيها لدى جميع التخصصات.

أما بالنسبة لحالات الإعاقات فليس هناك سجل دقيق وكامل لإحصاء الإعاقات في الأردن، ولكن ومن خلال مسح التشخيص الذي أُجري في عام 2003 مـن قبـل المجلس الوطني لرعاية المعوقين لإقليم الجنوب، كانت نسبة الإعاقة فـي المحافظـة ولكافة الفئات(0.61%) وهذا مؤشر إلى أن حجم الإعاقة في المحافظة أقل مـن(1%) وهي نسبة منخفضة، في حين أظهرت دراسة الصقور بأن نسبة المـرض أو الإعاقـة لأسر المحافظة جاءت بنسبة(1.4%) مقابل ما نسبته(2.5%) وعلى المستوى الوطني، وأن المؤشرات المئوية من ذوي المرض أو الإعاقة وعلى المستوى الوطني وحسب ما أظهرته دراسة الصقور كانت بنسبة(0.1%) للمـرض النفـسي، و(1.1%) للمـرض المزمن، و(0.3%) للإعاقة السمعية والبصرية، في حين سجلت الإعاقة العقلية(0.2%) والجسدية(0.4%) ومتعددي الإعاقة(0.1%).

وفيما يتعلق بحجم الإعاقات ونسبتها بين سكان محافظة الطفيلة وكما هو مبين في الجدول رقم(8)، بلغ عددها ضمن عينة الدراسة(107) حالة، تراوحت ما بين إعاقات سمعية وإعاقات بصرية وجسدية وعقلية ومتعددي الإعاقات، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة الإعاقات بلغت بين أفراد العينة حوالي(1.2%)، أما حول الترتيب النسبي للإعاقات وحسب فئة الإعاقة في العينة المستهدفة، أخذت فئة متعددي الإعاقات المرتبة الأولى من مجمل إعاقات أفراد العينة، حيث وصلت نسبتها إلى نحو(35.5%)، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الإعاقات الجسدية حيث شكلت ما نسبته(21.5%)، يليها في المرتبة الثالثة الإعاقات العقلية وبنسبة(17.8%)، وتبين أن أعداد المعاقين في لواء القصبة أعلى من بقية المناطق، إذ بلغ عدد المعاقين نحو(51) معاقاً أي ما نسبته(47.7%)، وأقلها في لواء بصيرا وبنسبة(21.5%) من مجموع المعاقين في العينة.

جدول رقم (8)

التوزيع النسبي للإعاقات بين الأفراد المعاقين حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة / اللواء	سمعيه (%)	بصرية (%)	جسدية (%)	عقلية (%)	متعددي الإعاقات (%)	المجموع	(%)
لواء القصبة	15.7	7.8	23.5	15.7	37.3	51	47.7
لواء بصيرا	17.4	8.7	21.7	17.4	34.8	23	21.5
لواء الحسا	12.1	15.1	18.2	21.2	33.4	33	30.8
المحافظة (%)	14.9	10.3	21.5	17.8	35.5	107	100

3.2.2 المباني والإسكان:

بناء على نتائج العينة بلغ عدد البيوت التقليدية التي شملها المسح نحـو(1269) بيتاً، وبنسبة(97.1%)، وعدد البيوت الهامشية المتنقلة(38) بيتاً وبنسبة(2.9%)، وبلغ عدد المساكن المملوكة نحو(923) بيتاً وبنسبة(70.6%) من مجموع المساكن، في حين بلغ عدد المساكن المستأجرة نحو(384) بيتاً وبنسبة(29.4%)، كانت المستأجرة وكحد

أعلى في لواء القصبة وبنسبة(35.4%)، وكحد أدنى في لواء الحسا وبنسبة(15.9%)، وفي لواء بصيرا شكلت ما نسبته(21.1%)، وهذا مؤشر يدل على أن هنالك استقرار سكني في المحافظة، مما يحد من التنقل إلى مناطق أخرى لإيجاد فرص العمل وتأمين الدخل.

ويحول توزيع المباني حسب نوع البناء لأسر العينة، والتي تختلف تبعاً لتباين الخدمات المقدمة ودورها في عملية الاستقرار، وكذلك طبيعة ممارسة العمل، بالإضافة إلى مستوى المعيشة الذي يحدد نوع وحجم البناء. أظهرت نتائج العينة وكما هو مبين في الجدول رقم(9)، بأن أغلبية المباني كانت من الطوب، وأن نسبة الأسر والتي تسكن هذا النوع بلغت(51.9%) من مجمل أُسر العينة وهذا مؤشر على أن نوع البناء من الطوب في المحافظة أصبح الصفة الغالبة على المساكن، ويأتي في المرتبة الثانية الأسر التي تسكن مساكن باطون فقط، وبنسبة(37%)، ويعزى السبب في ارتفاع نسبة البناء من الطوب والباطون إلى قلة التكلفة في مادتي الإسمنت والطوب وتوفرهما، في حين جاءت الأسر التي تقطن في بيوت من حجر وباطون في المرتبة الثالثة وبنسبة(6.1%)، بينما نجد بأن نسبة الأسر التي تسكن في بيوت حجر بلغت(2.1%)، وهذا مؤشر على أن هنالك نسبة قليلة من السكان ممن يملكون القدرة المادية على بناء بيوت الحجر كونها عالية التكلفة، أما نسبة الأسر التي تسكن بيت شعر أو خيمة فكانت ضئيلة بلغت حوالي(2.9%)، وجاءت هذه النسبة نتيجة لوجود أُسر لازالوا يقطنون هذا النوع من السكن، وخصوصاً مربي المواشي في كل من منطقتي لواء الحسا وكذلك لواء القصبة وتحديداً مناطق عفرا والبربيطة واللعبان. ويدل تدني نسبتها على أن هنالك تحول نحو ممارسة النشاط الإنتاجي والاستقرار.

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب نوع البناء

نوع البناء / اللواء	حجر		باطون فقط		حجر وباطون		طوب		خيمة أو بيت شعر	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
لواء القصبة	19	2.3	301	37.0	59	7.2	416	51.2	19	2.3

لواء بصيرا	5	1.5	125	37.2	18	5.4	181	53.8	7	2.1
لواء الحسا	3	1.9	58	36.9	3	1.9	81	51.7	12	7.6
المحافظة(%)	27	2.1	484	37.0	80	6.1	678	51.9	38	2.9

أما بالنسبة لمتوسط حجم البناء، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن المتوسط العام لمساحة البناء لأسر العينة بلغ نحو(140.4م^2)، وقد تراوح متوسط مساحة البناء فيما بين الألوية التابعة للمحافظة بين حوالي(149.1م^2) وكحد أعلى في لواء القصبة، إلى حوالي(128.2م^2) وكحد أدنى في لواء الحسا، وكما هو مبين في الجدول رقم(10)، وبذلك فإن متوسط المساحة المقدرة للفرد الواحد وعلى مستوى المحافظة بلغ(20.6م^2)، في حين وعلى مستوى الألوية، جاءت بنسبة(22.5م^2) للفرد الواحد في لواء القصبة، وبنسبة(21م^2) للفرد الواحد في لواء بصيرا، وبنسبة(16.6م^2) للفرد الواحد في لواء الحسا. وبمقارنة متوسط مساحة البناء للفرد الواحد مع التوزيع النسبي لأسر العينة حسب عدد الغرف وكما يظهر في الجدول رقم(11)، والذي يوضح بأن أعلى نسبة في عدد الغرف كانت للمساكن التي تحتوي على أربع غرف، فإن الفرد الواحد قد لا يخصص له غرفة واحدة في المسكن، وإنما قد يتشارك مع غيره من أفراد الأسرة في الغرفة الواحدة. وإذا ما أُخذ متوسط حجم الأسرة للعينة بعين الاعتبار والبالغ نحو(6.8) فرداً فأننا نجد بأن معدل إشغال الغرفة الواحدة يبلغ حوالي(1.7) شخصاً. وهذه النتائج توجب إيجاد مساحات ترفيهية واسعة كالحدائق والمتنزهات، وذلك لتعويض النقص في المساحات الواسعة للفرد الواحد، خصوصاً وأن محافظة الطفيلة تفتقر إلى الأماكن الترفيهية سواء داخل القصبة أو في المناطق الأخرى التابعة للمحافظة. وإذا ما قورن معدل إشغال الغرفة الواحدة في محافظة الطفيلة مع المعدل العام على المستوى الوطني نجد أنه قريباً منه، إذ أن تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006 يشير إلى أن معدل الإشغال لسكان المملكة للغرفة الواحدة بلغ نحو(1.6) شخصاً.

جدول رقم(10)

توزيع أنواع السكن لأسر العينة حسب متوسط المساحات

	اللواء			(المحافظة)
	لواء القصبة	لواء بصيرا	لواء الحسا	المتوسط م2

نوع البناء	متوسط مساحة البناء م2	متوسط مساحة البناء م2	متوسط مساحة البناء م2	
حجر	162.3	149.3	129.5	147.0
باطون	141.4	136.6	125.6	134.5
حجر وباطون	146.5	146.3	119.2	137.4
طوب	146.3	143.2	138.6	142.7
خيمة أو بيت شعر	.	.	.	.
المتوسط العام م2	149.1	143.9	128.2	140.4

وأظهرت نتائج العينة وكما هو مبين في الجدول رقم(11)، أن أغلب المساكن تحتوي على أربعة غرف، إذ أن نسبة هذه المساكن بلغ حوالي(41.1%) من مجمل مساكن أُسر العينة، تأتي في المرتبة الثانية المساكن التي تحتوي على ثلاثة غرف وبنسبة بلغت حوالي(21.3%)، وفي المرتبة الثالثة المساكن التي تحتوي على خمسة غرف وبنسبة بلغت حوالي(18.3%)، وفي المرتبة الرابعة كانت في تلك التي تحتوي على غرفتين وبنسبه بلغت حوالي(9.5%)، أي أن نسبة عالية من الأسر أخذت تهتم بتوفير المساكن التي لا يقل عددها عن ثلاثة غرف باستثناء المطبخ ودورات المياه، مما أدى إلى زيادة المتوسط العام لمساحة المسكن.

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب نوع البناء وعدد الغرف

عدد الغرف	1		2		3		4		5		أكثر من 5 غرف		المجموع
نوع البناء	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
حجر	.	.	.	.	.	.	7	26.0	15	55.5	5	18.5	27
باطون	22	4.5	53	11.0	131	27.1	220	45.5	49	10.1	9	1.8	484
حجر وباطون	9	11.2	13	16.3	18	22.4	39	48.8	1	1.3	.	.	80
طوب	22	3.2	54	8.0	121	17.8	256	37.8	168	24.8	57	8.4	678
المحافظة(%)	53	4.2	120	9.5	270	21.3	522	41.1	233	18.3	71	5.6	1269

4.2.2 وسائل النقل والمواصلات:

أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر وسائل النقل استخداما بين أُسر وأفـراد العينـة وكما هو مبين في الجدول رقم(12) الباص العمومي، حيث بلغت نسبة اسـتخدام هـذه الوسيلة من قبل أُسر العينة حوالي (49.2%)، وتراوح استخدام هذه الوسيلة فيما بـين ألوية المحافظة ما بين حـوالي(52.9%) وكحـد أعلـى فـي لـواء الحـسا، إلـى حوالي(44.4%) وكحد أدنى في لواء بصيرا. يأتي في المرتبة الثانية استخدام السيارة الخصوصي كوسيلة للنقل وبنسبة بلغت حوالي(32.4%)، أما في المرتبة الثالثـة فقـد جاءت سيارات الأجرة العمومي وبنسبة(17.4%)، بينما نجد أن اسـتخدام الحيوانـات كوسيلة للنقل كانت بنسبة ضئيلة بلغت حوالي(1%)، ومن خلال استقراء النتائج نجـد بأن نسبة امتلاك الأسرة سيارة خصوصي، واعتماد سيارات الأجرة العمومي، أدى إلى تدني نسبة استخدام الباص العمومي كوسيلة نقل، وأن نسبة استخدام الحيوانات أصبحت ضئيلة، كونها لم تعد مستخدمة إلا للأسر التي تقطن بيوت الشعر تحديداً، وخاصة فـي المناطق التي تبعد عن الطرق العامة.

جدول رقم (12)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب وسائط النقل المستخدمة

وسائط النقل	اللواء						المحافظة (%)
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا		
	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	
باص عمومي	411	50.5	149	44.4	83	52.9	49.2
سيارة أجرة عمومي	129	15.9	76	22.6	22	14.0	17.4
سيارة خصوصي	274	33.6	111	33.0	39	24.8	32.4
حيوانات	.	.	.	.	13	08.3	01.0
المجموع	814	100	336	100	157	100	100

5.2.2 مصادر المياه:

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر مصادر المياه استخداما بين أُسر العينة، كانت أنابيب سلطة المياه حيث بلغت نسبة مستخدمي هذا المصدر حـوالي(96.2%)، وقـد

تفاوتت استخدامات هذا المصدر بين الألوية، حيث تراوحت ما بين حـوالي(97.6%) وكحد أعلى في لواء بصيرا، إلى حوالي(88.5%) وكحد أدنى في لواء الحسا، ويـأتي في المرتبة الثانية كمصدر للمياه استخدام تنك المياه، حيث بلغت نسبة اسـتخدام هـذا المصدر حوالي(2.7%)، وفي المرتبة الثالثة يأتي استخدام بئر خاص وبنـسبة بلغـت حوالي(0.6%)، بينما نجد أن نسبة مستخدمي البئر المشترك كمصدر للماء كانت قليلة حيث بلغت حوالي(0.5%)، وكما هو مبين في الجدول رقم(13). ومن خلال النتـائج نلاحظ بأن المحافظة حظيت بشبكة مياه تخدم كافة التجمعات الـسكانية، وأن طبيعـة التضاريس الجبلية والتي تحظى بها المحافظة، لا تزال تشجع علـى اسـتخدام البئـر الخاص أو المشترك لتجميع مياه الأمطار، الأمر الذي يتطلب من الجهـات المـسئولة الدعم والتشجيع على إنشائها، والعمل على إنشاء السدود لما لها دور في تجميع أكبـر قدر من المياه وبالتالي الحد من نقص المياه، وإمكانية تشجيع أصحاب الأراضي علـى استغلالها في الزراعة.

جدول رقم (13)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب مصادر المياه

مصادر المياه	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا		المحافظة
	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	(%)
بئر مشترك	2	00.2	2	00.6	3	01.9	00.5
بئر خاص	3	00.4	2	00.6	3	01.9	00.6
أنابيب	790	97.1	328	97.6	139	88.5	96.2
تنك ماء	19	02.3	4	01.2	12	07.7	02.7
المجموع	814	100	336	100	157	100	100

6.2.2 مصادر الطاقة:

أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2007, إلى أن نسب الـسكان المـزودين بالطاقة الكهربائية وعلى المستوى الوطني بلغ نحو(99.99%)، وقد أظهـرت نتـائج

الدراسة بأن الكهرباء أكثر مصادر الطاقة استخداماً في أُسر العينة، حيث بلغت نـسبة استخدام هذا المصدر للطاقة (94.9%) من مجمل استخدامات مـصادر الطاقـة فـي المحافظة، وجاء في المرتبة الثانية الغاز وبنسبة(79.9%)، وفي المرتبة الثالثـة جـاء الكاز وبنسبة(61.6%). أما مادة الحطب فقد جاءت في المرتبة الرابعة في اسـتخدامها كمصدر للطاقة، حيث بلغت نسبة استخدامها حوالي(18.5%)، وكما هـو مبـين فـي الجدول رقم(14).

جدول رقم (14)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب مصادر الحصول على الطاقة

	اللواء						المحافظة
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا		(%)
مصادرالطاقه	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	
غاز	660	81.1	269	80.1	115	73.2	79.9
كهرباء	798	98.0	301	89.6	142	90.4	94.9
حطب	103	12.6	73	21.7	66	42.0	18.5
كاز	514	63.1	206	61.3	85	54.1	61.6
طاقه شمسيه	56	6.9	11	3.3	3	1.9	5.3
سولار	26	3.2	9	2.7	2	1.3	2.8
أخرى	11	1.4	.	.	.	.	0.8

7.2.2 السلع المعمرة التي تمتلكها الأسر:

أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامـة (الأردن بالأرقـام، 2007)، إلـى أن الترتيب النسبي لامتلاك السلع المعمرة وعلى المستوى الوطني، كان امـتلاك الأسـرة تلفاز وبنسبة(98.2%)، يليها امتلاك الأسرة ثلاجة وبنـسبة(97.1%)، ثـم الغـسالة وبنسبة(97.0%)، وامتلاك تلفون وبنسبة(84.1%)، في حين جاء في المرتبة الخامسة امتلاك ستلايت وبنسبة(76.2%)، وفي المرتبة السادسة طباخ غاز وبنسبة(50.1%)، وامتلاك المذياع في المرتبة السابعة وبنسبة(47.8%), نتيجة لامتلاك التلفاز.

وبناء على نتائج الدراسة وكما في الجدول رقم (15), تبين أن معظم الأسـر فـي العينة تمتلك في مساكنها معظم السلع المعمرة الضرورية، والمعنية بتحـسين ظـروف المعيشة للأفراد وللأسرة.

جدول رقم (15)

التوزيع النسبي للسلع المعمرة التي تمتلكها ُأسر العينة

نوع السلعة	لواء القصبة عدد الأسر	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا عدد الأسر	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا عدد الأسر	لواء الحسا (%)	المحافظة (%)	الأهمية النسبية (%)
تلفزيون ملون	791	97.2	318	94.6	141	89.8	95.6	13.3
ستلايت	746	91.7	296	88.1	132	84.1	89.8	12.5
سيارة ركاب خاصة	274	33.7	111	33.1	39	24.8	32.4	04.5
سيارة ركاب عمومي	7	00.9	.	.	.	.	00.5	00.1
ثلاجة	793	97.4	303	90.2	133	84.7	94.0	13.1
غسالة	801	98.4	285	84.9	121	77.1	92.4	12.8
راديو مع مسجل	687	84.4	269	80.1	88	56.1	79.9	11.0
راديو فقط	326	40.1	146	43.5	51	32.5	40.0	05.6
تلفون	563	69.2	254	75.6	79	50.3	68.1	09.5
سخان شمسي	56	06.9	11	03.3	15	09.6	06.3	00.9
سخان ماء كهربائي	179	21.9	88	26.2	14	08.9	28.1	03.0
طباخ غاز	805	98.9	331	98.5	152	96.8	98.5	13.7

الفصل الثالث
الوضع الاقتصادي لسكان محافظة الطفيلة

سنقوم في هذا الفصل بتقدير متوسط الدخل الشهري والسنوي للفرد وللأسـرة، وتوزيع الأسر حسب فئات الدخل, والتعرف على متوسـط الـدخل الـسنوي حـسب مصادره المختلفة, وتقدير معدلات الإنفاق السنوية للفرد والأسرة في المحافظة وعلـى أوجه الإنفاق, كما سنقوم بتحديد خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسـر الفقيـرة، وتحديد فجوة الفقر، والاستثمارات اللازمة لسد هذه الفجوة, والتعرف على حجم القوى العاملة, وتقدير معدل المشاركة في سوق العمل ومعدل الإعالة, وسنقوم كذلك بتقـدير أعداد العاطلين عن العمل وتوزيعاتهم حسب فترة البطالة, والأسباب المؤدية للبطالـة, والمهن التي يرغب الباحثون عن العمل في ممارستها, وتحديد أماكن العمل المرغوب, وسيتناول هذا الجزء أيضا الثروة الحيوانية والنباتية, من حيث الأراضـي الزراعيـة المستغلة وغير المستغلة وأسباب عدم الاستغلال, وكذلك الثروة الحيوانية وتوزيعاتهـا والمشاكل التي تواجه منتجي الثروة الحيوانيـة والنباتيـة, إضـافة إلـى القـروض واستخداماتها ومصادرها والضمانات المقدمة للحصول عليها.

1.3 الدخل:

1.1.3 متوسط الدخل الشهري والسنوي للفرد وللأسرة في المحافظة:

أظهرت نتائج الدراسة بـأن متوسـط الـدخل الـسنوي لأسـر العينـة بلـغ حوالي(4666.8) ديناراً سنوياً, وإذا ما قورن هذا الجانب مع متوسط دخـل الأسـرة السنوي على مستوى المحافظة والمستوى الوطني, وكذلك على مستوى باقي محافظات الجنوب نجد بأنه متدنٍ, إذ أن تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006, يـشير إلـى أن متوسط دخل الأسرة السنوي وعلى مستوى المحافظة بلغ(5189.6) ديناراً سنوياً, فـي حين وعلى المستوى الوطني بلغ(6219.7) ديناراً سنوياً, أما على مستوى محافظـات الجنوب, فإننا نجده في محافظة الطفيلة اقل منه من باقي محافظات الجنوب, فقد جـاء بحدود(5615.5) ديناراً سنوياً في محافظة معان, و(5861.8) ديناراً سنوياً في محافظة

الكرك, و(6419.4) ديناراً سنوياً في محافظة العقبة، أما فيما بين ألوية المحافظة فقد أظهرت نتائج الدراسة بان هنالك تفاوت بين متوسطات دخول الأسر السنوية, حيث تراوحت ما بين(4924.8) ديناراً سنوياً وكحد أعلى في لواء القصبة, إلى (4435.2) ديناراً سنوياً وكحد أدنى في لواء الحسا, وبمقارنة نتائج الدراسة وفيما يتعلق بهذا الجانب مع دراسة الصقور, فان ما توصلت إليه الدراسة لا تتفق مع النتائج والتي أشارت بان متوسط الدخل الشهري للأسرة في المحافظة كان بمعدل(152.8) ديناراً شهريا, وكانت أدنى من معدلها وعلى المستوى الوطني والذي بلغ(182.45) ديناراً شهريا.

أما حول معدلات الدخل الشهري لأسر العينة وعلى مستوى المحافظة فقد بلغ(388.9) ديناراً شهريا, وتبين بأن هناك تفاوتاً في مستوى الدخل الشهري لأسر العينة, حيث تراوح متوسط الدخل الشهري ما بين(369.6) ديناراً شهرياً للأسرة وكحد أدنى في لواء الحسا, إلى(410.4) ديناراً شهرياً للأسرة وكحد أعلى في لواء القصبة, وقد يعزى السبب في تفاوت الدخول بين الأسر, إلى أن بعض السكان الذين يعيشون في المناطق البعيدة عن مركز المحافظة,لا يتمتعون بنفس المستويات من الدخل, وذلك لانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل, إضافة إلى أن بعض الأسر يتجاوز عدد أفرادها الثمانية أفراد ولا يوجد فيها إلا معيل واحد.

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد السنوي فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن متوسط دخل الفرد السنوي في العينة بلغ حوالي(686.4) ديناراً سنوياً, وتفاوتت ألوية المحافظة في متوسطات دخول الأفراد السنوية فيها, إذ أنها تراوحت بين حوالي(744.0) ديناراً سنوياً وكحد أعلى في لواء القصبة, إلى حوالي(582.6) ديناراً سنوياً وكحد أدنى في لواء الحسا، ويظهر الجدول رقم(16) ذلك بشكل تفصيلي.

وإذا ما قورن هذا الجانب مع متوسط دخل الفرد السنوي على مستوى المحافظة والمستوى الوطني, وكذلك على مستوى باقي محافظات الجنوب نجد بأنه متدنٍ, إذ أن تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006, يشير إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي وعلى مستوى المحافظة بلغ(847.6) ديناراً سنوياً, وعلى المستوى الوطني بلغ(1083.7) ديناراً سنوياً, أما على مستوى باقي محافظات الجنوب، فقد جاء بحدود(878.1) ديناراً

سنوياً في محافظة معان, و(1016.9) ديناراً سنوياً في محافظة الكـرك, و(1054.8) ديناراً سنوياً في محافظة العقبة, وبذلك فان ما أظهرته نتائج الدراسة وما أشـار إليـه التقرير نجده وعلى مستوى المحافظة اقل منه سواء على المستوى الـوطني أو علـى مستوى باقي محافظات الجنوب.

جدول رقم (16)

متوسط الدخل الشهري والسنوي لأفراد وأُسر العينة

اللواء	عدد الأسر	عدد الأفراد	متوسط دخل الفرد السنوي (دينار)	متوسط دخل الفرد الشهري (دينار)	متوسط دخل الأسرة السنوي (دينار)	متوسط دخل الأسرة الشهري (دينار)
لواء القصبة	814	5396	744.0	62.0	4924.8	410.4
لواء بصيرا	336	2299	679.2	56.6	4645.2	387.1
لواء الحسا	157	1197	582.6	48.5	4435.2	369.6
المحافظة	1307	8892	686.4	57.2	4666.8	388.9

2.1.3 توزيع الأسر حسب فئات الدخل الشهري:

أشارت نتائج الدراسة وكما هو مبين في الجدول رقم(17) بأن حـوالي(52.8%) من أُسر العينة تقع دخولهم في الفئة(351 ديناراً فأكثر) شهرياً, في حين تراوحت بـين حوالي(4.9%) في الفئة(51 -150) ديناراً شهرياً, وقد تكون هذه الفئـة مـن عمـال المياومة والذين يعملون بالأجرة اليومية، وكذلك من الفئات التي تتقاضى معونة نقديـة متكررة من صندوق المعونة الوطنية, وبعض الأفراد التي تتقاضى ضمان أو تقاعـد. في حين جاءت الأسـر التـي يتـراوح دخلهـا بـين(151-250) دينـاراً شـهرياً بنسبة(14.2%), والأسر التـي يتـراوح دخلهـا بـين(251-350) دينـاراً شـهرياً بنسبة(28.1%), وتشير النسب السابقة إلى زيادة نسبة أعداد الأسر التي تحصل على دخلٍ مرتفع, بالمقارنة مع نسب الأسر التي تحصل على دخلٍ متدنٍ.

جدول رقم (17)

توزيع أسر العينة حسب فئات الدخل الشهري

فئات الدخل بالدينار	اللواء						المحافظة
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا		(%)
	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	
50-1	.	.	.	.	.	.	.
150-51	48	05.9	11	03.3	5	03.2	04.9
250-151	146	17.9	28	08.3	12	07.6	14.2
350- 251	201	24.7	107	31.9	59	37.6	28.1
351 ديناراً فأكثر	419	51.5	190	56.5	81	51.6	52.8
المجموع	814	100	336	100	157	100	100

ولدى احتساب معامل جيني لتوزيع الدخل لأفراد العينة فقد أظهرت الدراسة أن قيمة معامل جيني بلغت حوالي(0.32) وهذه القيمة هي قيمة منخفضة مما يشير إلى عدم العدالة في توزيع الدخول في محافظة الطفيلة, في حين وفي دراسة الصقور1989 بلغ معامل جيني وعلى مستوى المحافظة ما نسبته(0.302), وكانت أكثر عدالة في توزيع الدخل سواء على المستوى الوطني والذي شكل ما نسبته(0.337), أو على مستوى محافظات المملكة, أما في دراسة يحيى وآخرون 2001, فقد احتلت محافظة الطفيلة من حيث الترتيب النسبي وعلى المستوى الوطني المرتبة الثانية من حيث العدالة في توزيع الدخل, وكانت الأقل تفاوتا في توزيع الدخل بين محافظات الجنوب, حيث بلغ معامل جيني لدخل الأسرة وعلى المستوى الوطني حوالي(0.36), في حين وفي المحافظة بلغ حوالي(0.31) .

3.1.3 توزيع الدخل حسب مصادره المختلفة:

تتنوع مصادر الدخل في محافظة الطفيلة ما بين الدخل المتأتي من الوظائف الحكومية, والتقاعد والعمل في القطاع الخاص, وعوائد الثروات الزراعية والحيوانية والإيجارات, وعوائد الاستثمار والتحويلات من الخارج والمصادر الأخرى.

وأظهرت نتائج الدراسة وكما هو مبين في الجدول رقم(18). بأن الوظائف الحكومية: العسكرية منها والمدنية تعتبر المصدر الأول لدخل الأسر في العينة, حيث

شكل هذا المصدر للدخل ما نسبته(51.1%) من مجمل مصادر الدخل في المحافظـة, وهذا يدل على أن أبناء المحافظة يعتمدوا على القطاع العام بشكل رئيسي في دخـولهم, وقد تفاوتت نسبة هذا المصدر فيما بين الألوية, واحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية وشكل ما نسبته(55%) وكحد أعلى في لواء القصبة إلى حوالي(40.4%) وكحد أدنـى في لواء الحسا، أما في المرتبة الثانية فقد جاء التقاعد حيث شكل حوالي(18.1%), وفي المرتبة الثالثة فقد كان مـصدر الـدخل مـن القطـاع الخـاص, حيـث شـكل مـا نسبته(13.3%), وإذ ما قورنت نسبة هذا المصدر مع نسبة مصادر الدخل من القطـاع الحكومي نجد بأنها قليلة نسبياً، في حين وفي المرتبة الرابعة تأتي مصادر الدخل مـن عوائد الثروة الحيوانية حيث شكلت ما نسبته حوالي(4.9%)، يليها في المرتبة الخامسة مصادر الدخل من عوائد الثروة النباتية وبنسبه بلغت حوالي(4.5%), مما يشير أيضاً إلى أن هذا القطاع (القطاع الزراعي) هو بحاجة لتشجيع والدعم, ونلاحظ بان الـدخل المتأتي من التقاعد يحتل المرتبة الثانية, والدخل المتأتي من العمل في القطاع الخـاص يحتل المرتبة الثالثة, مما يعطينا وبصور عامة مؤشراً واضـحاً علـى انـه لا زالـت مشاركة القطاع الخاص في المجتمع المحلي للمحافظة قليلة نسبياً بل تراجعـت, ممـا يستوجب تحفيز هذا القطاع لزيادة مشاركته الاقتصادية في المحافظة.

جدول رقم (18)

التوزيع النسبي لمصادر ومتوسط دخل أُسر العينة الشهري

مصادر الدخل	اللواء: لواء القصبة (%)	اللواء: لواء بصيرا (%)	اللواء: لواء الحسا (%)	المحافظة (%)
الوظائف الحكومية	55.0	45.5	40.4	51.1
عمل في القطاع الخاص	13.3	10.4	19.9	13.3
إيجارات	02.9	02.0	01.5	02.9
عوائد استثمار	01.3	00.9	.	01.0
تقاعد	16.2	26.5	09.9	18.1
تحويلات من الخارج	01.1	01.5	.	01.1
عوائد ثروة نباتيه	03.4	04.4	10.6	04.5
عوائد ثروة حيوانيه	02.7	05.0	17.0	04.9
أخرى	04.1	03.8	00.7	03.1
المجـموع (%)	100	100	100	100

2.3 الإنفـــاق:

1.2.3 متوسط الإنفاق الشهري والسنوي للفرد وللأسرة في المحافظة:

أظهرت نتائج الدراسة وكما هو مبين في الجدول رقم(19). أن معـدل إنفـاق الأسر السنوي بلغ حوالي(4496.4) ديناراً سنوياً, وقد تفاوتت نسبته فيما بـين ألويـة المحافظة حيث تراوحت ما بين حوالي(4854) ديناراً سنوياً وكحد أعلـى فـي لـواء القصبة إلى حوالي(4160.4) ديناراً سنوياً وكحد أدنى في لـواء الحـسا، وأن معـدل الإنفاق الشهري لأسر العينة بلـغ حـوالي(374.7) دينـاراً شـهرياً, تراوحـت مـا بين(404.5) ديناراً شهرياً وكحد أعلى في لواء القصبة,إلى حـوالي(346.7) دينـاراً شهرياً وكحد أدنى في لواء الحسا.

أما فيما يتعلق بمعدل إنفاق الفرد السنوي, فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن معدل إنفاق الفرد السنوي في العينة بلغ حوالي(661.2) ديناراً سنوياً, وقد تفاوت هذا المعدل فيما بين ألوية المحافظة حيث تراوح ما بين حوالي(733.2) ديناراً سنوياً وكحد أعلـى في لواء القصبة, إلى حوالي(546) ديناراً سنوياً وكحد أدنى في لواء الحسا, وأن معدل إنفاق الفرد الشهري في المحافظة بلغ حوالي(55.1) دينـاراً شـهرياً, تراوحـت مـا بين(61.1) ديناراً شهرياً وكحد أعلى في لواء القصبة, إلى حوالي(45.5) ديناراً شهرياً وكحد أدنى في لواء الحسا.

وأشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2006, إلى أن معـدل إنفـاق الأسـرة السنوي في المحافظة بلغ(5679.6) ديناراً سنوياً, و للفرد بلغ(928.3) ديناراً سـنوياً, وهذه المعدلات تقل بكثير عن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة وللفرد علـى المـستوى الوطني والوارد في التقرير السنوي المذكور, والذي قدر بنحو(1306.8) ديناراً للفـرد سنوياً, و(7522) ديناراً للأسرة سنوياً وعلى المستوى الوطني, وإذا ما قـورن معـدل إنفاق الفرد السنوي لأفراد العينة في محافظة الطفيلة مع باقي محافظات الجنوب فإننـا نجده في محافظة الطفيلة اقل منه من باقي محافظات الجنوب, إذ بلغ في محافظة الكرك نحو(1017.4) ديناراً سنوياً, وفي محافظة معان بلغ نحو(1017.6) ديناراً سنوياً, وفي محافظة العقبة بلغ نحو(1052.6) ديناراً سنوياً, وبمقارنة النتائج أعلاه وفيما يتعلق بهذا الجانب مع نتائج الدراسة, نجد بان ما أشار إليه التقرير لا يتفق مع نتائج الدراسة وان

هنالك تفاوت واضح بينهما, وقد يعزى تفاوت معدلات الإنفاق إلى مـستويات الـدخول والاقتصاد المنزلي، حيث انه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وكلما زاد دور الاقتـصاد المنزلي في توجيه الدخل تجاه الأولويات والالتزامات الأساسية قل معدل الإنفاق, كمـا وإنها لا تتفق مع نتائج دراسة الصقور, كون ما أظهرته دراسة الصقور من نتائج أدنى مما توصلت إليه الدراسة, حيث أشارت إلى أن معدل الإنفـاق للأسـرة شـهرياً فـي المحافظة بلغ(104.12) ديناراً, وكان أدنى منـه علـى المـستوى الـوطني والـذي بلغ(135.36) ديناراً, وقد يعزى السبب إلى إن مستوى الدخل كان أدنى مـن مـستواه حاليا، إضافة إلى اختلاف مستوى الأسعار الجارية عن مستواها حالياً.

جدول رقم (19)

متوسط الإنفاق الشهري والسنوي لأفراد وأسر العينة

اللواء	عدد الأسر	عدد الأفراد	متوسط إنفاق الفرد السنوي (دينار)	متوسط إنفاق الفرد الشهري (دينار)	متوسط إنفاق الأسرة السنوي (دينار)	متوسط إنفاق الأسرة الشهري (دينار)
لواء القصبة	814	5396	733.2	61.1	4854.0	404.5
لواء بصيرا	336	2299	655.2	54.6	4482.0	373.5
لواء الحسا	157	1197	546.0	45.5	4160.4	346.7
المحافظة	1307	8892	661.2	55.1	4496.4	374.7

2.2.3 أوجه الإنفاق:

أما بالنسبة لأوجه الإنفاق الشهري على المصادر المختلفة وكما هو مبـين فـي الجدول رقم(20), فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن أعلى نسبة للإنفاق كانت على الغذاء, حيث شكلت حوالي(44.8%) من مجمل إنفاق الأسرة الشهري، في حين احتل المسكن المرتبة الثانية وبنسبة بلغت(13.6%), وجاء التعليم في المرتبة الثالثة وبنسبة(9.4%), أما أوجه الإنفاق على المصادر الأخرى فقد جاءت بنسب بسيطة ومتقاربة نوعـاً مـا, بلغت كحد أعلـى علـى الملابـس وبنـسبة(6.4%), وأدنـى حـد علـى الـصحة وبنسبة(1.1%), وانخفاض نسبة الإنفاق على الصحة يعطي مؤشر بان الغالبية العظمى من السكان يتمتعون بالتامين الصحي الذي تـوفره المؤسـسات التـي يعملـون بهـا, كالخدمات الطبية ووزارة الصحة, إضافة إلى الأسر المشمولة بالتامين الصحي من قبل

التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية في المحافظة, وقد أشـار تقريـر دائـرة الإحصاءات العامة(المرأة والرجل في أرقام, 2008) بان نسبة السكان المؤمنين صحياً بلغت على مستوى المحافظة(86.2%) واحتلت المرتبة الثانية بعد محافظـة عجلـون والتي جاءت بنحو(88.7%), في حين وعلى المستوى الوطني قدرت بنحو(61.7%), ونلاحظ بان الأهمية النسبية للإنفاق على المسكن, أدى إلى انخفاض الأهميـة النـسبية للإنفاق على الهدايا والمناسبات, وان توفر التامين الصحي أدى إلى توجيه إنفاقه علـى مصادر أخرى كالتعليم والمسكن.

جدول رقم (20)

التوزيع النسبي لإنفاق أُسر العينة حسب مصادر الإنفاق

مصادر الأنفاق	المحافظة (%)	اللواء			الأهمية النسبية (%)
		لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	
الغذاء	167.8	179.0	166.8	157.5	44.8
الملابس	023.8	028.1	024.7	018.7	06.4
المواصلات	020.6	021.6	019.6	020.7	05.5
الكهرباء	015.9	017.6	016.7	013.4	04.2
الماء	005.8	006.7	003.3	007.5	01.5
الأثاث	019.4	024.5	018.2	015.6	05.2
المسكن	051.1	058.3	060.6	034.6	13.6
التعليم	035.1	037.5	036.3	031.4	09.4
الصحة	003.9	004.7	002.6	004.6	01.1
الهدايا والمناسبات	014.0	012.3	011.3	018.4	03.7
أخرى	017.3	014.2	013.4	024.3	04.6
المجموع	374.7	404.5	373.5	346.7	100

أما فيما يتعلق بمعدلات الإنفاق على الحاجات الأساسية الغذائيـة منهـا وغيـر الغذائية فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن معدل إنفاق الأسر علـى الحاجـات الأساسـية الغذائية جاء بنسبة(44.8%), وكان أدنى من إنفاقها على الحاجـات الأساسـية غيـر

الغذائية والتي كانت بنسبة(55.2%)، وقد تفاوتت النسب فيما بين ألويـة المحافظـة إذ تراوحت نسبة الإنفاق على الحاجات الأساسية الغذائية ما بين (45.4%) وكحد أعلـى في لواء الحسا إلى (44.3%) وكحد أدنى في لواء القصبة، أما الإنفاق على الحاجـات الأساسية غير الغذائية فقد تراوحت ما بين (55.7%) وكحد أعلى في لواء القصبة, إلى (54.6%) وكحد أدنى في لواء الحسا، وكما هو مبين في الجدول رقم(21), علما بـان الأهمية النسبية للإنفاق السنوي حسب مجموعة السلع والخدمات, يستفاد منها في تقدير خطوط الفقر، وخاصة في تقدير نسبة القيم النقدية للاحتياجات الغذائية الأساسية للفـرد الواحد من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى، والتميز بـين خـط الفقـر المطلق وخط الفقر المدقع.

جدول رقم (21)

التوزيع النسبي لمتوسط الإنفاق لأسر العينة على الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية

اللواء	الحاجات الأساسية غذائية (دينار)	غير غذائية (دينار)	المجموع (دينار)	غذائية (%)	غير الغذائية (%)
لواء القصبة	179.0	225.5	404.5	44.3	55.7
لواء بصيرا	166.8	206.7	373.5	44.7	55.3
لواء الحسا	157.5	189.2	346.7	45.4	54.6
المحافظة	167.8	206.9	374.7	44.8	55.2

وعند مقارنة معدلات الدخول مع معدلات الإنفاق وكما في الجـدول رقـم(22), فإننا نلاحظ بان معدلات الدخول تفوق معدلات الإنفاق على مستوى المحافظة وكـذلك المناطق التابعة لها, حيث نجد بان نسبة الإنفاق الكلي إلى الدخل قد بلغت(96.3%), أي أن هنالك ادخار وبمعدل(3.7%), وان انخفاض هذه النسبة يعتبـر ادخـار إجبـاري وبمثابة احتياطي لمواجهة ظروف غير متوقعه, كاستخدامه فـي حـالات المناسـبات الاجتماعية والمرض المفاجئ, ولا يعتبر ادخار سيتم توجيهه نحو قنـوات الاسـتثمار المختلفة, ويتفاوت معدل الادخار فيما بين ألوية المحافظة, حيث نلاحـظ بـان معـدل الادخار في لواء الحسا أعلى منه في لوائي القصبة وبصيرا.

جدول رقم (22)

مقارنة معدل الدخل للأسرة شهريا مع معدل الإنفاق للأسرة شهريا

اللواء	معدل الدخل(دينار)	معدل الإنفاق(دينار)	معدل ادخار الأسرة الشهري(دينار)	(%) الإنفاق إلى الدخل	معدل الادخار*
لواء القصبة	410.4	404.5	05.9	98.6	01.4
لواء بصيرا	387.1	373.5	13.6	96.5	03.5
لواء الحسا	369.6	346.7	22.9	93.8	06.2
المحافظة	388.9	374.7	14.2	96.3	03.7

* معدل ادخار الأسرة شهريا = ((دخل الأسرة شهريا – إنفاق الأسرة شهريا) ÷ دخل الأسرة شهريا) ×100%

3.3 الفقر:

تم التعرض في الإطار النظري في هذه الدراسة إلى بعض التعـاريف المختلفـة لظاهرة الفقر, وكذلك التعرف على خطوط الفقر الـشائعة الاسـتعمال والتـي تمثـل المستويات المعيشية التي تميز الفقراء عن غيرهم, والتي يتم استخدامهما لقياس درجـة أو مستوى الفقر, وقد اتفق معظم الباحثون على طريقة قياس خط الفقر المدقع, إلا أنهم يختلفون في طريقة قياس خط الفقر المطلق, ولقياسه وجد أن هنالـك طرقـاً مباشـرة وأخرى غير مباشرة.

أولاً: الطرق المباشرة وتتمثل في:

1- تحديد قيمة الحاجات الأساسية والتي تم استخدامها في دراسة جيوب الفقر(1989).

2- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى مجمل الإنفاق الكلي.

ثانياً: الطرق غير المباشرة وتتمثل في:

1- الحد الأدنى للأجور.

2- طريقة البنك الدولي والتي تعادل 3/2 من متوسط دخل الفرد أو الأسرة.

3- طريقة مئين أو متوسط الدخل.

1.3.3 تقدير خطي الفقر المطلق والمدقع في المحافظة:

يمكن أن تقاس خطوط الفقر بالنسبة لحصة الإنفاق على الحاجات الأساسية الغذائية منها وغير الغذائية, و حسب نتائج الدراسة وعلى مستوى المحافظة ولأسرة متوسـط

حجمها(6.8) فرداً, جاءت حصة الإنفاق على الحاجات الأساسية الغذائية عند إنفاق (167.8) ديناراً شهرياً, ويعتبر صاحب هذا المستوى من الدخل وما دون عند عتبة خط الفقر المدقع, أما خط الفقر المطلق فقد قدر بإنفاق(374.7) ديناراً شهرياً, ويعتبر صاحب هذا المستوى من الدخل وما دون عند مستوى خط الفقر المطلق.

وبناء على البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة(2009), مع تعديل للأسعار حسب معدل التضخم, فقد اعتمد خط الفقر وعلى مستوى المحافظة(539.75) ديناراً للفرد سنوياً, وعند تطبيق هذا المعدل على مستوى المحافظة وبمتوسط حجم أسرة (6.8) فرداً, نجد أن خط الفقر للأسرة في المحافظة بلغ(3670.30) ديناراً سنوياً.

أما في تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق لعينة الدراسة المستهدفة, فقد تم التحليل بناء على منهجية دراسة جيوب الفقر(1989) لدقة المنهجية المستخدمة, والمتبعة أيضاً في دراسة (الحنيطي والطيب,2005)، والتي اعتمدت في توضيح خطي الفقر المدقع والمطلق بناء على تقدير قيمة الحاجات الغذائية للفرد, وقيمة الاحتياجات الأساسية وبالأسعار الجارية, وذلك من خلال متوسط إنفاق الفرد على المواد الغذائية بالدينار شهرياً, ومتوسط السعرات الحرارية للفرد شهرياً.

ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاءات العامة (الأردن بالأرقام, 2008) تم تحديد متوسط حاجة الفرد الأردني يومياً من السعرات الحرارية وضمن تركيبة الأسرة بنحو(3081.8) سعره حرارية يومياً.

ولإيجاد خط الفقر المدقع للفرد شهرياً, وبالاعتماد على منهجية دراسة (الحنيطي والطيب,2005) لدقة المنهجية التي اتبعتها الدراسة والمتبعة في دراسة جيوب الفقر, تم تقدير تكلفة السعرات الحرارية الواحدة للفرد والتي تساوي متوسط إنفاق الفرد على المواد الغذائية مقسومة على متوسط السعرات الحرارية المستهلكة من قبل الفرد, حيث بلغت(0.000268) شهرياً, وعلية تكون تكلفة حاجة الفرد الغذائية شهرياً ضمن الأسرة تساوي(متوسط حاجة الفرد الأردني يومياً من السعرات الحرارية ×30 يوماً × تكلفة السعرات الحرارية الواحدة للفرد) وتساوي (24.8)ديناراً شهرياً للفرد, أي(168.6) ديناراً شهرياً لأسرة متوسط حجمها(6,8) فرداً, ويمثل الحد الأدنى لإنفاق الأسرة على المواد الغذائية, وعلى مستوى المحافظة.

أما خط الفقر المطلق والذي يمثل كلفة تغطية الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية للأسرة شهرياً فهو على النحو التالي:

أ. الغذاء وتم تقديره بنحو (168.6) ديناراً شهرياً ويمثل خط الفقر المدقع.

ب.السكن وتم تقديره بناء على منهجية دراسة (الحنيطي والطيب,2005) والذي يساوي (متوسط إيجار المسكن الشهري × 60% + متوسط إيجار المسكن الشهري × 10% × (متوسط حجم الأسرة - 3)) = (50.1) ديناراً شهرياً.

ج. الملابس وحسب نتائج الدراسة قدر بنحو (23.8) ديناراً شهرياً.

د. التعليم وحسب نتائج الدراسة قدر بنحو (35.1) ديناراً شهرياً.

هـ. الخدمات الصحية وحسب نتائج الدراسة قدر بنحو (3.9) ديناراً شهرياً.

و. النقل وحسب نتائج الدراسة قدر بنحو (20.6) ديناراً شهرياً.

وعلية يكون خط الفقر المطلق للأسرة = أ+ب+ج+د+هـ +و =(302.1) ديناراً شهرياً, وللفرد بنحو(44.4) ديناراً شهرياً.

2.3.3 درجة وقوع الفقر:

بناء على نتائج الدراسة فان ما نسبته(34.2%) من أُسر العينة تقع تحت خط الفقر, وهي نسبة أعلى مما أشارت إلية بيانات دائرة الإحصاءات العامة(2009) والتي بلغت ما نسبته(18.15%).وما أشارت إليه الدراسات السابقة والتي جاءت بنسبة (19.8%) في دراسة (الصقور وآخرون,1989) وما نسبته(15%) في دراسة (يحيى وآخرون,2001), وقد تفاوتت نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر فيما بين ألوية المحافظة, إذ تراوحت وكحد أدنى في لواء القصبة وبنسبة(32.18%), وكحد أعلى في لواء الحسا وبنسبة(41.44%), أما نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر المدقع بلغت على مستوى المحافظة (7.04%), وقد تفاوتت بين ألوية المحافظة حيث جاءت وكحد أعلى في لواء القصبة وبنسبة(7.86%), وكحد أدنى في لواء بصيرا وبنسبة(5.65%), والجدول رقم(23) يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

جدول رقم(23)

التوزيع النسبي للأسر التي تقع تحت خطي الفقر حسب متوسط حجم الأسرة

البند	لواء القصبة	لواء بصيرا	لواء الحسا	المحافظة
	اللواء			
حجم الأسرة(فرد)	6.62	6.84	7.62	6.80
خط الفقر المدقع(دينار)	181.4	166.9	157.5	168.6
نسبة الأسر دون خط الفقر المدقع (%)	7.86	5.65	5.73	7.04
خط الفقر المطلق(دينار)	331.6	310.4	267.5	302.1
نسبة الأسر دون خط الفقر المطلق(%)	%32.18	%36.26	%41.44	%34.2

3.3.3 تقدير فجوة الفقر:

هي عبارة عن الفرق بين الدخل الفعلي للأسر الفقيرة والدخل المطابق لخط الفقر, وتقيس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع دخل أو إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر, ولتقدير فجوة الفقر في المحافظة فقد تم اعتبار أن نسب أسر المحافظة الذين يعيشون تحت خط الفقر مشابهه لنسب أسر العينة والذين يعيشون تحت خط الفقر, وبناء عليه تم توزيع أسر المحافظة حسب فئات الدخل وكما يظهر في الجدول رقم (24), وبذلك قدرت فجوة الفقر بنحو(349.523) ألف ديناراً شهرياً, أي أن الجهات الرسمية تحتاج إلى مبلغ وقدره (4.200) مليون ديناراً سنوياً لرفع دخل الأسر التي تقع دون خط الفقر المطلق والبالغ(302.1) ديناراً شهرياً.

وبناء على نتائج الدراسة في تقدير معدل الادخار وعلى مستوى المحافظة والمقدر بنحو(3.7%), وبقسمة (4.200) على معدل الادخار(3.7%), فانه يتوجب على الدولة استثمار مبلغ وقدره(1.140) مليون ديناراً سنوياً من اجل القضاء على فجوة الفقر في المحافظة.

جدول رقم(24)

فجوة الفقر في محافظة الطفيلة

عدد الأسر مضروبا في الفرق المستخرج من العمود رقم(4) (5)	الفرق بين مراكز فئات الدخل وخط الفقر(302.1)دينار (4)	مركز فئات الدخل (دينار) (3)	عدد الأسر (2)	فئة الدخل (دينار) (1)
.	.	.	.	اقل من40
36315	242.1	60	150	80 – 41
70735	202.1	100	350	120 – 81
92397	162.1	140	570	160 – 121
101343	122.1	180	830	200 – 161
36945	82.1	220	450	240 – 201
11788	42.1	260	280	280 – 241
.	.	300	1020	320 – 281
.	.	340	2440	360 – 321
.	.	380	4460	361 فأكثر
349523	.	.	13070	المجموع

4.3 حجم القوى العاملة:

يرتبط حجم القوى البشرية بعاملين رئيسيين هما: التركيب العمري للسكان، والحد العمري الأدنى للدخول في سوق العمل, وتأتي أهميته فيما يوفره من مؤشرات ديموغرافية كتحديد معدل الإعالة، ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (25), إلى أن حجم القوى البشرية للأسر التي شملها المسح الميداني في المحافظة قد بلغ(5083) فرداً أي ما نسبته(57.2%) من مجموع أفراد العينة وتمثل نسبة النشيطين اقتصاديا, وان نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية بلغ (56.3%), بينما نسبة القوى العاملة إلى أفراد العينة شكلت ما نسبته(32.2%), في حين شكلت نسبة العاملون إلى القوى البشرية(44.1%), وان حجم العمالة بلغ (2240)فرداً وتمثل العاملون من أفراد العينة والتي شكلت ما نسبته(25.2%), من مجموع الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة، ويعزى السبب لانخفاض هذه النسبة لارتفاع نسبة من لا يعملون ممن هم في سن العمل أما لالتحاقهم بمراحل التعليم المختلفة، أو لأسباب صحية كالعجز عن العمل، أو اجتماعيه كعدم ملائمة العمل المعروض مع المؤهل العلمي، إضافة إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل, وكذلك اختلاف نسب التركيب العمري في المحافظة، حيث بينت الدراسة أن نسبة من هم

خارج سن العمل حوالي(42.8%) منهم(40.1%) دون سـن الخامـسة عـشر, ومـا نسبته(2.7%) تفوق أعمارهم (65 سنه).

جدول رقم (25)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في العينة

اللواء	عدد أفراد العينة	القوى البشرية (15-64 سنه)	القوى العاملة	العاملون	المتعطلون عن العمل	(%) القوى العاملة إلى أفراد العينة	(%) القوى العاملة إلى القوى البشرية	معدل البطالة
لواءالقصبة	5396	3118	1796	1392	404	33.3	57.6	22.49
لواء بصيرا	2299	1301	709	552	157	30.8	54.5	22.14
لواء الحسا	1197	664	357	296	61	29.8	53.8	17.08
المحافظة	8892	5083	2862	2240	622	32.2	56.3	21.73

وحول معدل الإعالة والتي هي حاصل قسمة مجموع أفراد العينـة علـى عـدد الأفراد العاملين, فان البيانات وكما في الجدول رقم(26), تشير إلى أن معدل الإعالـة في الحافظة بلغ(4:1) أي أن كل شخص يعمل في الأسرة يعيل نفسه إضـافة إلـى(4) أشخاص من أُسرته وهي نسبة مرتفعه نسبياً, وقد أظهرت الدراسة بان هنالك تفاوتاً في معدل الإعالة بين الألوية حيث كان أدنى معدل في لواء القـصبة حيـث بلـغ(3.88), وأعلى معدل في لواء بصيرا والذي بلغ(4.16).

جدول رقم (26)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب معدل الإعالة

اللواء	عدد أفراد العينة	العاملون	معدل الإعالة
لواءالقصبة	5396	1392	3.88
لواء بصيرا	2299	552	4.16
لواء الحسا	1197	296	4.04
المحافظة	8892	2240	3.97

أما بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة فقد أظهرت نتائج الدراسة وكما هو مبين في الجـدول رقـم(27). بأنهـا أقـل مـن المـشاركة الاقتـصادية للرجـل, إذ أن حوالي(88.1%) من العاملين في أفراد العينة كانوا من الذكور بينمـا(11.9%) مـن

العاملين كانت من الإناث، وتعد هذه النسبة أعلى مما أشارت إليـه دراسـة (الأحمـد وآخرون,1989)، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة من حجـم القـوى العاملـة فـي المحافظة(6.3%), وهذا مؤشر على أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في المحافظة لا تزال منخفضة نسبياً, وقد يعزى انخفاض النسبة وعلى مستوى المحافظـة إلـى أن هنالك بعض الأعمال والتي لا تستطيع المرأة ممارستها كالأعمال الحرفية والزراعيـة والصناعية, وهذا يعطي مؤشر إلى ضرورة التوجه نحو دعم وتشجيع المشاريع التـي تساهم المرأة في العمل بها, وخاصة المشاريع الإنتاجيـة التـي تـساهم فـي تـوفير الاحتياجات الغذائية للأسرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة العاملين من الـذكور تفاوتت بين ألوية المحافظة، حيث تراوحت بين حوالي(95.3%) وكحد أعلى في لـواء الحسا إلى حوالي(84.7%) وكحد أدنى في لواء القصبة, أما نسبة العاملات من الإناث فقد تراوحت بين حوالي(4.7%) وكحد أدنى في لواء الحسا إلى حوالي(15.3%) وكحد أعلى في لواء القصبة.

جدول رقم (27)

التوزيع النسبي للعاملين من الذكور والإناث في العينة

اللواء	ذكور		إناث		المجموع
	عدد	(%)	عدد	(%)	
لواء القصبة	1179	84.7	213	15.3	1392
لواء بصيرا	512	92.8	40	07.2	552
لواء الحسا	282	95.3	14	04.7	296
المحافظة(%)	1973	88.1	267	11.9	2240

5.3 البطالة:

أشارت بيانات العينة بان عدد المتعطلين عن العمل في العينة بلغ(622) فرداً، وان عدد الإناث فيها يفوق عدد الذكور حيث بلغ عدد الإنـاث(381) فـرداً وجـاءت بنسبة(61.3%) من مجموع المتعطلين, في حين بلغ عدد الذكور(241) فرداً وجـاءت بنسبة (38.7%) من مجموع المتعطلين, وأظهرت النتائج وكما هو ملاحظ في الجدول السابق رقم(25)، بأن معدل البطالة بين أفراد العينة بلغ حوالي(21.73%), وان معدلها

تفاوت بين ألوية المحافظة, حيث بلغت وكحد أدنى في لواء الحسا وبنسبة(17.08%), وكحد أعلى في لواء القصبة وبنسبة(22.49%)، كما وأنها بين الإناث جاءت أعلى منها بين الذكور، حيث بلغت للإناث ما نسبته(27.37%) وللذكور ما نسبته(17.31%).

وحسب ما أشار إليه تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2007, نجد بان نسبة المتعطلين عن العمل في محافظة الطفيلة سجلت ما نسبته(15.5%) وهي أعلى منها على المستوى الوطني وكذلك على مستوى محافظة العقبة، فقد بلغت نسبة المتعطلين عن العمل وحسب بيانات التقرير وعلى المستوى الوطني(13.1%), في حين جاءت في محافظة العقبة نحو(11.7%), أما على مستوى محافظة الكرك ومحافظة معان فان نسبة المتعطلين عن العمل في محافظة الطفيلة جاءت أدنى منها في محافظة الكرك والتي بلغت(15.8%), وفي محافظة معان والتي بلغت نحو(18.2%), وإذا ما قورنت هذه النسب مع نتائج الدراسة نجد بان ما أظهرته الدراسة أعلى مما أشار إلية التقرير سواء على مستوى المحافظة أو المستوى الوطني أو باقي محافظات الجنوب, أما بين كلا النوع الاجتماعيين وحسب ما أشار إليه التقرير, جاء معدل البطالة وعلى المستوى الوطني بين الإناث(25.6%) وبين الذكور(10.3%), وعلى مستوى المحافظة فقد بلغت للإناث ما نسبته(30.0%) وللذكور ما نسبته(11.4%).

جدول رقم (28)

التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل في العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي اللواء	ذكور		إناث		المجموع
	العدد	(%)	العدد	(%)	
لواء القصبة	148	36.6	256	63.4	404
لواء بصيرا	65	41.4	92	58.6	157
لواء الحسا	28	45.9	33	54.1	61
المحافظة	241	38.7	381	61.3	622

حول أسباب أما وجود ظاهرة البطالة في المحافظة، فان هناك مجموعه من العوامل أدت إلى عدم حصول الفرد على العمل, منها ما يتعلق بالفرد كالتعليم والخبرة والتخصص والرغبة

في العمل, ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي كتوفير فرص العمل, ودرجة قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن العمل, وفي الدراسة فان الاهتمام سينصب بالدرجة الأولى على أسباب البطالة من وجهة نظر الباحثين عن العمل, حيث أشارت نتائج الدراسة وكما في الجدول رقم(29), أن ما نسبته(83%) من المتعطلين في العينة أوضحوا بان السبب الرئيس والأول هو عدم وجود فرص العمل داخل المحافظة وهو احد الأسباب والتي تتعلق بسوق العمل في المحافظة، أما الأسباب التي تتعلق بالباحثين أنفسهم، فقد كان عدم وجود الشهادة العلمية العامل الرئيس وبنسبة(6.2%), في حين عدم وجود ألخبره الفنية جاءت بنسبة(3.5%), ومنافسة العمال الأجانب بنسبة(2.8%), وقد شكلت العوائق التي تقف في طريق حصولهم على العمل كمشكلة العادات والتقاليد وبعد مكان العمل وعدم ملائمة العمل المعروض وأسباب أخرى نسب متدنية ومتقاربة وبفوارق ضئيلة تراوحت بين(1.4%) و(0.6%), وتشير الدلائل السابقة لأسباب البطالة، أن عدم توفر فرص العمل وعدم توفر الشهادة والخبرة ومنافسة العمال الأجانب هي أسباب رئيسية للبطالة في المحافظة حيث شكل مجملها ما نسبته(95.5%)، بينما شكلت مجمل الأسباب السلوكية كعدم ملائمة العمل المعروض وبعد مكان العمل والعادات والتقاليد وأخرى ما نسبته(4.5%).

جدول رقم (29)

التوزيع النسبي للباحثين عن العمل من أفراد العينة حسب أسباب البطالة

أسباب البطالة	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	المحافظة (%)
	اللواء			
عدم وجود عمل	79.8	84.7	84.4	83.0
العادات والتقاليد	01.1	00.8	01.6	01.2
بعد مكان العمل	01.6	02.6	.	01.4
عدم ملائمة العمل المعروض	03.1	00.8	.	01.3
عدو وجود الخبرة	03.7	03.1	03.7	03.5
عدم وجود الشهادة	04.8	05.1	08.8	06.2
منافسة العمال الأجانب	04.6	02.3	01.5	02.8
عدم الرغبة في العمل	.	.	.	.
أخرى	01.3	00.6	.	006
المجموع (%)	100	100	100	100

أما من حيث فترة البحث عن العمل, فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن عدد كبير من الباحثين عن العمل تزيد فترة بحثهم عن السنة, وشكلوا النسبة العظمى للمتعطلين عن

العمل حسب فترة البطالة, حيث شكلت ما نسبته(48.3%) من مجمل فترات البطالة لأفراد العينة في المحافظة، وكانت نسبة من تقل فترة بحثهم عن ستة شهور ما نسبته(21.8%), ومن زادت عن ستة شهور واقل من سنه ما نسبته(29.9%), وقد تفاوتت هذه النسب بين ألوية المحافظة وكما هو واضح الجدول رقم(30).

جدول رقم (30)

التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل في العينة حسب فترة البطالة

فترة البطالة	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	المحافظة (%)
	اللواء			
1 – 6 أشهر	24.3	21.6	19.4	21.8
7 – 12 شهر	35.3	28.4	26.0	29.9
سنه فأكثر	40.4	50.0	54.6	48.3

وإذا ما أخذنا المستوى التعليمي للمتعطلين وكما نلاحظ من الجدول رقم(31)، فان نسبهم تتوزع فيما بين المستويات التعليمية المختلفة وبنسب متفاوتة, فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة المتعطلين عن العمل من الحاصلين على شهادات دبلوم كلية المجتمع جاءت في المرتبة الأولى بين المستويات الأخرى, حيث بلغت نسبتها حوالي(24.4%) من مجمل المتعطلين عن العمل، يليها في المرتبة الثانية من المتعطلين عن العمل من حملة شهادات الثانوية العامة وبنسبة بلغت(22.7%), وفي المرتبة الثالثة كانت ممن هم حاصلين على المرحلة الإعدادية حيث شكلت نسبتهم حوالي(16.3%) في حين من انهوا المرحلة الابتدائية والباحثين عن العمل بلغت نسبتهم حوالي(15.6%) من مجمل المتعطلين عن العمل, أما نسبة المتعطلين عن العمل من أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بلغت(11.4%), وتقع هذه الفئة في الخريجين الحديثين من الجامعات, وأصحاب التخصصات التي ليس عليها طلب في سوق العمل, وكذلك عدم الرغبة في ممارسة بعض الأعمال التي لا تتفق وطبيعة المؤهل العلمي, في حين المستويات التعليمية ما فوق البكالوريوس لم تسجل أي نسبة تعطل عن العمل, ونلاحظ بأنه كلما انخفض المستوى التعليمي مادون (الدبلوم

المتوسط) انخفض معدل البطالة بين المتعطلين, وبمقارنة النتائج وفيما يتعلق بهذا الجانب مع ما أشار إلية تقرير دائرة الإحصاءات العامة 2007, وعلى المستوى الوطني, نجد بان نتائج الدراسة تتفق مع نتائج التقرير في جانب أن الترتيب النسبي للمتعطلين عن العمل للمستوي التعليمي (مادون الثانوي) والمستوى (الأمي) متشابه مع وجود فوارق في المؤشرات النسبية بين ما توصلت إليه الدراسة وما أشار إليه التقرير أعلاه, والذي أشار إلى أن نسبة الأميين والباحثين عن العمل شكلت(0.9%) واقل من الثانوي(45.4%), في حين لا تتفق مع ما أشار إليه في جانب الترتيب النسبي والمؤشرات النسبية للمستويات التعليمية (الثانوي, دبلوم متوسط, والبكالوريوس فأعلى) والتي جاءت وعلى التوالي(12.6%) و(29.4%) و(11.7%).

جدول رقم (31)

التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
أمي	30	07.4	16	10.2	14	22.9	60	09.6
ابتدائي	63	15.5	28	17.8	6	09.8	97	15.6
إعدادي	62	15.3	28	17.8	11	18.1	101	16.3
ثانوي	103	25.5	26	16.6	12	19.6	141	22.7
دبلوم كلية مجتمع	105	26.0	37	23.6	10	16.4	152	24.4
بكالوريوس	41	10.3	22	14.0	8	13.2	71	11.4
دبلوم عالي	.	.	.	.	.	.	.	.
ماجستير	.	.	.	.	.	.	.	.
دكتوراه	.	.	.	.	.	.	.	.
المجموع	404	100	157	100	61	100	622	100

وحول توزيع الباحثين عن العمل حسب نوع العمل المرغوب، وكما في الجدول رقم(32), أظهرت نتائج الدراسة بان أعلى نسبة في العمل المرغوب وعلـى مـستوى المحافظة, كانت للباحثين عن الأعمال الكتابية وبنسبة(58.5%)، تليها الباحثين عن أي نـوع عمـل (أخـرى)وبنـسبة(22.1%), ثـم البـاحثين عـن الأعمـال الحرفيـة

وبنسبة(10.2%), بينما جاءت الرغبة للعمل في القطـاع الزراعـي بنـسبة متدنيـة بلغت(9.2%).

جدول رقم (32)

توزيع الباحثين عن العمل حسب نوع العمل المرغوب

نوع العمل المرغوب	اللواء			المحافظة (%)
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	
حرفي	11.5	08.8	10.3	10.2
زراعي	07.4	08.5	05.6	09.2
أعمال كتابية	62.2	66.8	46.5	58.5
أخرى	18.9	15.9	31.6	22.1
المجموع(%)	100	100	100	100

أما التوزيع النسبي للباحثين عن العمل حسب موقع العمل المرغوب ووفقاً لنتائج العينة, تركزت أماكن طلب العمل في نفس المحافظة وبنـسبة بلغـت(60.7%) مـن مجموع الباحثين عن العمل في العينة، في حين بلغت نسبة الراغبين في العمل خـارج المحافظة ولكن داخل الأردن(37.1%) منها(20.8%) يرغبون العمل في عمـــان (العاصمة) والباقي(16.3%) يرغبون في العمل في أي مكان من الأردن, أمـا نـسبة الباحثين عن العمل خارج المملكة جاء بنسبة ضئيلة بلغت(2.2%). وتدل هذه النـسب وكما في الجدول رقم(33), على عدم توفر فرص العمل داخل المحافظة, لـذلك فـان السبب الرئيسي للبطالة في المحافظة هو عدم توفر فرص العمل فيها, مما قد يدفع أبناء المحافظة للهجرة إلى المناطق المختلفة في الأردن للبحث عن العمل.

جدول رقم (33)

التوزيع النسبي للباحثين عن العمل حسب موقع العمل المرغوب

مكان العمل المرغوب	اللواء			المحافظة (%)
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	
في العاصمة(عمان)	23.5	27.4	11.5	20.8
في محافظة الطفيلة	65.3	52.9	63.9	60.7
في أماكن أخرى من الأردن	09.7	17.8	21.3	16.3
خارج الأردن	01.5	01.9	03.3	02.2
المجموع(%)	100	100	100	100

6.3 الثروة الزراعية (نباتية وحيوانية):

1.6.3 الثروة النباتية:

وفقاً لنتائج الدراسة وكما يظهر في الجدول رقم(34) , بلـغ عـدد الأسـر فـي المحافظة والتي تمتلك أراضي زراعية(718) أُسرة من مجمل الأسر التي شملها المسح الميداني, منها(707) أُسر يملكون أراضي زراعية داخـل المحافظـة وشـكلت مـا نسبته(98.5%)، و(11) أُسرة تمتلك أراضي زراعية خارج المحافظـة وشـكلت مـا نسبته(1.5%)، وأن ما نسبته(94.3%) من أُسر العينة تمتلك أراضي زراعيـة تبلـغ مساحتها اقل من(50) دونم، تقع أراضي ما نـسبته(93%) داخـل المحافظـة ومـا نسبته(1.3%) خارج المحافظة, في حين بلغت نسبة الأسر التي تمتلك أراضي زراعية تتراوح مساحتها بين(51) و(100) دونم(4.5%)، منها(4.4%) تقع أراضـيهم داخـل المحافظة, وما نسبته(0.1%) تقع أراضيهم خارج المحافظة, في حين لم تتجاوز نـسبة الأسر التي تمتلك أراضي زراعية تزيد مـساحتها عـن(101) دونـم عـن(1.2%)، منها(1.1%) تمتلك أراضي زراعية داخل المحافظـة, ومـا نـسبته(0.1%) خـارج المحافظة.

جدول رقم (34)

توزيع أُسر العينة التي تملك أراضي زراعيه حسب مساحة الأرض وموقعها

مساحة الأرض(بالدونم)	المـــــــــــوقع				المحافظة	
	داخل المحافظة		خارج المحافظة			
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
اقل من 50	668	93.0	9	1.3	677	94.3
100-51	31	04.4	1	0.1	32	04.5
150-101	8	01.1	1	0.1	9	01.2
200-151	.	.	.	.	.	.
أكثر من 200	.	.	.	.	.	.
المجموع (%)	707	98.5	11	01.5	718	100

وحسب نتائج العينة وكما في الجدول رقم(35) فأن ما مجموعه(569) أُسرة مـن أُسر العينة, تستغل الأراضي الزراعية في المحافظة, كانت نسبة من يستغلون الأراضي حوالي(79.2%), في حين شكلت الأُسر التي لا تستغل هذه الأراضـي(20.8%), وان نسبة الأُسر والمستغلة للأراضي (من تعود ملكيتهـا إلـيهم) بلغـت(57.7%)، أمـا المستأجرون والمشاركون في استغلال هذه الأراضي شكلوا(2.9%) و(18.7%) على التوالي.

جدول رقم (35)
توزيع مساحة الأرض الزراعية حسب نوعية استغلالها وملكيتها

الاستغلال	الملكـــــــــــية						المحافظة	
	مالك		مستأجر		مشارك			
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
مستغله	414	57.7	21	2.9	134	18.7	569	79.2
غير مستغله	58	08.1	.	.	91	12.7	149	20.8
المجموع (%)	472	65.8	21	2.9	225	31.4	718	100

وحول توزيع الأُسر التي لا تستغل أراضيها الزراعيـة حـسب سـبب عـدم الاستغلال, أظهرت نتائج العينة بان هنالك عدة أسباب تقـف وراء عـدم الاسـتغلال للأراضي الزراعية, وجاءت هذه الأسباب مرتبة حسب الأهمية النسبية وهـي: عـدم وجود رأس المال، ضعف المردود، بعد الأرض عن مكان السكن، وعدم توفر الخبرة,

عدم توفر الأيدي العاملة، أسباب أخرى وأخيرا عدم الاهتمام, وشكلت هذه الأسباب ما نسبته(27.4%) (20.7%) (14.5%) (11.9%) (11.2%) (7.5%) (6.8%) على التوالي, ويظهر الجدول رقم (36) ذلك بشكل تفصيلي, وان الأسر التي لا تستغل أراضيها الزراعية لأسباب أخرى انحصرت في وعورة الأرض، وطبيعة ملكية الأرض (تعدد المالكين).

جدول رقم (36)

التوزيع النسبي لأسر العينة التي لا تستغل الأراضي الزراعية حسب سبب عدم الاستغلال

سبب عدم الاستغلال	اللواء			المحافظة
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	(%)
عدم وجود رأس مال	27.6	26.9	27.7	27.4
عدم توفر الخبرة	12.1	11.3	12.0	11.9
بعد الأرض عن مكان السكن	13.8	15.3	14.4	14.5
عدم توفر الأيدي العاملة	12.1	11.5	10.0	11.2
ضعف المردود	20.7	20.4	21.0	20.7
عدم الاهتمام	08.2	07.0	05.5	06.8
أخرى	05.5	07.6	09.4	07.5
المجموع (%)	100	100	100	100

وحسب نتائج الدراسة توزعت نسبة الأراضي القابلة للزراعة في المحافظة وحسب الأهمية النسبية على المحاصيل الزراعية التالية: الحبوب والزيتون والكرمة والخضروات، وكانت نسبتها(63.7%) (13.2%) (10.8%) (10.6%) على التوالي, في حين شكلت الأراضي المستغلة بالفواكه بحوالي(1.1%) من مجموع الأراضي الزراعية المستغلة، وشكلت الأراضي المستغلة بزراعة التفاح ما نسبته(0.4%) فقط, ويظهر الجدول رقم(37) التوزيع النسبي للأراضي الزراعية المستغلة بالمحاصيل الزراعية.

جدول رقم (37)

التوزيع النسبي للأراضي الزراعية المستغلة بالمحاصيل الزراعية حسب إجابات الأسر

الاستغلال	اللواء			المحافظة (%)
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	
حبوب	54.9	63.2	73.3	63.7
خضروات	12.1	05.2	14.4	10.6
زيتون	17.6	14.1	07.7	13.2
تفاح	00.7	00.2	00.2	00.4
كرمة	11.8	16.4	04.2	10.8
فواكه أخرى	02.0	00.9	00.2	01.1
أزهار	00.2	.	.	00.1
أخرى	00.7	.	.	00.2
المجموع (%)	100	100	100	100

2.6.3 الثروة الحيوانية:

يبين الجدول رقم(38) توزيع الثروة الحيوانية حسب نوعها وعددها, حيث تبين وحسب إجابات ُأسر العينة أن هناك(13699) رأس من الأغنام, و(5407) طير (دجاج وحمام), و(43) رأس من الجمال و(9) رؤوس من البقر, وإن ما يظهره الجدول من أعداد للثروة الحيوانية، يدل بان الأغنام هي المصدر الأول للدخل المتأتي من الثروة الحيوانية، حيث سجلت ما نسبته(71.1%), مما يدل على اهتمام المواطنين بهذا المصدر واعتمادهم عليه, والرغبة باقتناء وتربية المزيد من أعدادها, وهذه من الفرص الاستثمارية والممكن تحقيقها برأسمال قليل نسبياً إذا ما توفر الدعم والتمويل اللازم لذلك, في حين جاء في المرتبة الثانية الدواجن وبنسبة بلغت(28.1%).

جدول رقم (38)

أعداد الحيوانات المنتجة والحيوانات المباعة حسب مكان البيع

النوع	داخل المحافظة		خارج المحافظة		المحافظة	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الأبقار	9	100	.	.	9	0.1
الأغنام	13276	96.9	423	03.1	13699	71.1
الجمال	43	100	.	.	43	00.2
الدواجن	5239	96.9	168	03.1	5407	28.1
أخرى	98	100	.	.	98	00.5

3.6.3 المعوقات التي تواجه منتجي الثروة الزراعية (نباتية وحيوانية):

حددت المشكلات التي يمكن أن يواجهها منتجـو الثـروة الزراعيـة والخاصـة بالمنتجات النباتية بعدم توفر المياه والنقل والتخزين، التـسويق وانخفـاض الأسـعار، الآفات الزراعية وعدم توفر الأسمدة والأشتال الزراعية، إضافة إلى عدم القدرة علـى تصنيع المنتوجات الزراعية وغيرها, وتبين من نتائج إجابات من شملتهم العينة, والتي جاءت مرتبة حسب أهميتها النسبية, وكما في الجدول رقم(39). بـان(19.8%) مـن المشكلات تنحصر بعدم توفر المياه يليها انخفاض الأسعار وبنسبة(18.8%), ثم مشكلة التسويق وبنسبة(17.2%)، والنقل وبنـسبة(12.8%)، والتخـزين وبنـسبة(9.9%), والآفات الزراعية وبنسبة(9.1%)وتنخفض نسب مشكلات عدم توفر الأسمدة ومـشاكل أخرى وعدم توفر الإرشاد الزراعي لتـصل إلـى(6.6%) (5.7%) (1.8%) وعلـى التوالي .

جدول رقم (39)

التوزيع النسبي لإجابات الأسر بخصوص المشاكل الزراعية التي تواجهها في إنتاج المحاصيل الزراعية

نوع المشكلة	اللواء			المحافظة
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	(%)
انخفاض الأسعار	16.3	19.4	20.7	18.8
عدم توفر المياه	18.9	19.1	19.8	19.8
النقل	11.6	13.8	13.1	12.8
أفات زراعيه	11.3	07.4	08.6	09.1
التسويق	15.6	17.5	18.6	17.2
عدم توفر الأسمدة	07.9	07.6	04.1	06.6
التخزين	10.7	08.5	07.2	09.9
عدم توفر الإرشاد الزراعي	01.9	02.5	01.1	01.8
عـدم القـدرة علـى تـصنيع المنتوجات النباتية	00.7	00.9	01.2	00.9
أخرى	06.1	04.3	06.6	05.7
المجموع (%)	100	100	100	100

وقد انحصرت معوقات إنتاج الثروة الحيوانية مرتبة حسب أهميتها النسبية وحسب إجابات من شملتهم العينة بالتالي: قلة المراعي(28.2%) التسويق(25.9%) عدم توفر الأعلاف(20.7%) الأمراض(11.3%) النقل(5.4%). وكما هو واضح فـي الجـدول رقم(40).

جدول رقم(40)

التوزيع النسبي لإجابات الأسر بخصوص المشاكل الزراعية التي تواجهها

في إنتاج الثروة الحيوانية

نوع المشكلة	اللواء			المحافظة (%)
	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	
التسويق	22.8	24.2	29.4	25.9
عدم توفر الأعلاف	20.8	20.2	21.0	20.7
الأمراض	13.4	13.9	07.9	11.3
عدم توفر المأوى	02.1	01.1	01.6	01.5
النقل	03.8	04.8	06.8	05.4
قلة المراعي	31.3	30.1	24.7	28.2
عدم توفر المياه	04.1	03.6	06.8	05.1
أخرى	01.7	02.1	01.8	01.9
المجموع %	100	100	100	100

7.3 القروض واستخداماتها:

1.7.3 حجم القروض ومصادر تمويلها:

إن توفر التمويل أو رأس المال يعد من العناصر الأساسية لإقامـة المـشاريع الاستثمارية وحتى المشاريع الصغيرة منها, وقد أظهرت نتـائج الدراسـة فـي هـذا الفصل بان معدلات الادخار غير كافية للقيام بالمشاريع الاستثمارية المختـلفة فـي المحافظة, ولذلك فقد لجا ما مجموعه(576) من أُسر العينة لمؤسسات الاقتراض سواء الحكومية منها أو الخاصة وبنسبه بلغت(44.1%) وكما هو مبين في الجدول رقم(41), وان نسب تلك الأسر قد تفاوتت فيما بين ألوية المحافظة, حيث تراوحت النسب بـين حوالي(47.8%) وكحد أعلى في لواء القصبة إلى حوالي(26.1%) وكحد أدنـى فـي

لواء الحسا, ويعود السبب لانخفاضها في لواء الحسا, لبعد المنطقة عن أماكن تواجد مؤسسات التمويل وعدم توفر الضمانات الكافية للقروض، إضافة إلى انخفاض متوسط الدخل للأسرة والذي قدر بنحو(369.6) ديناراً شهرياً وهو ما أظهرته نتائج الدراسة.

جدول رقم (41)

التوزيع النسبي لأسر العينة حسب حصولهم على قرض أم لا

النوع	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
حصل على قرض	389	47.8	146	43.5	41	26.1	576	44.1
لم يحصل على قرض	425	52.2	190	56.5	116	73.9	731	55.9
المجموع	814	100	336	100	157	100	1307	100

وفيما يتعلق بمصادر هذه القروض فقد أظهرت نتائج الدراسة، وكما هو مبين في الجدول رقم(42) بأن المصدر الرئيسي لها كانت البنوك التجارية, حيث شكل نسبة هذا المصدر للقروض حوالي(54.2%), ويعود سبب الارتفاع إلى اعتماد غالبية المقترضين على الرواتب الثابتة من الوظائف الحكومية والتقاعد والعمل في القطاع الخاص، والتي تستخدم كضمانات لدى البنوك, وهذا مؤشر على أن غالبية السكان يعتمدون على الدخل الشهري المنتظم, والذي يعتبر متدني مقارنة مع المناطق الأخرى في المملكة, لذلك فالمحافظة بحاجة إلى زيادة الدخل عن طريق المشاريع الاستثمارية والتي يجب إن تمول بشروط أسهل من حيث الإجراءات والضمانات وهو ما ذكره بعض أُسر العينة المستهدفة, وقد تراوحت نسبة المقترضين من البنوك فيما بين ألوية المحافظة بين(61.8%) وكحد أعلى في لواء القصبة إلى(34.6%) وكحد أدنى في لواء الحسا, وفي المرتبة الثانية لمصادر القروض فقد جاءت مؤسسة الإقراض الزراعي حيث شكل نسبة هذا المصدر(18.3%)، وجاءت منخفضة كونها مؤسسات تمويل تفرض نوعاً من القيود والرقابة على استخدامات القرض الممنوح, إضافة إلى عدم توفر الفرص الاستثمارية في هذا المجال كون قروضها محصورة لإقامة المشاريع الزراعية فقط, وان القرض وحسب رأي أُسر العينة قد يستخدم لأكثر من غرض, أما في المرتبة الثالثة جاء الاقتراض من الجمعيات التعاونية حيث شكل ما

نسبته(10.8%), وفي المرتبة الرابعة الاقتراض مـن أشـخاص حيـث شـكل مـا نسبته(7.1%), وهذا النوع من الاقتراض تفرضه طبيعة العلاقات الاجتماعية الـسائدة في المجتمع سواء على مستوى الأسرة أو العشيرة أو الأصدقاء, كون المبلغ المنـوي اقتراضه صغير يأتي لتلبية حاجة طارئة، وفي المرتبة الأخيرة جاء الاقتـراض مـن المنظمة التعاونية الزراعية حيث شكلت ما نسبته(4.7%) من مجمل مصادر القروض.

جدول رقم (42)

التوزيع النسبي لأسر العينة الحاصلين على قروض وحسب مصادرها

نوع المصدر	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
بنك تجاري	328	61.8	127	46.9	36	34.6	491	54.2
المنظمة التعاونية الزراعية	24	04.5	7	02.6	12	11.5	43	04.7
مؤسسة الإقراض الزراعي	82	15.4	63	23.2	21	20.2	166	18.3
أشخاص	32	06.0	23	08.5	9	08.7	64	07.1
الجمعية التعاونية	47	08.9	36	13.3	15	14.4	98	10.8
أخرى	18	03.4	15	05.5	11	10.6	44	04.9
المجموع	531	100	271	100	104	100	906	100

2.7.3 الضمانات المقدمة للحصول على القرض:

إن الضمانات التي تشترطها الجهة المقرضة لعملية السداد, تختلـف بـاختلاف الغرض من القرض وباختلاف الجهة المقرضة, وتقدم الضمانات كون الجهة الممولـة ترغب باسترداد أموالها إضافة إلى ما تفرضه من فوائد على القرض الممول وهو مـا تتبعه الجهات المانحة وما جرت عليه العادة سواء الحكومية منهـا أو الخاصـة, وقـد أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر الضمانات المقدمة للحصول علـى القـروض كانـت الاقتطاع من الراتب, حيث شكلت نسبة هذا الضمان(50.7%) من مجمـل الـضمانات المقدمة، وكما هو مبين في الجدول رقم(43), وعلى مستوى الألوية التابعة للمحافظـة كانت الرواتب هي الضمان الرئيسي للاقتراض وتراوحت نسبتها بين(53.7%) وكحد أعلى في لواء بصيرا إلى(49.3%) وكحد أدنى في لواء الحسا, ويأتي فـي المرتبـة الثانية الأسر التي قدمت ارض تجارية أو للسكن وبنسبة(27.8%) كانت أعلى نسبة لها

في لواء الحسا وبنسبة(31.8%), في حين جاءت الأسر التي قـدمت ارض زراعيـه للحصول على القرض في المرتبة الثالثة وبنسبة(11.1%), وجاء في المرتبة الرابعـة الأسر التي قدمت عقارات وبنسبة(7.1%) من أسر العينة, وفي المرتبة الأخيرة الأسر التي قدمت محل تجاري وبنسبه متدنية بلغت(3.3%), وهذا يدل على انخفاض نـسبة المقترضين من اجل إقامة المشاريع التجارية أو الاستثمارية الأخرى, ونلاحـظ بـان الضمانات من حيث أهميتها وترتيبها متشابه على مستوى المحافظة وفي الألوية، ممـا يعني أن هنالك نمطا موحدا للضمانات التي تطلب مـن الجهـات المانحـة للقـرض, والضمانات المقدمة من قبل المواطنين.

جدول رقم (43)

التوزيع النسبي لأسر العينة الحاصلين على قروض وحسب نوع الضمان

	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
نوع الضمان	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
أرض زراعية	91	10.0	53	14.4	12	9.1	156	11.1
اقتطاع من الراتب	452	49.8	197	53.7	65	49.3	714	50.7
عقارات	75	8.3	16	4.4	9	6.8	100	7.1
محل تجاري	34	3.8	8	2.2	4	3.0	46	3.3
أرض تجارية أو للسكن	256	28.1	93	25.3	42	31.8	391	27.8
أخرى	.	.	.	.	.	.	.	.
المجموع	908	100	367	100	132	100	1407	100

3.7.3 استخدامات القرض:

أظهرت نتائج الدراسة بأن اغلب استخدامات القروض في أسر العينـة كانـت لغايات بناء بيت للسكن, حيث بلغت نسبة الأسر التي استخدمت القروض لهذه الغاية في عينة الدراسة حوالي(66.9%), وينطبق هذا على جميع ألوية المحافظة حيث تراوحت نسبة استخدام القروض لبناء بيت للسكن بين حوالي(45.2%) في لواء الحـسا إلـى حوالي(72.1%) في لواء القصبة.

أما في المرتبة الثانية لاستخدامات القروض جاءت استخدامات القروض لغايات أخرى وبنسبة بلغت حوالي(22.6%) من مجمل استخدامات القروض من قبـل أُسـر العينة, واعتبرها أفراد وأُسر العينة بأنها قروض جاءت من اجل امتلاك سيارة خاصـة أو للزواج أو للأثاث أو لسداد بعض الديون المتراكمة أو من اجـل مواصـلة التعلـيم الجامعي بمراحله المختلفة, وفي المرتبة الثالثة فقد كانت لشراء مواشـي أو أبقـار أو لشراء محل تجاري وبنسب متساوية حيث شكلت ما نسبته حوالي(3.7%) من مجمـل استخدامات القروض في أُسر العينة، أما استخدام القروض لشراء مستلزمات زراعيـة فقد شكلت ما نسبته (1.6%) من بين استخدامات القروض، بينما في المرتبة الأخيـرة كانت لإنشاء حرفة وبنسبة بلغت(1.5%), وكما هو مبين في الجدول رقم(44), ونلاحظ بان استخدامات القروض جاء لتلبية حاجات سريعة أو في المشروعات الخدميـة, ولـم تكن في المشروعات الإنتاجية, أي قلة التوجه والاهتمام بالاقتراض لغايات المـشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة, مما يحتم إيجاد برامج توعية لتوجيه المـواطنين نحـو المشاريع الإنتاجية, ونلاحظ أيضاً بان الأهمية النسبية للاقتراض جاء من اجل السكن أو امتلاك سيارة خاصة أو للزواج حيث بلغ مجموع نسبهما (بناء بيت للـسكن, أخـرى) حوالي(89.5%), في حين جاءت نسبة الأُسر المقترضة من اجل إقامة مشاريع إنتاجية مختلفة بحدود(10.5%) من مجمل الأُسر المقترضة وهي نسبة متدنية، وتـشير هـذه النسب إلى أن أغلبية المقترضين هم من الموظفين والذين لا يمتلكون الوقـت الكـافي لإدارة المشاريع, والذين جاءت قروضهم لتلبية حاجات أساسية وضـرورية, وتحديـداً السكن والزواج, وهو ما يجب النظر فيه بجدية لوضع الحلول المناسبة للحد من تأكـل الدخل الشهري للأُسرة في إمكانية توفير قروض السكن والزواج بفوائد بسيطة وفترات سداد طويلة الأجل, لتشجيع وتوجيه المواطنين نحو الاسـتثمار الهـادف للـربح فـي القطاعات الاستثمارية المختلفة سواء متوسطة أو صغيرة الحجم من اجل زيادة الدخل, لما سيعود به ذلك على المجتمع بفوائد ايجابية لها دور في الاستقرار الـسكني داخـل المحافظة والحد من الهجرة, وأيضاً للقضاء على ظاهرة بدأت جديدة في المحافظة وهي مشكلة العنوسة لدى الشباب والفتيات وهو ما ذكره العديد من أبناء وفتيات المحافظـة,

وهذا الأمر تحديداً يستوجب البحث فيه والوقوف على أسـبابه والحـد مـن انتـشاره, ودراسته بجديه كونه موضوع أصبحت تعاني منه المحافظة.

الجدول رقم (44)

التوزيع النسبي لأسر العينة التي حصلت على قروض وحسب استخداماتها

	اللواء						المحافظة	
	لواء القصبة		لواء بصيرا		لواء الحسا			
استخدام القرض	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
شراء مستلزمات زراعية	4	0.9	5	2.6	2	4.8	11	1.6
بناء بيت للسكن	318	72.1	112	59.3	19	45.2	449	66.9
شراء محل تجاري	23	5.2	.	.	2	4.8	25	3.7
شراء مواشي أو أبقار	5	1.1	14	7.4	6	14.3	25	3.7
إنشاء حرفة	8	1.8	2	1.1	.	.	10	1.5
أخرى	83	18.9	56	29.6	13	30.9	152	22.6
المجموع	441	100	189	100	42	100	672	100

الفصـــل الرابع

المشاكل والمقترحات والمشروعات المقترحة
والخلاصة والنتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل أهم المشاكل والاقتراحات التي أظهرهـا المـسح الميـداني، والتي رتبت حسب النشاط الاقتصادي، وكذلك المشروعات الإنمائية المقترحة من قبـل أسر وأفراد العينة، والهادفة إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المحافظة، علما بأن العديد من أسر العينة قدموا أكثر من اقتراح لحـل المـشكلة الواحـدة، وأن الأسرة الواحدة كذلك ذكرت أكثر من مشكلة.

1.4 المشاكل:

أظهرت نتائج الدراسة وكما في الجدول رقم(45)، بأن هناك عدداً من المـشاكل التي يواجهها سكان المحافظة، وقد غطت هذه المـشاكل عـدة قطاعـات ونـشاطات اقتصادية واجتماعية وخدمية متعددة. وأظهرت البيانات بأن غالبية المشاكل التي يشكو منها السكان تركزت في المشاكل الاقتصادية وبنسبة(54.1%) فـي حـين تركـزت المشاكل من النواحي الاجتماعية بنسبة(45.9%)، وقد أظهرت نتـائج الدراسـة بـأن مشكلة انخفاض مستوى الدخول للأسر كانت من أكثر المشاكل التي تعاني منها أُسـر العينة والذي بدوره شكل ما نسبته حوالي(20.9%) من إجمالي مشاكل أُسـر العينـة. وذكر العديد بأن ذلك ناتج عن عدم توفر فرص العمل داخل المحافظة وانتشار البطالة بين عدة أفراد داخل الأسرة الواحدة، ويأتي في المرتبة الثانية ارتفاع الأسـعار حيـث شكل حجمها من حيث الأهمية النسبية حوالي(18.8%) من مجمل المشاكل. وقد عزى البعض بأن السبب هو تداول السلعة بين أكثر من تاجر حتى تـصل إلـى المـستهلك بأسعار مرتفعة إضافة إلى عدم الرقابة من قبل الجهات المسؤولة على أسعار الـسلع، وبالتالي تفاوت أسعارها من منطقة لأخرى داخل المحافظة. وجاء في المرتبة الثالثـة مشكلات قطاع العمل وشكلت نحو (10.9%) وكانت أبرز مشكلات هذا القطاع عـدم

توافر فرص العمل، وعدم توافر الشهادة والخبرة، ومنافسة العمال الأجانب، وبعد مكان العمل عن السكن.

أما المشاكل التي جاءت تحديداً في قطاع الإسكان احتلت المرتبة الرابعة وبنسبة(9.8%) وتجسدت في ارتفاع أسعار الأراضي السكنية، وارتفاع تكاليف إنشاء المسكن وخاصة في مادتي الحديد والاسمنت، ومشكلة معاملة القرض السكني كأي قرض آخر بنفس نسبة الفائدة، وعدم توافر البنى التحتية من طرق وكهرباء وماء ومواصلات لبعض المناطق القابلة للتجمعات السكنية لإمكانية التوسع العمراني ضمن حدود المحافظة. أما مشاكل الخدمات الصحية فقد احتلت المرتبة الخامسة وبنسبة(8.9%) وتمثلت هذه المشاكل في حاجة المحافظة إلى مستشفى مدني يساند المستشفى العسكري، إضافة إلى نقص بعض الكوادر الطبية المتخصصة في العيادات التابعة لمديرية الصحة، والأجهزة الطبية الضرورية.

أما الخدمات الاجتماعية فقد احتلت المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية وبنسبة بلغت(7.6%) وتمثلت في حاجة المحافظة إلى الحدائق والمتنزهات العامة، والجمعيات والنوادي خاصة الشبابية، أما في المرتبة السابعة ومن حيث الأهمية النسبية جاءت مشكلة المواصلات وبنسبة بلغت(7.1%) وتمثلت في سوء حالة الطرق في بعض قرى المحافظة، وعدم كفاية حافلات النقل وخاصة بين القرى والمحافظة، وكذلك الأزمة المرورية الخانقة داخل المحافظة. أما الكهرباء فقد احتلت المرتبة الثامنة وبنسبة(6.4%) وتمثلت في ارتفاع أسعار الكهرباء، وفي المرتبة التاسعة وبنسبة(3.8%) جاءت مشاكل قطاع المياه وتمثل في انقطاع الماء عن بعض المناطق وبشكلٍ مستمر، في حين احتلت المشكلات الزراعية المرتبة العاشرة وشكلت ما نسبته(3.5%) وتركزت في الجفاف وقلة المراعي ونقص الأعلاف، إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية وعدم توافر المياه لأغراض الزراعة، وعدم توافر البذور والأسمدة بسعر مناسب ومخفض، وارتفاع أسعار اللقاحات والأدوية البيطرية، وحاجة بعض المناطق الزراعية إلى الطرق المعبدة والصالحة لسير المركبات.

أما النواحي التعليمية فقد احتلت المرتبة الأخيرة وجاءت بنسبة(2.3%) وكأدنى نسبة من بين المشاكل التي تواجه سكان المحافظة، والتي تدل على توافر خدمات هذا

القطاع وبصورة جيدة، وتمثلت مشكلة هذا القطاع في نقص بعـض أعـضاء الهيئـة التدريسية وخصوصا للمواد العلمية عند بداية كل فصل دراسي.

2.4 المقترحات:

تركزت اقتراحات من شملهم المسح الميداني وكما في الجدول رقم(45)، فـي حل المشكلات التي تواجههم، وجاء في المرتبة الأولى تدني مستوى الدخل، وشـكلت من حيث الأهمية النسبية(17.9%)، وتمثلت اقتراحات هذا الجانب في استعدادهم للقيام بالمشروعات الصناعية والحرفية والسياحية، إذا ما توافر لهم التـدريب الـلازم عـن طريق مراكز التدريب المهني والمشروط بالتمويل الضروري من المؤسسات الماليـة في توفير القروض الإنمائية طويلة الأجل تتناسب وقدراتهم على السداد، والعمل علـى معالجة تدني الرواتب وخصوصا عمال المياومة في بعض القطاعات وتحديداً الأشغال والزراعة.

أما الاقتراحات التي تمثلت بارتفاع الأسعار جاءت في المرتبة الثانية وشكلت ما نسبته(14.3%) من مجمل الاقتراحات والتي تمثلت في ضرورة الرقابة من الجهـات المسؤولة على تحديد الأسعار، إضافة إلى إنشاء مؤسسات استهلاكية عسكرية ومدنيـة في كافة مناطق المحافظة، ودعم فكرة الأسواق الشعبية لما لهـا دور فـي المنافـسة السعرية لدى التجار والحد من انتقال السلعة بين أكثر من تاجر بحيث تصل من تـاجر الجملة إلى المواطن مباشرة، إضافة إلى إنشاء سوق مركزي في المحافظـة وبموقـع يخدم كافة المناطق التابعة للمحافظة. وجاء قطاع العمل في المرتبة الثالثة والذي شكل ما نسبته(13.4%) من مجموع الاقتراحات، والتي تمثلت في توفير فرص العمل بإنشاء المشاريع الصناعية في المحافظة، والعمل على الحد من منافسة العمالة الوافـدة، أمـا المقترحات والتي جاءت بخصوص الكهرباء والتي شكلت ما نسبته(11.7%) فقد تمثلت بتخفيض أسعار الكهرباء، أما بخصوص الاقتراحات وفي قطاع الزراعة والتي شكلت ما نسبته(9.7%) من مجموع الاقتراحات تمثلت بـدعم وتـشجيع مـشاريع القطـاع الزراعي من خلال توفير مستلزمات هذا القطاع من رأس مال ومياه، وخدمات بيطرية وإرشاد زراعي إضافة إلى توفير الأعلاف والأسمدة والمعدات الزراعية المتطورة، أما

المقترحات بشأن الخدمات الاجتماعية والتي جاءت بأهمية نسبية بلغت(8.8%)، فقد تمثلت بإنشاء النوادي الرياضية والحدائق والمتنزهات العامة وإنشاء الجمعيات والنوادي الشبابية، أما الاقتراحات لحل مشكلات قطاع المواصلات فقد شكلت ما نسبته(8.2%) من مجموع عدد الاقتراحات، وتمثلت في فتح وتعبيد الطرق بين القرى وزيادة عدد الحافلات العاملة على هذه الخطوط، وتعبيد الطرق والتي تعاني من الحفريات، وحل مشكلة أزمة المرور الخانقة داخل الشارع الرئيسي للمحافظة، وجاءت الاقتراحات لحل المشاكل الصحية من حيث الأهمية النسبية في المرتبة الثامنة وبنسبة(7.6%)، وتمثلت في توفير المراكز الصحية الشاملة في التجمعات القروية، وإنشاء المستشفى الحكومي، وان تعذر ذلك تطوير بعض المراكز الصحية الشاملة إلى مستشفيات مصغرة تخدم الحالات الطارئة، يتوفر فيها الخدمات الطبية الضرورية والأدوية اللازمة.

أما الاقتراحات الخاصة بالإسكان والتي شكلت ما نسبته(4.6%) فقد تمثلت في خدمة المناطق القابلة للتجمعات السكنية بالبنية التحتية الضرورية، للحد من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية، إضافة إلى ضرورة إنهاء قضية الأرض المشاع، وكذلك تضافر الجهات الممولة سواء الحكومية منها أو الخاصة بدعم وتشجيع القرض السكني بامتيازات سداد طويلة الأجل وبأسعار فائدة مخفضة، إضافة إلى ضرورة مساهمة شركة اسمنت الجنوب والواقعة ضمن حدود المحافظة بتوفير مادة الاسمنت وبأسعار تشجيعية لأبناء المحافظة وذلك خدمة منها لأبناء المجتمع المحلي. وفيما يخص قطاع المياه وبنسبة(2.0%) تمثلت الاقتراحات بمعالجة بعض خطوط المياه القديمة للحد من انقطاع المياه، وخصوصاً أثناء فصل الصيف، أما قطاع التعليم والذي جاء بأدنى نسبة بلغت(1.7%) فقد تمثلت الاقتراحات بالعمل على تزويد بعض المدارس والتي تعاني من نقص في الهيئة التدريسية أثناء بداية الفصل الدراسي، وخاصة للصفوف العلمية وتحديداً طلبة التوجيهي.

جدول رقم (45)

توزيع أُسر العينة حسب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم

والاقتراحات التي قدموها لحل هذه المشاكل

النوع	العدد	المشاكل (%)	العدد	الاقتراحات (%)
1. مشاكل اقتصادية				
ارتفاع الأسعار	1118	18.8	1021	14.3
تدني مستوى الدخل	1237	20.9	1277	17.9
العمل	645	10.9	954	13.4
الزراعة	207	3.5	689	9.7
المحافظة(%)	3207	54.1	3941	55.3
2. مشاكل اجتماعية				
المواصلات	421	7.1	586	8.2
التعليم	134	2.3	121	1.7
الصحة	528	8.9	544	7.6
خدمات اجتماعية	452	7.6	625	8.8
الكهرباء	377	6.4	836	11.7
الماء	228	3.8	142	2.0
الإسكان	581	9.8	325	4.6
المحافظة(%)	2721	45.9	3179	44.7
المجموع الكلي(%)	5928	100	7120	100

3.4 المشاريع المستقبلية المقترحة:

أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر المشاريع اقتراحاً من قبل أسر العينـة كانـت المشاريع الخدمية حيث شكلت حوالي(32.9%) من المشاريع المقترحة، وينطبق هـذا على جميع ألوية المحافظة باستثناء لواء القصبة والذي تركزت المشاريع المقترحة فيه على المشاريع الصناعية، وجاءت مشاريع الخدمات في(إنشاء مستشفى خاص، حديقـة أطفال، تطوير حمامات عفرا والبربيطة، مركز تصوير أشعة، كراج سيارات), وجاءت المشاريع الأخرى في المرتبة الثانية حيث شكلت ما نسبته(21.2%)، وفـي المرتبـة الثالثة كانت المشاريع الصناعية وبنسبة(19.2%) مـن قبـل أُسـر العينـة وتمثلـت في(مصنع أعلاف، مصنع صابون،مصنع بلاستيك،مصنع سجاد،مـصنع للمنظفـات، مصنع للمياه الغازية، مناطق صناعية مؤهلة)، أما في المرتبـة الرابعـة فقـد كانـت المشاريع الحرفية حيث شكلت ما نسبته(16.3%)، بينما المشاريع الزراعية نجد بأنهـا وكما أظهرت نتائج الدراسة شكلت نسبة قليلة مقارنة مع باقي المشاريع المقترحة حيث شكلت ما نسبته(10.4%)، وكما هو مبين في الجدول أدناه رقم(46).

جدول رقم (46)

التوزيع النسبي للمشاريع المقترحة من قبل أسر العينة حسب نوع المشروع

نوع المشروع	اللواء	المحافظة

	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	(%)
مشروع زراعي	7.5	11.0	12.6	10.4
مشروع صناعي	36.5	12.4	8.8	19.2
مشروع حـرفي	17.9	19.5	11.5	16.3
مشروع خدمات	22.7	34.3	41.6	32.9
مشروعات أخرى	15.4	22.8	25.5	21.2
المجموع(%)	100	100	100	100

وأظهرت نتائج الدراسة بان النسبة العظمى من الأسر في العينة كانت ترغب في امتلاك المشروع امتلاكاً شخصياً، وبنسب متفاوتة فيما بين المشاريع المختلفة، تراوحت ما بين حوالي(72.7%) في المشاريع الزراعية وكحد أعلى فـي لـواء الحـسا، إلـى حوالي(62.5%) في المشاريع الزراعية وكحد أدنى في لواء بصيرا، وجـاءت رغبـة الأسر في امتلاك المشاريع بالمشاركة مع أفراد الأسرة في المرتبة الثانية وجاءت وكحد أعلى في المشروعات الأخرى وبنسبة(53.2%) وكانت في لواء الحسا، وكحد أدنى في المشروعات الزراعية وبنسبة(18.0%) وكانت في لواء الحسا، بينما نجد وكما أظهرت نتائج الدراسة بأن رغبة الأسر في امتلاك المشاريع وبمختلف أنواعها بالمشاركة مـع الغير كانت قليلة، حيث تراوحت ما بين حـوالي(20.9%) وجـاءت فـي المـشاريع الصناعية وكحد أعلى في لواء الحسا، إلى حوالي(8.7%) في المشاريع الحرفية وكحد أدنى في لواء الحسا، وكما هو مبين في الجدول أدناه رقم(47).

جدول رقم (47)

التوزيع النسبي لامتلاك المشاريع المستقبلية من قبل الأفراد

	اللواء		
نوع المشروع	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)
مشروع زراعي			
المشاركة مع أفراد الأسرة	25.7	28.6	18.0
المشاركة مع الغير	11.5	8.9	9.3
امتلاك شخصي	62.8	62.5	72.7

مشروع صناعي			
المشاركة مع أفراد الأسرة	33.6	36.6	29.4
المشاركة مع الغير	15.7	17.3	20.9
امتلاك شخصي	50.7	46.1	49.7
مشروع حرفي			
المشاركة مع أفراد الأسرة	41.3	31.1	22.7
المشاركة مع الغير	19.7	15.9	8.7
امتلاك شخصي	39.0	53.0	68.6
مشروع خدمات			
المشاركة مع أفراد الأسرة	38.5	36.5	31.7
المشاركة مع الغير	14.3	14.3	12.5
امتلاك شخصي	47.2	49.2	55.8
مشروعات أخرى			
المشاركة مع أفراد الأسرة	39.6	46.8	53.2
المشاركة مع الغير	20.8	13.6	18.4
امتلاك شخصي	39.6	39.6	28.4

وحول العناصر المطلوبة لإقامة المشاريع، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر العناصر المطلوبة من قبل أُسر العينة لإقامة المشاريع في محافظة الطفيلة كـان رأس المال، حيث تراوحت نسبة الطلب على هذا العنصر من حوالي(48.6%) في مـشاريع الخدمات إلى حوالي(42.9%) في المشاريع الزراعية.

أما في المرتبة الثانية فقد جاء البناء وقد تراوحت نسبة الطلب علـى عنـصر البناء الإقامة المشاريع المقترحة بين حوالي(26.2%) في المـشاريع الـصناعية إلـى حوالي(6.5%) في المشاريع الزراعية، وقد أظهرت نتائج الدراسة بان هنالك اختلافـاً في الطلب على العنصر تبعاً لنوع المشروع المطلوب إقامته، ففي المشاريع الزراعيـة نجد بأن الخبرة الفنية جاءت في المرتبة الثالثة لهذا النوع من المشاريع حيث شكلت ما نسبته حوالي(19.4%)، أما في المشاريع الصناعية فقد جاء عنصر الأرض في المرتبة الثالثة حيث شكل الطلب على هذا العنصر ما نسبته(15.4%)، وفي المشاريع الخدمية فقد جاء عنصر الأيدي العاملة في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت(13.9%)، وكذلك الحال

في المشاريع الأخرى حيث تركزت نسبة الطلب على عنصر الأيدي العاملة لإقامتها نحو(9.4%). أما عن باقي العناصر المطلوبة في كل مشروع فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن عنصر البناء والأيدي العاملة كانت أقل العناصر طلباً لإقامة المشاريع الزراعية، وفي المشاريع الصناعية كان الطلب على عنصر الخبرة الفنية والأيدي العاملة قليلاً، أما في المشاريع الخدمية فقد جاء عنصر الخبرة الفنية في المرتبة الأخيرة وبنسبة(5.4%)، وكما هو مبين في الجدول رقم(48).

جدول رقم (48)

توزيع عدد الأسر حسب نوع المشروع وحسب العناصر المطلوبة لإقامة المشروع

نوع المشروع	لواء القصبة العدد	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا العدد	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا العدد	لواء الحسا (%)	المحافظة (%)
مشروع زراعي							
أرض	118	24.8	40	17.5	44	29.5	23.9
بناء	35	07.4	6	02.6	14	09.4	06.5
أموال	172	36.1	118	51.8	61	40.9	42.9
خبرة فنية	98	20.6	52	22.8	22	14.8	19.4
أيدي عاملة	53	11.1	12	05.3	8	05.4	07.3
مشروع صناعي							
أرض	207	22.8	30	11.0	9	12.3	15.4
بناء	164	18.1	79	29.0	23	31.5	26.2
أموال	381	41.9	147	54.0	27	37.0	44.3
خبرة فنية	84	09.3	10	03.7	6	08.2	07.1
أيدي عاملة	72	07.9	6	02.3	8	11.0	07.0
مشروع حرفي							
أرض	65	14.5	46	25.1	16	20.8	17.9
بناء	93	20.7	29	15.9	26	33.8	20.9
أموال	204	45.4	78	42.6	27	35.1	43.6
خبرة فنية	28	06.2	17	09.3	6	07.7	07.2
أيدي عاملة	59	13.2	13	07.1	2	02.6	10.4
مشروع خدمات							
أرض	59	16.8	26	10.7	7	11.7	13.1
بناء	68	19.3	48	19.8	11	18.3	19.0
أموال	162	46.0	125	51.4	29	48.4	48.6
خبرة فنية	26	07.4	13	05.4	2	03.3	05.4
أيدي عاملة	37	10.5	31	12.7	11	18.3	13.9
مشروعات أخرى							

أرض	11	08.0	15	21.4	4	9.8	13.1
بناء	26	19.0	13	18.6	11	26.8	21.4
أموال	54	39.4	32	45.7	23	56.1	47.1
خبرة فنية	26	19.0	4	05.7	1	02.4	09.0
أيدي عاملة	20	14.6	6	08.6	2	04.9	09.4

أما من حيث الحاجة للتدريب من قبل أُسر العينة في حال إقامة المشاريع، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن النسبة العظمى منهم يرغبون في التدريب وبنسب متفاوتة فيما بين المشاريع المختلفة، تراوحت ما بين حوالي(67.3%) في المشاريع الحرفية وكحد أعلى في لواء القصبة وبنسبة(73.6%)، إلى حوالي(54.7%) في المشاريع الزراعية وكحد أعلى في لواء الحسا وبنسبة(56.9%) وكما هو مبين الجدول رقم(49).

جدول رقم (49)

التوزيع النسبي للحاجة للتدريب للمشاريع المقترحة من قبل أسر العينة

	نوع المشروع	لواء القصبة (%)	لواء بصيرا (%)	لواء الحسا (%)	المحافظة (%)
		اللواء			
مشروع زراعي	بحاجة للتدريب	54.7	51.5	56.9	54.7
	ليس بحاجة للتدريب	45.3	48.5	43.1	45.3
مشروع صناعي	بحاجة للتدريب	69.3	65.3	59.4	64.7
	ليس بحاجة للتدريب	30.7	34.7	40.6	35.3
مشروع حرفي	بحاجة للتدريب	73.6	70.3	58.1	67.3
	ليس بحاجة للتدريب	26.4	29.7	41.9	32.7
مشروع خدمات	بحاجة للتدريب	68.2	60.3	63.3	63.9
	ليس بحاجة للتدريب	31.8	39.7	36.7	36.1
مشروعات أخرى	بحاجة للتدريب	72.1	66.6	63.1	67.2
	ليس بحاجة للتدريب	27.9	33.4	36.9	32.8
المجموع	بحاجة للتدريب	67.6	62.8	60.2	63.5
	ليس بحاجة للتدريب	32.4	37.2	39.8	36.5

4.4 الخلاصة:

بلغ عدد سكان المحافظة نحو (78400) نسمة في عام 2006 وتركز معظمهم في لواء القصبة ولواء بصيرا ولواء الحسا وبنسبة (60.7%،25.8%،13.5%) من مجموع السكان وعلى التوالي. وبعد التحليل الكمي والوصفي لعينة الدراسة، التي شملت (1307) أسره بلغ عدد أفرادها (8892)، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث، حيث شكلت نسبة الذكور(53.4%) والإناث (46.6%)، وان نسبة الجنس وصلت بحدود(1145.2) ذكر لكل ألف أنثى، في حين بلغ متوسط حجم الأسرة (6.8) فردا، وجاءت بمعدلات متفاوتة بين ألوية المحافظة، وإن مجتمع الدراسة هو مجتمع فتي إذ أن (40.1%) من مجموع الأفراد هم (دون15 سنة)، وما نسبته (57.2%) تقع في الفئة العمرية (15-64 سنه)، وان معدل الإعالة وعلى مستوى المحافظة قدر بنحو(4:1).
2. بلغ معدل الأمية وعلى مستوى المحافظة (9%)، وان نسبة الطلبة في مرحلة التعليم الابتدائي شكلت الغالبية العظمى من بين المراحل التعليمية الأخرى والتي قدرت بنحو(42.2%). وان التوجه نحو التعليم المهني لا زال ضعيفاً في المحافظة حيث بلغت نسبته نحو (1.7%).
3. بلغ عدد حالات الإعاقة ضمن عينة الدراسة (107) حالة شكلت ما نسبة (1.2%)، واحتلت فئة متعددي الإعاقة أعلى نسبة بين حالات الإعاقة وبنحو (35.5%).
4. أغلبية المباني كانت من الطوب، وان نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من البناء بلغ (51.9%) من مساحة البناء الكلي، وبلغ معدل الغرف في البناء الواحد ما بين (3-4) غرف، ومساحة المسكن الكلية (140.4 م2) أي بمعدل (20.6م2) للفرد الواحد.
5. **أ**هم وسيلة نقل هي الباص العمومي وشكلت ما نسبته (49.2%)، وجاء استخدام السيارة الخاصة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وبنسبة(32.4%)، وكانت الكهرباء من أكثر مصادر الطاقة المستخدمة ونسبية بلغت(94.9%)، وتعتبر أنابيب

المياه المزودة من قبل سلطة المياه أكثر مصادر المياه استخداماً بين أسـر العينـة وبنسبة (96.2%)، وأن معظم الأسر في العينة تمتلك في مـساكنها معظـم الـسلع المعمرة الضرورية، مثل الثلاجة والتلفزيون والغسالة وطباخ الغاز، وجميعها جاءت بنسب متفاوتة.

6.بلغ متوسط دخل الفرد السنوي (686.4) ديناراً سنوياً، وان نحو (52.8%) من أُسر العينة تقع دخولهم في الفئة (350 دينار فأكثر) وتعد الوظائف الحكومية (العـسكرية منها والمدنية) المصدر الرئيس للدخل في المحافظة وبنسبة (51.1%) يليها الـدخل المتأتي من التقاعد وبنسبة (18.1%)، في حين بلغ متوسط إنفاق الفـرد الـسنوي بنحو(661.2) ديناراً سنوياً، ينفق ما نسبته(44.8%) علـى الغـذاء، ومـا نـسبته (55.2%) على السلع والخدمات الأخرى (غير الغذائية).

7.دل الواقع الاقتصادي للمحافظة وبناء على نتائج الدراسة، بان غالبية سكانها يعيشون فوق خط الفقر، حيث قدر خط الفقر المطلق للفرد (44.4) ديناراً شهرياً وللأسـرة (302.1) ديناراً شهرياً, أما خط الفقر المدقع فقد قدر للفرد (24.8) ديناراً شـهرياً وللأسرة (168.6) ديناراً شهرياً، وان نسبة الأسر والتي تعيش دون خطـي الفقـر المطلق والمدقع شكلت ما نسبته (34.2%) (7.04%)وعلى التوالي، كما وقـدرت فجوة الفقر في المحافظة بنحو (4.200) مليون ديناراً سنوياً.

8.شكل حجم القوى البشرية في المحافظة ما نسبته (57.2%) من مجموع أفراد العينـة وتمثل نسبة النشيطين اقتصادياً، وان نسبة القوى العاملة إلى القوى البـشرية بلـغ (56.3%)، بينما نسبة القوى العاملة إلى أفراد العينة شكلت ما نسبته (32.2%)، في حين شكلت نسبة العاملون إلى القوى البـشرية (44.1%)، وان معـدل المـشاركة الاقتصادية بلغ (2240) فرداً وتمثل العاملون من أفراد العينة والتي شكلت ما نسبته (25.2%).

9.تعاني المحافظة من ارتفاع في معدل البطالة بين أفراد العينة والتـي بلغـت نحـو (21.73%)، وهي تفوق نسبتها وعلى المستوى الـوطني والتـي قـدرت بنحـو (13.1%)، كما جاء معدلها بين الإناث أعلى منها بين الذكور حيـث بلغـت بـين الذكور(17.31%) وبين الإناث (27.37%)، وكانت أعلى نسبة للمتعطلـين عـن

العمل من حيث المستوى التعليمي من حملة الشهادة العلمية(دبلوم متوسط) وبنسبة(24.4%)، وان نسبة المتعطلين عن العمل ولأكثر من سنة شكلت ما نسبته(48.3%)، في حين كان عدم وجود فرص عمل داخل المحافظة السبب الرئيس للبطالة وبنسبة(83%)، يليها عدم وجود الشهادة العلمية وبنسبة(6.2%). في حين بلغت نسبة الراغبين للعمل داخل المحافظة (60.7%) تركزت رغباتهم وكحد أعلى في ممارسة الأعمال الكتابية وبنسبة(58.5%) وكحد أدنى في القطاع الزراعي وبنسبة(2.5%).

10. شكلت نسبة الأراضي المستغلة (79.2%)، بلغت نسبة المستغلة منها بالحبوب (63.7%) يليها الزيتون وبنسبة(13.2%)، وتعتبر الأغنام المصدر الأول للدخل المتأتي من الثروة الحيوانية وشكلت ما نسبته(71.1%). وقد انحصرت معوقات إنتاج الثروة الحيوانية بالتالي: قلة المراعي وبنسبة (28.2%) ثم التسويق وبنسبة(25.9%)، في حين انحصرت معوقات إنتاج الثروة النباتية بالتالي: قلة المياه وبنسبة(19.8%)انخفاض الأسعار وبنسبة (18.8%)، يليها مشكلة التسويق وبنسبة (17.2%).

11. تبين بان نحو (44.1%) من الأسر اقترضت لتمويل مشروعاتها الخاصة، وخاصة المساكن وبنسبة (66.9%) في حين لم يحصل سوى ما نسبته(1.5%) على قروض لإنشاء حرفة، وما نسبته (22.6%)على مشروعات أخرى. وان البنوك التجارية تعد أهم مصدر للاقتراض وبنسبة (54.2%)، يليها من حيث الأهمية الإقراض الزراعي وبنسبة(18.3%)، وتركزت الضمانات المقدمة على رواتب الأشخاص لسداد هذه القروض وبنسبة(50.7%).

12. أهم المشاكل التي يعاني منها أبناء المحافظة هي تدني مستوى الدخل وبنسبة(20.9%) ثم ارتفاع الأسعار وبنسبة(18.8%)، يليها مشكلة عدم توفر فرص العمل داخل المحافظة(البطالة) وبنسبة(10.9%).

13. أكثر المشاريع اقتراحاً من قبل أُسر العينة كانت في إقامة مشاريع الخدمات وبنسبة (32.9%)، يليها المشروعات الأخرى وبنسبة(21.2%) ثم المشاريع الصناعية وبنسبة (19.2%). وان نحو (72.7%) من الراغبين في إقامة المشاريع يفضلون

الامتلاك الشخصي للمشروع وتحديداً في المشاريع الزراعية، في حين شكل ما نسبته(53.2%) ممن يرغبون بإقامته مع أفراد الأسرة وتركز في المشروعات الأخرى. وان نسبة الأسر التي ترى أن هنالك حاجة للتدريب بلغت(67.3%) وجاءت وكحد أعلى في المشاريع الحرفية إلى (54.7%) وكحد أدنى في المشاريع الزراعية.

5.4 النتائج:

1. ارتفاع نسبة الإعالة جاء نتيجة ارتفاع نسبة من هم دون سن العمل(دون 15 سنة)، والتي شكلت(40.1%)، مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية للأسرة في المحافظة، والذي يعد احد الأسباب في وقوعها تحت خط الفقر.
2. يعود سبب الاختلاف في متوسط عدد السكان للفئات العمرية المختلفة، إلى اختلاف حجم السكان بين المناطق، واختلاف متوسط حجم الأسرة، إضافة إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على عدد السكان.
3. انخفاض معدل متوسط حجم الأسرة في المحافظة ناتجة عن انخفاض في معدلات الخصوبة، وهذا مؤشر على أن الأسر في المحافظة لديها توجه نحو تنظيم الأسرة، وقد يعزى ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية لبعض الأسر والتي تتطلب تخفيض نسبة الأفراد للأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على هذه الأسر، كالصعوبات الصحية والتعليمة التي تواجه الأسرة خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر، وكذلك نسبة الإعالة.
4. معدل الأمية حقق معدلات منخفضة، نتيجة التآكل الطبيعي للأمية بفعل تقادم الأجيال، ورفع أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي، والحد من التسرب من التعليم، ونتيجة برامج محو الأمية، إضافة إلى ما تحظى به المحافظة من خدمات تعليمية جيدة.
5. أن ارتفاع نسبة التعليم العالي وحسب ما أظهرته نتائج الدراسة يعزى إلى ظهور مؤسسة جامعية في المحافظة، وما اتبعته هذه المؤسسة من سياسات في توفير فرص

التعليم لأبناء المحافظة، مما ضاعف أعداد الطلبة بـشكلٍ كبيـر وخاصـة أبنـاء المحافظة.

6. تدني مستوى الخدمات الصحية في المحافظة، الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام في تحسين الخدمات الصحية، من خلال توسيع المراكز والعيادات الصحية، وتوفير كافة الأجهزة الطبية اللازمة، وزيادة عدد العاملين فيها لدى جميع التخصصات.

7. حظيت المحافظة بشبكة مياه تخدم كافة التجمعات السكانية، وأن طبيعة التـضاريس الجبلية والتي تحظى بها المحافظة، لا تزال تشجع على استخدام البئـر الخـاص أو المشترك لتجميع مياه الأمطار، الأمر الذي يتطلب من الجهـات المـسئولة الـدعم والتشجيع على إنشائها، والعمل على إنشاء السدود لما لها دور في تجميع أكبر قدر من المياه وبالتالي الحد من نقص المياه، وإمكانية تشجيع أصحاب الأراضي علـى استغلالها في الزراعة.

8. يعزى السبب في تفاوت الدخول بين الأسر, إلى أن بعض السكان الذين يعيشون في المناطق البعيدة عن مركز المحافظة,لا يتمتعون بنفس المستويات من الدخل, وذلـك لانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل, مما يحـتم ضـرورة التوجه نحو دعم وتشجيع المشاريع التي تساهم المرأة في العمـل بهـا, وخاصـة المشاريع الإنتاجية التي تساهم في توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة.

9. زيادة نسبة أعداد الأسر التي تحصل على دخلٍ مرتفع, بالمقارنة مع نسب الأسـر التي تحصل على دخلٍ متدنٍ, فقد أظهرت الدراسة أن قيمة معامـل جينـي بلغـت حوالي(0.32) وهذه القيمة هي قيمة منخفضة مما يشير إلى عدم العدالة في توزيـع الدخول في المحافظة.

10.الغالبية العظمى من السكان يتمتعون بالتامين الصحي الذي توفره المؤسسات التـي يعملون بها, كالخدمات الطبية ووزارة الصحة, إضافة إلى الأسر المشمولة بالتامين الصحي من قبل التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية في المحافظة.

11.هنالك ادخار وبمعدل(3.7%), وانخفاض هذه النسبة يعتبر ادخار إجباري وبمثابـة احتياطي لمواجهة ظروف غير متوقعه, كاستخدامه في حالات المناسبات الاجتماعية والمرض المفاجئ, ولا يعتبر ادخار سيتم توجيهه نحو قنوات الاستثمار المختلفة.

12. أن عدم توفر فرص العمل وعدم توفر الشهادة والخبرة ومنافسة العمال الأجانب هي أسباب رئيسية للبطالة في المحافظة، وان مجمل الأسباب السلوكية كعدم ملائمة العمل المعروض وبعد مكان العمل والعادات والتقاليد وأخرى جاءت بنسب متدنية. فعدم توفر فرص العمل في المحافظة قد يدفع أبناؤها للهجرة إلى المناطق المختلفة في الأردن للبحث عن العمل.

13. انحصرت الأسباب لدى الأسر التي لا تستغل أراضيها الزراعية لأسباب أخرى في وعورة الأرض، وطبيعة ملكية الأرض (تعدد المالكين).

14. تعتبر الأغنام هي المصدر الأول للدخل المتأتي من الثروة الحيوانية، مما يدل على اهتمام المواطنين بهذا المصدر واعتمادهم عليه, وهذه من الفرص الاستثمارية والممكن تحقيقها برأسمال قليل نسبيا إذا ما توفر الدعم والتمويل اللازم لذلك.

15. غالبية السكان يعتمدون على الدخل الشهري المنتظم, حيث تبين بان غالبية المقترضين هم من الموظفين والذين لا يمتلكون الوقت الكافي لإدارة المشاريع, والذين اعتمدوا على الرواتب الثابتة من الوظائف الحكومية والتقاعد والعمل في القطاع الخاص كضمانات للقروض.

16. استخدامات القرض جاء لتلبية حاجات سريعة أو في المشروعات الخدمية, ولم تكن في المشروعات الإنتاجية, أي قلة التوجه والاهتمام بالاقتراض لغايات المشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة, مما يحتم إيجاد برامج توعية لتوجيه المواطنين نحو المشاريع الإنتاجية.

17. بلغ معدل إشغال الغرفة الواحدة حوالي(1.7) شخصاً, وهذه النتائج توجب إيجاد مساحات ترفيهية واسعة كالحدائق والمتنزهات، وذلك لتعويض النقص في المساحات الواسعة للفرد الواحد، خصوصاً وأن محافظة الطفيلة تفتقر إلى الأماكن الترفيهية سواء داخل القصبة أو في المناطق الأخرى التابعة للمحافظة.

6.4 التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

1.التوسع في إنشاء البنية التحتية الأساسية والخدمات المساندة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في المحافظة كالطرق والمرافق الخدمية، وخاصة المناطق المحفزة والمساندة لإقامة المشاريع الإنتاجية، وكذلك المناطق القابلة للتجمعات السكنية، للحد من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية والتي أصبحت تشهدها المحافظة.

2.تضافر الجهات الممولة سواء الحكومية منها أو الخاصة بدعم وتشجيع القرض السكني، كزيادة سقف القرض وتسهيل شروط الاقتراض بفترات سداد طويلة الأجل وبأسعار فائدة مخفضة.

3.ضرورة إنهاء قضية الأرض المشاع، والتي تعتبر عائقا أمام استغلالها سواء في الزراعة أو في البناء.

4.دعم الحكومة لبرنامج التنمية الصناعية من خلال منح الحوافز والإعفاءات المناسبة للمستثمرين، لتوفير المناخ الاستثماري المناسب للشركات والمؤسسات التي تقيم استثمارات ومشاريع إنتاجية في المحافظة، وتشجيع هذه القطاعات على استقطاب الأيدي المحلية للعمل بدلا من العمالة الوافدة، مع التركيز على المشاريع ذات الكثافة العمالية، للحد من مشكلة البطالة داخل المحافظة وبالتالي رفع مستوى الدخل.

5.توفير التدريب المهني والإرشاد الإنتاجي للاستفادة من برامج الإقراض، وخاصة للفقراء من خلال تعريفهم بالبرامج والمشروعات الموجهة لتحسين نمط حياتهم ومستواهم للنهوض بأحوالهم، وتبصيرهم بكيفية الاستفادة منها، لخلق فرص التوظيف الذاتي، مع التركيز على التدريب في مجال إدارة المشروعات الصناعية والحرفية والسياحية، وتوفير التمويل الضروري من المؤسسات المالية بقروض إنمائية طويلة الأجل تتناسب والقدرة على السداد.

6.إنشاء المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية في كافة مناطق المحافظة، ودعم فكرة الأسواق الشعبية لما لها دور في المنافسة السعرية لدى التجار، للحد من انتقال السلعة بين أكثر من تاجر وبالتالي الحد من ارتفاع أسعارها، بحيث تصل من تاجر الجملة إلى المواطن مباشرة، إضافة إلى إنشاء سوق مركزي في المحافظة وبموقع يخدم كافة المناطق التابعة للمحافظة.

7.دعم وتشجيع مشاريع القطاع الزراعي من خلال توفير رأس المال والمتمثل في دعم المزارعين بالمنح والقروض الميسرة، إضافة إلى توفير مستلزمات هذا القطاع مـن مياه وخدمات بيطرية وإرشاد زراعي، وتـوفير الأعـلاف والأسـمدة والمعـدات الزراعية المتطورة، والعمل على فتح وتعبيد الطرق التي تخدم هذا القطاع.

8.توفير المراكز الصحية الشاملة في التجمعات القروية، وإنشاء المستشفى الحكـومي، وان تعذر ذلك تطوير بعض المراكز الصحية الشاملة إلى مستشفيات مصغرة تخدم الحالات الطارئة، يتوفر فيها الخدمات الطبية الضرورية والأدوية اللازمة وتحديـدا لوائي بصيرا والحسا.

9.تفعيل دور برامج تنظيم الأسرة عن طريق تكثيف برامج التوعية والتثقيف في هـذا المجال، لتغطي خدماته كافة المجتمعات المحلية، لإمكانية الـتحكم بحجـم الزيـادة الطبيعية لسكان المحافظة وبالتالي الحد من ارتفاع معدل الإعالة.

المراجـع

أ – المراجع باللغة العربية:

إبراهيم, عيسى(1989), **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردنـي،** الجـزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

الأحمد، أحمد قاسم؛ النبهاني، نبيه؛ الخصاونة، محمد؛ القطب، شذا (1989), **الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة الطفيلة**, الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

الأحمد، أحمد قاسم؛ الخصاونة، محمد؛ النبهاني، نبيه؛ اللوزي، محمد؛ الرفاعي، احمد (1991), **الواقع الاجتماعي والاقتصادي للواء مأدبـا,** الجمعية العلمية الملكيـة, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

باقر، محمد حسين(1996), **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا),** سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3), الأمم المتحدة: نيويورك.

البكر، محمد عبدالله(2002)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية, **مجلة العلوم الاجتماعية**, جامعة الكويت, مجلد(32), العدد(2), ص ص 55-74.

الجالودي، جميل(1991)، العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور في الأردن: 1981-1989, **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**, مجلد(6), العدد(3),ص ص159-170.

الجالودي، جميل(1992), البطالة في الأردن**, مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،** مجلد(7), العدد(4), ص ص 69-96.

جامعة الحسين(2003), **دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة معان:** دراسة ميدانية, تحليل الفجوة, جامعة الحسين.

الجمل, علي هلال(1987),مشكلة البطالة في الأردن كما عالجتها بعض الدراسات والندوات المتخصصة**, مجلة العمل**, العدد(40), ص ص 17-19.

حداد، انطون(1996), **الفقر في لبنان،** سلسلة دراسات مكافحة الفقر(2)،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)، الأمم المتحدة: نيويورك.

حمزة، كريم محمد؛ شلاش، آمال؛ يوسف، باسيل؛ مصطفى، عدنان؛ الشماع، همام؛ خليل، محسن **(**2002), **الفقر والغنى في الوطن العربي**,الطبعة الأولى، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22-23 تشرين أول/ بيت الحكمة/ بغداد.

الحنيطي، دوخي عبدالرحيم؛ المجالي، قبلان؛ الطيب، سعود؛ العثمان، حسين؛ جرار، أمجد (2003), **تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر:** دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا/عمان.

الحنيطي، دوخي عبدالرحيم(2004)، التنبؤ بالدخل والإنفاق الشهري للأسـر الفقيـرة وغير الفقيرة في المناطق النائية, دراسة ميدانية لإقلـيم جنـوب الأردن, **مجلـة البحوث الاقتصادية،** مجلد(15), العدد(2), ص ص131-145.

الحنيطي، دوخي عبدالرحيم؛ الطيب، سعود (2005), تقـدير خطـي الفقـر المـدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقلـيم جنـوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي, **مجلة العلوم الإنـسانية والاجتماعيـة،** مجلد(32), العدد(1), ص ص 25-44.

الحنيطي،دوخي عبدالرحيم(2006), أثر مستوى التعليم على مستوى الفقر بين الأسـر في المناطق النائية, **المجلة العلمية،** مجلد(57), العدد(2), ص ص 231-244.

الحنيطي، دوخي عبدالرحيم؛ الكرابليه، عماد (2007), **دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن,** متوفر عبر:
www.cfa.uaeu.ac.ae./research/ejas.htm

الحنيطي، دوخي عبدالرحيم؛ عبدالرزاق، بشير (2007), **تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن,** متوفر عبر:
www.cfa.uaeu.ac.ae./research/ejas.htm

الحوراني، محمد هيثم(1987)، **اقتصاد العمل مع دارسة تطبيقية حول قضايا العمل في الأردن وموضوعاته،** الطبعة الأولى، جمعية عمال المطابع التعاونية/عمان.

الخصاونة، محمد؛ النعيمات، عبد السلام؛ الروضان، عبيد؛ بني هاني، عبد الرزاق (1998)، **الفقر والبطالة في الأردن،** الطبعة الأولى, الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

خميس, موسى يوسف(1995), **دراسات في التخطيط والتنمية**, الطبعة الأولى, دار حنين/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(1996), **النشرة الإحصائية السنوية،** العدد (17)/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة**(**2000), **مسح العمالة والبطالة والدخل (1993-2000)/**عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2004),**المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والبطالة**، ورقة عمل لجنة مناقشة محور واقع الفقر والبطالة/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2006),**مؤشرات المحافظات/**كانون الأول2007/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2007),**الكتاب الإحصائي السنوي**/العدد(58)/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2007), **الأردن بالأرقام**، العدد(10)/آذار 2008/عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2009), **بيانات غير منشورة/**عمان.

الدعمه، إبراهيم مراد(2002), **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للطباعة والنشر/عمان.

الدقس، محمد عبدالمولى(1990)، **التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الثانية, دار مجدلاوي للنشر/عمان.

الشحاتيت، محمد؛ وديان، عمر؛ اللوزي، عبد الفتاح؛ الخطيب، سهير؛ سهاونه، مهند؛ الروضان، عبيد؛ ضياء، حسين؛ الحسن، ابراهيم (1992), **نحو موازنة غذائية للحد من الفقر,** الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

شخاتره، حسين؛ بله، فكتور (1990)، **دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين العائدين من الخارج**، الجزء الثاني، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، الجامعة الأردنية.

شخاتره، حسين؛ أبو سعده، محمد؛ الجومرد، أثيل؛ الجمال، حسين؛ مريان، نادر؛ العايب، منجي؛ الزعبي، بشير؛ حداد، انطون؛ زكي، أحمد؛ مامسر، محمد خير؛ عثمان، محمد عثمان؛ عدينات، محمد؛ الوزني، خالد (2000),**البطالة والفقر:واقع وتحديات,** الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، الطبعة الأولى، مؤسسة عبدالحميد شومان,دار الفارس للنشر والتوزيع/عمان.

شرايحه، وديع(1994), **سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن،** الأسكوا، الجامعة الأردنية.

شفيق، محمد (1999), **التنمية والمشكلات الاجتماعية,** المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية.

الصقور، محمد؛ أبو جابر، شبيب؛ الشيخ، عمر؛ إبراهيم، عيسى؛ الشريده، خالد؛ النسور، فتحي (1989)، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية،** وزارة التنمية الاجتماعية:عمان.

الصقور، محمد؛ خرابشه، عبد؛ مصطفى، أحمد؛ الزعبي، عبدالله؛ شخاتره، الخطيب حسين؛ لطفي، عادل؛ الصباغ، أمل (1993), **تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص** , وزارة التنمية الاجتماعية:عمان.

الصقور،محمد(1998) **الحد من الفقر: خطته ومتابعته في الأردن بين النظرية والتطبيق,** بحث قُدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الصمادي، محمد(1987), **مشكلة البطالة في الأردن: خصائص وتوقعات,** الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

الطراونه، صالح(1998), **تعريف بمشكلة البطالة في الأردن**, ورشة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة, 20-1998/9/22/عمان.

طلافحه, حسين علي؛ فهداوي، خميس خلف (1998), **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الأردن(1968-1996) ،** مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

الطيب، سعود؛ اللوزي، سليمان؛ الجالودي، جميل؛ القطب، شذا(1990), **الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة الكرك,** الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

الطيب، سعود(2002), توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك, **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**, مجلد (17), العدد(7) ص ص 73-94.

عبد الحليم، أحمد(1997), البطالة في محافظة المفرق:دراسة ميدانية تحليلية, **مجلة أبحاث اليرموك**, مجلد(13),العدد(2), ص ص 237-250.

عبد الله، إسماعيل صبري؛ منصور، يوسف؛ عبد الجبار، تيسير؛ العيسوي، ابراهيم؛ عثمان، اسماعيل؛ الأخرس، شفيق؛ الكثيري، مصطفى؛ خليفتي، عمر؛ خطاب،

مختار؛ المقدسي، سمير؛ عقل، مفلح(2000), **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة،** مؤسسة عبدالحميد شومان،دار الفارس للنشر والتوزيع/عمان.

عثامنه، عبدالباسط عبدالله(2003), الزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الأردن(1970-2000), **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**, مجلد(18), العدد(3), ص ص 99-118.

العثمان،ح سين محمد(1992) **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وتنميتها:** دراسة في تنمية المجتمعات المحلية , رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية.

العثمان، حسين محمد(2005), محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك: دراسة ميدانية, **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**, مجلد(20), العدد(1), ص ص 171-192.

العجلوني، محمد محمود(1991)، **اتجاهات النمو في الاقتـصاد الأردنـي:** الـسكان والعمالة 1946-1988 , الطبعة الأولى, المركز القومي للنشر/عمان.

عجميه، محمد عبدالعزيز؛ أحمد، عبدالرحمن يسري (1999)، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها،** الدار الجامعية, الإسكندرية.

عجوة، عاطف عبدالفتاح(2001), **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة,** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

العدوان، ياسر؛ القطب، شذا؛ الرفاعي، أحمد (1990) **الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة المفرق,** الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

العساف، غازي(1979), **توزيع حجم الدخل في الأردن**, الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

العكيلي، طارق عبدالحسين(2007)**, اقتصاديات الموارد البشرية**, الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق للنشر/عمان.

عميره، محمد سعيد؛ الخصاونة، محمد؛ النبهاني، نبيه؛ العارضة، فوزي(1992), **البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات,** الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/عمان.

الفارس، عبدالرزاق(2001), **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

قبرصي، عاطف عبدالله(2000)، **التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة،** سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم(10)، الأمم المتحدة: نيويورك.

الكساسبه، صالح(1998), مواقف السكان المحليين تجاه إستراتيجيات التنمية الريفية في أربعة ألوية بمحافظة الكرك, **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**, مجلد(13), العدد(4), ص ص 39-74.

كنعان، طاهر حمدي(2001), التعاون الاقتصادي العربي _ رؤية علمية، **مجلة المستقبل العربي**, العدد (268), ص ص 13-15.

لاستج، نورا؛ ستيرن، نيكولاس **(**2000)**,** توسيع جدول أعمال تخفيض أعداد الفقراء: زيادة الفرص والتمكين والأمان، **مجلة التمويل والتنمية**, البنك الدولي للإنشاء والتعمير, مجلد (37), العدد(4), ص ص 3-5.

اللوزي، سليمان؛ المجالي، قبلان؛ الطيب، سعود (1989) **الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان لواء المزار الجنوبي,** الجمعية العلمية الملكية, مركز البحوث الاقتصادية/ عمان.

مثنى، فضل علي(2002), البطالة في الاقتصاد اليمني والسيناريوهات المقترحة لمواجهتها**, مجلة بحوث اقتصادية عربية**, العددان(35/34), ص ص 73-108.

محمد، بدر صالح (1999), النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية, **مجلة بحوث اقتصادية عربية**, السنة الثامنة, العدد (17), ص ص 54-55.

مريان، نادر؛ التكريتي، ناديا (1997) **دراسة تخفيف وطأة الفقر:إجراءات وسياسات،** بتكليف من وزارة التخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

النجفي، سالم توفيق؛ الدعمه، ابراهيم مراد (2001)**,** التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية,** العدد(26), ص ص 65-87.

وزارة التخطيط(1986), **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1990/**عمان.

وزارة العمل(1991)، **التقرير السنوي/**عمان.

وزارة العمل(1997), **التقرير السنوي/**عمان.

يحيى, حسين؛ الربيعي، عبدالله؛ بدر، ماجد (2001), قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن: دراسة مقطعية(1997)، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد(24), ص ص 5-33.

يوسف، حلمي شحادة (2001), **إدارة التنمية: العلم والعمل**, الطبعة الأولى, دار المناهج للنشر والتوزيع/عمان.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

Gant ,G., (1979), **Development Administration: Concepts , Goals , Methods** , (Madison: The University of Wisconsin Press).

Miles ,J., (1985), **Social Indicators For Development** . U . N . University Frances Pinter London .

Stavig ,K., (1992), **The Impact of Population Growth on The Economy of Countries** , **Economic Development and Cultural Change**, Vol . 40, No . 2 January.

Sen ,A., (1998), **Development and Financial Conservation**. **World Development** , Vol . 26 , No . 4 , p 734.

الملحق (أ)

الإستبانة المستخدمة في الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الإخوة والأخوات الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

"الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان محافظة الطفيلة"

دراسة ميدانية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد/جامعة مؤتة، ويسرنا أن نضع بين يديكم هذه الإستبانة المستخدمة كأداة لدراسة هذا الواقع، راجين منكم التعاون بالإجابة عن فقراتها بالإجابة المناسبة، ونكون شاكرين ومقدرين لكم لو تكرمتم بإعطاء هذا الموضوع ما يستحق من وقتكم وصراحتكم، فالرأي الأمين الصادق بالنسبة لنا ولكم أيضاً هو الجواب الصحيح، علماً بأن جميع البيانات الواردة في هذه الإستبانة هي لأغراض إحصائية وليست لأي غرض آخر، وستُعامل الإجابات بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

- نرجو عدم تعبئة الأشكال المربعة في الإستبانة كونها لأغراض إحصائية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

محمد سلمان الرفوع

أولاً : بيانات عامة عن الأسرة

1. يرجى ترتيب الأسماء حسب العمر (الأكبر ثم الأصغر)

الرقم	الاسم	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	المهنة الحالية	عدد سنوات الخبرة	المهنة السابقة	عدد سنوات الخبرة
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								
11								
12								
13								
14								

ثانياً: بيانات عامه عن السكن

1. نوع البناء
1) حجر 2) باطون فقط 3) حجر و باطون 4) طوب 5) خيمة أو بيت شعر 6) أخرى
2. مساحة البناء (متر مربع)
3. عدد الغرف
4. هل يوجد لديكم؟

1) تلفزيون ملون
2) تلفزيون ابيض و اسود
3) ستلايت
4) سيارة ركاب خاصة
5) سيارة عمومي
6) ثلاجة
7) غسالة
8) راديو مع مسجل
9) راديو فقط
10) تلفون
11) سخان شمسي
12) سخان ماء كهربائي
13) طباخ غاز
14) سيارة بضائع

5. ما هو أهم مصدر للطاقة ؟
1) غاز 2) كاز 3) حطب 4) كهرباء 5) طاقة شمسية 6) سولار 7) بنزين 8) أخرى
6. ما هي أهم وسيلة للنقل؟
1) باص عمومي 2) سرفيس عمومي 3) سيارة خصوصي 4) حيوانات 5) لا شيء مما سبق

7. ما هو أهم مصدر للماء ؟

1) بئر مشترك 2) بئر خاص 3) أنابيب 4) تنك ماء 5) عين ماء أو سيل 6) أخرى

ثالثاً: بيانات عن الدخل والإنفاق

1. كم يبلغ معدل دخل الأسرة الشهري (بالدينار) من المصادر التالية:؟
1) وظيفة حكومية
2) عمل في القطاع الخاص
3) إيجارات مساكن و محلات تجارية

4) عوائد استثمار ☐☐☐

5) تقاعد ☐☐☐

6) تحويلات من خارج الأردن ☐☐☐

7) ثروة نباتية ☐☐☐

8) ثروة حيوانية ☐☐☐

9) أخرى(حدد)--------- ☐☐☐

2. ما هو معدل الإنفاق الشهري (بالدينار)عن كل من ؟

1) الغذاء ☐☐☐

2) الملابس ☐☐☐

3) المواصلات ☐☐☐

4) الكهرباء ☐☐☐

5) الماء ☐☐☐

6) الأثاث و ما شابه ☐☐☐

7) السكن (ما عدا الماء والكهرباء) ☐☐☐

8) التعليم ☐☐☐

9) الصحة ☐☐☐

10) هدايا ، مناسبات ، .... ☐☐☐

11) أخرى (حدد)-------- ☐☐☐

رابعاً : معلومات عن البطالة والعمل

1. أسماء أفراد الأسرة المتعطلين والباحثين عن عمل:-

الرقم	الاسم	الجنس	فترة البطالة (بالأشهر)	المهنة السابقة	المستوى ألتعلمي
1					
2					
3					

2. ما هي أسباب البطالة ؟

السبب	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
1- عدم وجود عمل			
2- العادات و التقاليد			
3- بعد مكان العمل عن			
4- عدم ملائمة العمل المعروض			
5- عدم توفر المهارة أو الخبرة			
6- عدم توفر الشهادة العلمية			
7- منافسة العمال الأجانب			
8- عدم الرغبة في العمل المتوفر			
9- أخرى (حدد)----------			

3. أين تبحثون عن عمل ؟

المكان	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
1- في العاصمة(عمان)			
2- في محافظة الطفيلة			
3- في أماكن أخرى من الأردن			
[illegible]			

4. نوع العمل الذي تبحث عنه :

1) حرفي 2) زراعي 3) أعمال كتابية 4) أخرى (حدد)------

خامساً : بيانات عن الثروة الزراعية

1. الأراضي الزراعية و المنتجات النباتية:

المساحة (بالدونم)	موقعها	نوع الحيازة (1-صاحب أرض 2- مستأجر 3- مشارك)	مستعملة أم لا
1- -------	-------	------	....
2- -------	-------	------	....
3- -------	-------	------	....

2. في حالة الإجابة بلا ما هو سبب عدم الاستغلال ؟

1) عدم وجود رأس المال--
2) عدم وجود خبرة--
3) بعد الأرض عن مكان السكن--
4) عدم توفر الأيدي العاملة--
5) ضعف المردود--
6) عدم الاهتمام--
7) أخرى (حدد)--

3. الأرضي الزراعية المستغلة

النوع	المساحة(بالدونم)	مكان البيع	قيمة الإنتاج(بالدينار)	نسبة البيع
1- حبوب				
2- خضروات				
3- زيتون				
4- تفاح				
5- كرمة				
6- فواكه أخرى				
7- أزهار				
8- اخرى(حدد)				

4. ما هي المشاكل التي تواجهها كمنتج للثروة النباتية ؟

1) النقل 2) التخزين 3) التسويق

4) انخفاض الأسعار 5) آفات زراعية 6) عدم توفر الأسمدة

7) عدم توفر الاشتال الزراعية 8) عدم القدرة على تصنيع المنتجات النباتيه 7) عدم توفر المياه

10) أخرى(حدد)------

5. ما هي المشروعات الزراعية التي تقترحونها للمنطقة ؟

1) زراعة الحبوب 2) زراعة الخضروات 3) زراعة أشجار الفاكهة 4) زراعة الأزهار

5)تربية الماشية 6) تربية الدواجن 7) تربية الأسماك 8) أخرى(حدد)----

أ: بيانات عن الثروة الحيوانية

1. ما هي الثروة الحيوانية التي تمتلكها ؟

النوع	العدد	مكان البيع	قيمة الإنتاج(بالدينار)	نسبة البيع

.1

.2

.3

.4

.5

---

2. ما هي طريق الاستفادة من منتجات الثروة الحيوانية ؟

1)الاستهلاك المنزلي 2)يتم بيعها في محافظة الطفيلة 3) يتم بيعها في الأردن (خارج محافظة الطفيلة)

4) يتم تصديرها خارج الأردن 5) أخرى (حدد)----------------------

3. ما هي المشاكل التي تواجهها في إنتاجك للثروة الحيوانية ؟

1) قلة المراعي 2) عدم التمكن من توفر الأعلاف 3) عدم القدرة على توفير المياه

4) عدم القدرة على توفير المأوى 5) مشاكل في التسويق 6) مشاكل في النقل

7) عدم القدرة على تصنيع المنتجات الحيوانية 8) مشاكل صحية 9) أخرى(حدد)-----

سابعاً: بيانات عن مشاريع مستقبلية

1. ما هي المشاريع التي تفكر بإقامتها من جانبكم ؟

1) مشروع زراعي 2) مشروع صناعي 3) مشروع حرفي

4) مشروع خدمات 5) مشروعات أخرى (حدد)----------

العناصر التي تحتاجها لإقامة هذا المشروع ؟

1) أرض 2) بناء 3) أموال

4) خبرة فنيه 5) أيدي عاملة 6) أخرى(حدد)-------

2. ما هي العناصر المتوفرة لديك حاليا ؟

1) أرض 2) بناء 3) أموال

4) خبرة فنيه 5) أيدي عاملة 6) أخرى(حدد)----------

3. هل يلزم أي نوع من التدريب لتنفيذ المشروع ؟

1) نعم 2) لا

4. لدى قيامك بأي مشروع ، هل تفضل ؟

1) المشاركة مع أفراد الأسرة 2) المشاركة مع الغير

3) امتلاك شخصي 4) أخرى(حدد)----------

ثامناً: معلومات عن القروض

1. هل حصلت على قرض من أي جهة كانت خلال السنوات العشرة السابقة ؟

1) نعم 2) لا

2. إذا كان الجواب (نعم) فمن أي مصدر ؟

1) بنك تجاري 2) المنظمة التعاونية الزراعية 3) مؤسسة الإقراض الزراعي

4) أشخاص 5) الجمعية التعاونية 6) أخرى(حدد)----------

3. ما هي الضمانات التي قدمتها للحصول على قرض ؟

1) أرض زراعية 2) أرض تجارية أو للسكن 3) عقارات

4) محل تجاري 5) أخرى (حدد)----------------

4. ما هي استعمالاتك للقرض ؟

1) شراء مستلزمات زراعية 2) بناء بيت للسكن 3) شراء محل تجاري

4) شراء مواشي أو أبقار 5) إنشاء حرفة 6) أخرى (حدد)------

تاسعاً: المشاكل و الاقتراحات

1. ما هي المشاكل التي تواجهكم ؟

1) ------------------------------

2) ------------------------------

3) ------------------------------

4) ------------------------------ ☐☐ ---

5) ------------------------------ ☐☐ ----

2. ماذا تقترحون لتحسين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ؟ ☐☐☐☐

1) ---------------------------------- ☐☐

2) ---------------------------------- ☐☐

3) ---------------------------------- ☐☐

4) ---------------------------------- ☐☐

5) ---------------------------------- ☐☐